السبت 5 أيار 2018
العدد 3459 السنة الثانية عشرة
samedi 5 Mai 2018 no 3459 12ème année

40 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

● عنايات الزيات
بحثاً عن «الكاتبة المنتحرة»

● **عن تلك «الضحالة الفكرية» التي أنجبت «الرجعيين الجدد»**

قاوِم

(رياض حمدي)

انتخابات 2018

إلى الصناديق دُر... هناك تُحسم الأحجام النيابية

عند الساعة السابعة من صباح غد الاحد، تُفتح صناديق الاقتراع لانتخاب 128 نائباً. نواب لن يغيروا جوهرياً في خريطة القوى المسيطرة حالياً على المجلس النيابي، ويمكن افتراض ان اغلبيتهم باتت اسماؤهم معروفة قبل السادس من ايار. هي الانتخابات الأولى التي تجرى وفق النظام النسبي، ووفق تحالفات لا تراعي سوى المصالح الانتخابية

إيلي الفرزلي

ساعات قليلة وتبدأ المعركة الانتخابية، التي ستجرى للمرة الأولى في تاريخ لبنان وفق قانون نسبي ملبنن، اخترع ليراعي التوزيع الطائفي والمناطقي لمجلس النواب، من دون أن تغفل «لجنة العتالة» النيابية، مصالح القوى السياسية التي رجحته على غيره من القوانين. بدا ذلك في توزيع الدوائر الانتخابية والصوت التفضيلي الواحد على أساس الدائرة الصغرى (القضاء).

ولأنه لم يبق من بين السياسيين من لم يرجم القانون الانتخابي، فقد صار جلياً أن المهمة الأهم والأصعب على جدول أعمال المجلس الجديد ستكون الاتفاق على قانون انتخابي جديد، علّه هذه المرة يكون قادراً على تأمين العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين ويكون قادراً على تأمين الاستقرار السياسي والثبات القانوني، إذ لم يعد مسموحاً أن يُقرّ قانون لكل انتخابات.

بدءاً من منتصف ليل الجمعة ـ السبت، تتوقف حملات التجييش الطائفي والمناطقي والسياسي، فيركن الجميع إلى ما ستفرزه الصناديق من نتائج، ستعيد، ولو نسبياً، ترتيب الأحجام السياسية التي نفخت أو حجّمت بفعل القانون الأكثري.

المعركة غير متكافئة. فمعارد السلطة الموضوعة بتصرف 16 ألف المساواة بين المرشحين. هيئة الإشراف على الانتخابات أعلنت بنفسها أنها عاجزة عن مراقبة المرشحين، وخصوصاً أهل السلطة، لأن القانون لا يسمح لها بذلك (...). وهي بالتأكيد لن تكون قادرة على ضبط التدخل العلني للأجهزة الأمنية لمصلحة لوائح السلطة.

إذا كان إجمالي الإنفاق الممكن قانوناً في الانتخابات الحالية يصل إلى 700 مليون دولار، فإن تلال الأموال النقدية الموجودة في المكاتب الانتخابية، والتي تستعمل لشراء

> **المستقبل يحذّر من حصول حزب الله وحلفائه على ثلث مجلس النواب**
>
> **التيار يخوض معركة الرئاسة على هامش الانتخابات النيابية**

الذمم، بعيداً عن القدرات الرقابية لهيئة الإشراف على الانتخابات، تؤكد أن الرقم الفعلي للإنفاق الانتخابي لن يقل عن مليار دولار. مليار دولار تكلفة الانتخابات النيابية في بلد مفلس يستجدي الأموال في المؤتمرات الدولية، ويعاني من شح التمويل الخارجي للأحزاب. لكن الأخيرة كان لديها الحل. رجال الأعمال الطامحون إلى الحصانة النيابية كثر. وهؤلاء لا مشكلة لديهم بالتضحية بالفتات لتمويل اللوائح أو شراء الترشيح من رئيس هذا الحزب أو ذاك.

الهدف أسمى من المال. هي انتخابات رجال الأعمال والمتمولين، الذين لو تمكنوا جميعاً من الفوز بالمقعد النيابي، فسيشكلون مع أقرانهم الحاليين، نحو 43 بالمئة من عدد نواب المجلس الجديد. هذه السمة ستكون هي الطاغية على حساب التشريع والرقابة، ما سيفرض تغييراً تدريجياً في مجلس النواب، من مجلس مشرّعين الى مجلس رجال أعمال ومتمولين.

سياسياً، يركز تيار المستقبل في خطاباته على التحذير من حصول حزب الله وحلفائه على 43 نائباً يشكلون ثلث مجلس النواب. حسبة بسيطة تؤكد أن حزب الله وحركة أمل والمردة والقومي الديموقراطي والمستقلين من حلفائهم، ليسوا بعيدين عن تحقيق هذا الرقم. أحمد الحريري حذّر من السماح بذلك، لأنه بحسب قوله يشكل شرعنة لقرصنة الحزب على مرافق الدولة، وبالتالي التحول من السيطرة على البلد بالسلاح غير الشرعي إلى السيطرة عليه من ضمن المؤسسات.

أما حزب الله، فيخوض الانتخابات مستنداً إلى قدرته، مع حليفته حركة أمل، على رفع الحاصل الانتخابي في الدوائر المشتركة، بما يصعّب مهمة المنافسين، ولا سيما في الجنوب. لكنه، في المقابل، يخوض معارك شرسة للمرة الأولى، وخاصة في عرينه بعلبك ـ الهرمل، ساعياً إلى حصر الخرق بمقعد واحد أو بمقعدين من عشرة، مستعيناً بذلك باتهام خصومه بأنهم حلفاء داعش والنصرة، مقابل اتهامه من هؤلاء باستغلال دماء الشهداء وسلاحه للسيطرة على المنطقة. أما المعركة الاستثنائية التي لا تزال نتيجتها غير واضحة، فيخوضها الحزب في دائرة كسروان جبيل بمرشح ملتزم، ومن دون حليفه التيار الوطني الحر، صاحب التمثيل الأكبر في المنطقة، والذي فضّل التخلي عن حليفه بذريعة أنه ليس «رَبيحاً» في منطقة تضم ثقلاً مارونياً هو الأكبر في لبنان وتمثّل بسبعة مقاعد مارونية.

كما حزب الله، فإن كلاً من أمل والمستقبل والتيار الوطني الحر يواجهون تحدياً جديداً يتمثل بتوزيع الأصوات التفضيلية في اللوائح التي يشاركون فيها بأكثر من مرشح. تلك معركة ستؤدي بالنتيجة إلى كشف القدرة التجييرية لكل حزب بشكل دقيق، ما سيؤشر إلى الأحجام الفعلية للأحزاب.

في المقابل، يخوض المستقبل معركة الحفاظ على كتلة كبيرة في مجلس النواب. وبالرغم من أن هذه الانتخابات ستبقي على زعامة الحريري للطائفة السنية، إلا أنها ستؤدي إلى انتهاء مرحلة احتكاره لتمثيل الطائفة، حيث يتوقع أن يكون لمنافسيه حضور بارز في المجلس، وأبرزهم نجيب ميقاتي وعبد الرحيم مراد وأسامة سعد وجهاد الصمد وأشرف ريفي وفيصل كرامي وجمعية المشاريع... كذلك سيكون «المستقبل»، للمرة الأولى منذ عام 2000، غير متفرّد بتمثيل بيروت أو طرابلس، وهما اللتان تشكلان الثقل السني الأكبر في لبنان.

نعم، معركة زعامة الطائفة السنيّة، لا تُخاض فقط في دائرة بيروت الثانية، حتى لو تنافست فيها تسع لوائح انتخابية. ساحتها الأبرز، في دائرة الشمال الثانية (طرابلس ـ المنية ـ الضنية)، بين تيار المستقبل من جهة، وتيار العزم من جهة أخرى. يُريد رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي أن ينطلق من طرابلس، بكتلة «وازنة»، ليُكرّس نفسه «مرجعية» داخل طائفته وعلى المستوى الوطني. يرفع شعار «خصوصية قرار طرابلس»، في وجه رئيس الحكومة سعد الحريري، الآتي من صيدا، لـ«يكسر» ابني البلد: ميقاتي بالدرجة الأولى، وأشرف ريفي بالدرجة الثانية.

انطلاقاً من هنا، أصبحت الشمال الثانية، محطة أسبوعية في برنامج عمل الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري. ويزورها رئيس الحكومة أكثر من مرّة، ضمن جولات «السيلفي». ما يصبّ من معركة لـ«المستقبل»، ضدّ عبد الرحيم مراد في البقاع الغربي، ينطبق تماماً على ميقاتي وجهاد الصمد وفيصل كرامي وكمال الخير في طرابلس والمنية والضنيّة.

هناك معركة زعامة أيضاً، تُخاض في دائرة الشمال الثالثة. أقضية البترون ـ الكورة ـ زغرتا ـ بشرّي، ستشهد مُنازلة صعبة بين «رؤساء الجمهورية» المُفترضين، على من منهم يُثبّت دعائم «الزعامة المارونية» في الدائرة التي تضم النسبة الأكبر من الناخبين الموارنة. تيار المردة، يخوض المعركة ضدّ «العهد»، ومن يُمثّله في الدائرة، الوزير جبران باسيل. رئيس التيار الوطني الحرّ، يريد أن يحصد الرقم الأعلى في الشمال 3، ورفع حاصل اللائحة، ليقول إنّ طريقه إلى رئاسة الجمهورية مُعبّدة بشرعية شعبية وبشرعية «الكتلة المسيحية الأقوى». هي «مِيني معركة» وجودية بالنسبة إلى بطرس حرب. ولكن، في ما خصّ القوات اللبنانية وسمير جعجع، الهدف واضح: الشمال قلعة قواتية.

أما في دائرة كسروان ــ جبيل، فواضحٌ من خلال خطابات جبران باسيل أنّ «العهد» يخوض معركة ضدّ النائب السابق فريد هيكل الخازن، ومن خلفه تيار المردة. «وارث» مقعد ميشال عون، يُفترض أن يكون العميد المتقاعد شامل روكز. ولكنّ، القوات اللبنانية تُعوّل على القانون النسبي، لتلج للمرة الأولى إلى هذه الدائرة، مُستفيدةً من تحالفها مع رئيس بلدية جبيل السابق زياد حواط. أما العنوان «الأهمّ»، فسيكون تشكيل درع وقاية في كسروان ـ جبيل حول الخيار السياسي للمقاومة، من خلال مُساعدة لأنصة التضامن على نيل الحاصل الانتخابي والفوز بمقعد حسين زعيتر.

للتيار الوطني الحر هدف عمل له طوال فترة الانتخابات. كتلة مستقلة وسطية تكون سنداً نيابياً للعهد، وتسمى كتلة لبنان القوي. لكنه في سبيل ذلك، رسم خريطة تحالفات لا تركب على قوس قزح عنوانها، على ما أعلن جبران باسيل من كسروان: إسقاط المتآمرين على العهد. مع الجماعة الإسلامية ومع جمعية المشاريع. مع حزب الله ومع المستقبل. مع حركة أمل ومع «المجتمع المدني»، من دون نسيان المتمولين الحاضرين بقوة في لوائح التيار.

لم يصمد الاتفاق بين العونيين والقوات إلى حين الانتخابات النيابية. بعد الانتخابات الرئاسية ظهرت التشققات، فكانت النتيجة أن تحالفات التيار التي اتسعت للجميع، لم تستثن سوى القوات والمردة. الأخير يعود الخلاف معه إلى يوم رشّح الحريري سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية. هذان الاستثناءان لا يمكن ربطهما سوى بمعادلة وحيدة: الانتخابات الرئاسية المقبلة والتي يسعى إليها سليمان فرنجية وسمير جعجع وجبران باسيل، وحتماً غيرهم من الموارنة، وهم كثر. باسيل سيدخل إلى المجلس النيابي نائباً بعد محاولتين فاشلتين في 2005 و2009.

مع ذلك، فإن جعجع قد يكون الرابح الأكبر من القانون الانتخابي الجديد، حيث يتوقع أن يحصل على كتلة أكبر من كتلته الحالية. أما حزب الكتائب، الثالثة بين المجتمع المدني والسلطة قبل أن يستسلم لمصلحته، فيتحالف مع القوات في زحلة وفي دائرة الشمال الثالثة، خلافاً لإعلانه سابقاً أنه سيخوض الانتخابات في وجه أركان السلطة.

الحزب التقدمي الاشتراكي، سيعود إلى مجلس النواب بكتلة أصغر من كتلة 2009، لكن مبتعداً عن حليفه المستقبل لمصلحة الاقتراب من «حزب الله» و«أمل»، اللذين أبديا حرصاً استثنائياً على دوره وتمثيله أثناء مفاوضات قانون الانتخاب ومن خلال التحالفات وخصوصاً في العاصمة.

سمة انتخابات 2018 هي ما يسمى «المجتمع المدني». المصطلح الذي صار صفة عقب أزمة النفايات في عام 2015 ونزول الآلاف إلى الشوارع رفضاً لخطط الحكومة، تحول مع الوقت إلى هيكل سياسي يهدف إلى التغيير. صحيح أن هذا الهيكل ليس موحداً، إلا أنه استطاع أن يفرض حضوره في كل الدوائر. وبلوائح تضم أكثر من 200 مرشح في كل لبنان، 66 منهم منضوون في لوائح «كلنا وطني»، مع فرصة جدية بالانتقال من ساحة رياض الصلح التي شهدت معظم التظاهرات المواجهة للحكومة إلى ساحة النجمة، حيث مجلس النواب. تلك الساحة التي ظلت عصية على المعتصمين، الذين واجههم القوى الأمنية عندما أرادوا الدخول إليها بالرصاص الحي.

سمة انتخابات 2018 هي ما يسمى «المجتمع المدني» (مروان طحطح)

ابراهيم الأمين

ليست ليلة رأس السنة

الناس الخارجون من العاصمة باتجاه المناطق، يذهبون بغالبيتهم للمشاركة في الانتخابات النيابية. صحيح أن هواة الاستجمام لهم حصتهم. لكن الذين يريدون الاقتراع أو المقاطعة يعرفون أن غداً هو يوم مهم.

يوم مهم، لأن لبنان مقبل على تحديات غير مسبوقة. برضى أو بغير رضى أهله، وهي تحديات، لا تتصل هذه المرة بحجم الدين العام، أو بمصير مشروع إنمائي أو تشكيلات إدارية. بل هي، متصلة هذه المرة، وأكثر من أي مرة، بموقع لبنان في المعركة الإقليمية ـ الدولية القائمة في المنطقة، والتي ترتفع فيها الأسقف إلى حيث لا شيء إلا السماء!

الأسئلة الكثيرة الخاصة بالعملية الانتخابية قد توحي بأن الناس لاهية عما يجري حولنا. وبرغم أن الشعارات الانتخابية تستخدم ملفات المنطقة كأداة للتعبئة، إلا أن القوى السياسية، كما جمهورها، تتصرف فعلياً بأن الخيارات الانتخابية هي

> **الساعات المتبقية ليوم غد هي للاستعداد لوقائع ستدهمنا جميعاً، ومن دون استثناء، ذات صباح قريب!**

حكماً جزء من الخيارات السياسية الكبرى. وهذا ما يسهّل فهم التدخلات الخارجية في هذه الانتخابات، وما يجب فهمه أن هذا البلد يقوم على قواعد عمل ليست كلها من بنات أفكار اللبنانيين، ولا من عضلاتهم ولا من جيوبهم. وإذا بقي الجميع في حالة إنكار، فإن ما نُقبل عليه قريباً جداً سوف يجعل انتخابات الغد، كأنها «صبحية» متأخرة في أول يوم من السنة الجديدة.

غداً، الجميع سيشاركون في العملية السياسية، المقترع والممتنع على حد سواء. ولكل فعل نتيجته المباشرة. لكن الحقيقة التي سيعيشها الناس بعد الأحد الكبير، هي أن الأزمة الداخلية لم تكن متصلة بهذا القدر مع أزمة المنطقة. تعقدت الأمور وتداخلت الى حدود صار معها بالإمكان القول، لا الادعاء أو الزعم، بأن اقتصاد لبنان رهن خياراته السياسية في المنطقة، وأن عيش الناس وأعمالهم رهن خياراتهم السياسية. وأن أحلامهم بالبقاء هنا، أو الهجرة والبحث عن فرص في بلاد الأحلام، هي أيضاً رهن خياراتهم السياسية. كما أن مستقبل الآباء، قبل الأبناء، هو فعلياً رهن هذه الخيارات السياسية.

من قرر الاقتراع، سوف يدفع قريباً جداً ثمن ما اقترفت يداه. فلن تنفعه أبداً كل تبريرات تستند الى حكاية الزعبرة اللبنانية. سيعرف الذين رفضوا مساءلة من صوّتوا لهم قبل تسع سنوات، أنهم إذا أعادوا الكرّة، فسيحصدون المزيد. وهذا المزيد ليس إيجابياً في كل الأمكنة. سوف يحصل الملتصقون بالخيار الأميركي ـ السعودي على نتائج قاسية تشمل الإحباط والتعب والنزف، إن هم اعتقدوا أن بالإمكان الاستمرار بهذه الحالة لعقد إضافي. وفي المقابل، سيحصل الملتصقون بخيار المقاومة على فرصة لحياة أفضل، لكنها تحتاج الى خوض معركة قاسية جديدة، فيها الكثير من الدم والدموع. والمشكلة التي تزعج قسماً غير قليل من اللبنانيين، أن محاولة تبني الحيار، والقول بخيار ثالث، هي محاولة خارج الواقع، وهي لا تتصل أبداً بما يجري في لبنان ومن حوله، وهي محاولة سخيفة تفترض أن هذا البلد لديه فائض بشري ومادي وسيادي يتيح له التنمّر على العالم، وهي محاولة مجنونة، تصب في خدمة أحد الفريقين الواضحين في خياراتهما. ومتى وقعت الواقعة، لن يبقى لهؤلاء حتى حائط للبكاء.

ما هو مهم غداً، أن غالبية كبيرة جداً من اللبنانيين المقيمين فعلياً في هذا البلد ستشارك في العملية الانتخابية. أما شعار الأغلبية الصامتة، فهو شبيه بكذبة الفرادة اللبنانية. هو شعار العاطلين من الفعل السياسي. وهو شعار الخاسرين غير القادرين على إقناع أنفسهم قبل الآخرين بقدرتهم على التغيير. ونتائج الأحد الكبير، ستكشف أن غالبية تلامس 85 بالمئة من العائلات اللبنانية المقيمة هنا، من مقترعين وأفراد عائلاتهم الممنوعين من الاقتراع بسبب القانون، هي التي وضعت أوراقها في صناديق الاقتراع. وأن خانة «لا أعرف» أو «لا أحد» التي ترد كثيراً في استطلاعات الرأي، ستكون «لا شيء» في حصيلة يوم الانتخاب.

صحيح أن من قرر الاقتراع قرر التعبير علناً عن موقفه، وأن من قرر المقاطعة قرر التعبير علناً عن قرفه، لكن، ليس هناك من لم يدل بصوته. الجميع سيكون مقترعاً غداً. ونتيجة الاقتراع التي تظهرعلى شكل توزيع لمقاعد نيابية، هي التي تمسك بمقاليد حياة الجميع، مقترعين ومقاطعين. ولذلك، فإن كل محاولات التغابي والإنكار، والهروب من السؤال الكبير حول موقع لبنان في الصراع الكبير من حولنا، هي محاولات لا تنفع في منع الناس من تحمّل النتيجة قريباً، وقريباً جداً... ما قد يرفض البعض الإقرار به، هو أن اللبنانيين الذين توروطا جميعاً في كل صراعات المنطقة سيكونون جميعاً على موعد قريب مع مواجهة، قد تكون الأخيرة من نوعها في المنطقة. وسيكون الجميع متورطاً فيها، وعندها لن تنفعهم كل قصائد «النأي بالنفس» و«العيش المشترك» و«المسافة الوحيدة من الجميع». وما يعدّ للمنطقة من مواجهة شاملة، تقع فجأة أو تتدحرج صوبها سريعاً، لن يعيد سؤال الناس عن رأيهم في أي خيار يفضلون، كما لن يكون بمقدور فريق منع الفريق الآخر من القيام بما يتوجب عليه من خطوات تعبّر ساعتها عن حقيقة التزامه السياسي...

الساعات المتبقية ليوم غد، ليست ساعات الاستعداد لسهرة رأس السنة، بل هي ساعات الاستعداد لوقائع ستدهمنا جميعاً، ومن دون استثناء، ذات صباح قريب!

«عطلة الانتخابات» في المصارف: قرار سياسي أم تعميم عادي؟

تدور أحاديث بين مصرفيين عن أن قرار جمعية المصارف بعدم الإقفال يومي الجمعة والاثنين، بمناسبة الانتخابات، هو قرار سياسي، بمعنى أنه صدر بعد مشاورات بين ممثلي المصارف الكبرى، ظهر في خلالها أن الجميع تقريباً متفق على عدم جدوى فتح أبواب المصارف في هذين اليومين نظراً إلى إقفال مصرف لبنان أبوابه، وبالتالي فإن أكثرية المعاملات المهمة التي تجريها المصارف مع زبائنها ستكون مؤجلة الى حين فتح مصرف لبنان أبوابه، ولا سيما معاملات مقاصة الشيكات التي يبلغ حجمها نحو 6 مليارات دولار في الشهر. ومعاملات التحويل الى الدولار التي تشهد طلباً مدفوعاً بتزامن موسمَي توزيع الأموال في الانتخابات وتوزيع أنصبة الأرباح في الشركات (يتم التوزيع بالليرة غالباً، ويقوم المتلقون بتحويل الأموال الى ودائع بالدولار). وبحسب مصدر مصرفي شارك في هذه المشاورات، ظهرت مواقف تدعو الى إظهار بعض السلبية للتعبير عن استياء المصرفيين من نكوث رؤساء الجمهورية والنواب والوزراء بوعدهم لهم بتضمين قانون موازنة عام 2018 (الذي أقر منذ شهرين تقريباً) مادة ترمي الى إعفاء المصارف من موجب تأدية الضريبة على ربح الفوائد المحقق من توظيفاتها لدى مصرف لبنان التي باتت تشكّل أكثر من نصف موجوداتها الإجمالية وتعدّ مصدر الربح الرئيسي للمصارف.

ينفي مصدر آخر أي أساس لهذه الأحاديث، ويضعها في إطار الثرثرات المعتادة بين المصرفيين وتحليلاتهم، ويقول هذا المصدر إن القصة كلّها أن جمعية المصارف تلقت استفسارات من إدارات المصارف عمّا إذا كانت المذكرة الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء بالإقفال يومي الجمعة والاثنين تشمل المصارف، وكان رد الجمعية «أن هذه المذكرة موجهة للإدارات والمؤسسات العامة فقط، وبالتالي فإن هذين اليومين هما يوما عمل عاديان، ولا يوجد أي مبرر للإقفال، طالما أن هناك معاملات كثيرة تجريها المصارف مع زبائنها أو مع الخارج لا تتوقف بتوقف مصرف لبنان عن العمل».

(الأخبار)

انتخابات 2018

خيارك غداً... بين الأسوأ والأقل سوءاً

محمد زبيب

الانتخابات غداً محطّة مهمّة جداً، وأهميتها لا تنحصر في تجديد السلطة بالوسائل الشرعية هذه المرّة، بل هي مهمّة أيضاً في توقيتها. فهي تجري بعد 9 سنوات على آخر انتخابات نيابية، حصلت في خلالها أحداث جسام وتحولات كثيرة في لبنان وخارجه، وتحديداً في سوريا وعلى «جبهاتها»، ولعلّ أشدّها تأثيراً، ارتفاع عدد سكان لبنان من 4,3 ملايين نسمة في عام 2010 الى نحو 6 ملايين نسمة حالياً. على الرغم من أن التحليل الشائع يركّز في قراءته للنتائج المتوقعة على ارتباط الداخل بالمحاور الاقليمية، إلا أن أكثر هذه النتائج وضوحاً يظهر في «الاقتصاد»، فالنظام اللبناني يواجه مرة اخرى

عندما تواجه مشكلة التمويل، تلجأ الدولة الرأسمالية الى سياسات «قص الشعر»، أي خفض الدين العام او خفض كلفته (طواعية او جبرا)

سوّق السياسيون التعامل مع «الاقتصاد» كشيء مستقل عن «السياسة» او «الشأن العام» وصولاً الى اعتبار المصارف كيانات غير خاضعة للسيادة

مشكلة تمويله وبفرضها كاولوية مطلقة، وهو مضطر الى تعديل حالته قليلاً بما يمنحه المزيد من الوقت المكلف.

في سياق القراءة الاقتصادية، تظهر اللحظة الراهنة كانها «مفصلية»، على غرار لحظة انتخابات عام 1992، أو ما سمّاه البير منصور «الانقلاب على الطائف»، مع الاختلاف الكبير جداً بينهما وظروفهما طبعاً. ففي تسعينيات القرن الماضي، احتاج النظام بعد الحرب الى تمويل ما سمّاه رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري عملية «شراء السلم الاهلي بالمال»، وجرى تقديم ذلك كشرط لتجديد النظام نفسه بعد حرب أهلية طويلة ومدمرة وموجعة، أوجبت التكيّف مع الحقائق الجديدة. يقول سليم نصر (سوسيولوجيا الحرب في لبنان) إن الحراك الاجتماعي القسري في الحرب «أدّى الى تراجع وزن بعض الطبقات الاجتماعية، لا بل اضمحلالها بالكامل، والى استنزاف طبقات اجتماعية اخرى، والى خلق شرائح اجتماعية جديدة احياناً». وبالتالي، فإن هذا المجتمع المتغيّر في الصميم كان القاعدة الاجتماعية التي بني عليها «النهوض السياسي والاقتصادي» بعد الحرب، والذي قاده جيل جديد صاعد من «أثرياء الخليج» و«أثرياء الحرب»، مثّله الحريري أفضل تمثيل، برعاية سورية ـ سعودية مباشرة.

لحظة 1992 او اختراع «الحل السحري»؟

يومها كما اليوم، واجه النظام مشكلة تمويله. بعد احتلال العراق للكويت (1990 ـ 1991)، طارت كل الوعود بانشاء «صندوق إعادة إعمار لبنان» بتمويل من الدول العربية النفطية وبدعم اميركي ـ اوروبي. وكان البديل المنطقي في ظروف ما بعد الحرب، يتمثل بالتمويل عبر الضرائب المباشرة على الارباح والريوع وتغليب الاستثمار على الاستهلاك وتفعيل الدولة ودورها ووظائفها... الا أن هذا البديل لم يكن سيغري الجيل الصاعد من المترسملين، ولا سيما «أثرياء الحرب»، الذين وجدوا انفسهم مهددين بخسارة مكاسبهم السابقة وضمور سلطتهم. «أثرياء النفط» وجدوا في هذه «الحاجة» فرصة ذهبية لتقديم «الحل السحري»، بحسب وصف شربل نحاس (برنامج اقتصادي اجتماعي على غرار لحظة انتخابات عام 1992)، أو ما سمّاه البير منصور «الانقلاب على الطائف»، مع الاختلاف الكبير جداً بينهما وظروفهما طبعاً. ففي تسعينيات القرن الماضي، احتاج النظام بعد الحرب الى تمويل ما سمّاه رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري عملية «شراء السلم الاهلي بالمال»، على الدخل، وإعفاء الفوائد والربح العقاري من أي ضرائب، وتثبيت سعر صرف الليرة، ومصادرة وسط بيروت لحساب شركة عقارية ضخمة تتمتع بإعفاءات وحوافز قانونية استثنائية وفريدة، وتسخير الاملاك العامة في خدمة الاستثمارات الخاصة بدلاً من المنفعة العامة... الا أن «التسوية الاقليمية» لم تتحقق، وانقلب «وعد الربيع» الى «كابوس مالي». ففي مقابل تراجع الايرادات الضريبية واعتماد سياسة توزيعية مسرفة، عززت الفورة الاستهلاكية ورفعت اسعار الاراضي، وبدأت تتكون ما سيُعرف لاحقاً بأزمة المديونية العامّة وارتفاع كلفة خدمتها.

شيئاً فشيئاً، اشتدت سيطرة رأس المال المصرفي والعقاري الى جانب المصالح التجارية على الاقتصاد السياسي للدولة، وانتقلت السلطة الفعلية في الاقتصاد الى مصرف لبنان، بوصفه المسؤول عن ضمان ادارة تدفق الرساميل الخارجية وتوظيفها في تمويل النظام وديمومته. وهكذا، سوّغ السياسيون التعامل مع «الاقتصاد» كشيء مستقل عن «السياسة» او «الشأن العام»، انطلاقاً من مزاعم استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة وعدم خضوعه لأي رقابة أو مساءلة برلمانية، وصولاً الى اعتبار المصارف كيانات غير خاضعة للسيادة الوطنية... وهكذا ايضاً، صار «الاقتصاد» محصّناً ضد «الديمقراطية» المزعومة، ولا سيما في شكلها المتمثل في الانتخابات النيابية، التي تسوّق كأداة تضمن تمثيل مصالح أكثرية الناخبين في الدولة.

ماذا يفعل البنك المركزي في الواقع؟

توجد اسباب عدّة كي يكره الناس الارقام، فهي تصيبهم بالملل، لأنها تبدو لهم مثل الطلاسم، فارغة من أي دلالات اجتماعية. إلا ان الارقام ضرورية لفهم ما حصل بعد 1992، ومحاولة فهم ما قد يحصل بعد 2018.

يصف لبنان «ضمن الدول التي تسجّل اعلى مستويات تفاوت الدخل وانعدام المساواة في العالم» (ليديا أسود)، فهناك 10% من السكان يستحوذون على 55% من الدخل الوطني، و1% منهم فقط يستحوذون وحدهم على ربعه. أكثر من ذلك، إن «فئة الـ10% الأكثر ثراءً تستحوذ على 70% من إجمالي الثروة الوطنيّة، فيما تستحوذ فئة الـ1% الأكثر ثراءً على 40% من هذه الثروة».

في لعبة الارقام ايضاً، يقدّم البنك الدولي (برنامج مايلز) الشرح. فقد بلغت التدفقات الخارجية التراكمية الى لبنان نحو 147 مليار دولار بين عامي 1993 و2010. وسمح هذا القدر المرتفع من التدفقات بتمويل عجز كبير في تجارة السلع، بقدّر بنحو 121 مليار دولار. لفهم دلالات هذه الارقام المجرّدة، لجأ البنك الدولي الى المقارنة بخطة «مارشال» لإعمار اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت قيمة حزمة المساعدات الشاملة نحو 170 مليار دولار (باسعار عام 2005)، ولم تتجاوز حصّة المانيا منها أكثر من 10 مليارات دولار (باسعار 2005)، ليطرح تساؤلاً مستفزّاً: هل وضع لبنان اليوم يُقارن بوضع المانيا في عام 1965؟

كيف عملت الآلية؟ تؤدّي هذه التدفقات الى زيادة ودائع المصارف، أي مطلوباتها، وهي دين على كل اقتصاد، ويتم توظيف هذه الودائع في زيادة الدين الذي يصبح بديلاً من الانتاج، ما دام كافياً لتمويل الاستهلاك. بدت هذه الآلية السهلة والمربحة جداً قابلة للاستمرار الى ما لا نهاية، وحتى وقت قريب، كان الجميع يعبرون عن اطمئنانهم الى حسن سير العملية بإدارة حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، الكفوءة (الذي يتولى منصبه منذ عام 1992 ويسجّل رقماً قياسياً تاريخياً لأطول ولاية مستمرة لحاكم بنك مركزي) فبحسب بيان صندوق النقد الدولي (بعثة المادة الرابعة 2018)، كان المصرف المركزي قادراً على توظيف هذه التدفقات في تثبيت سعر الصرف، ويساعد في تمويل الحكومة بطرح سندات طويلة الأجل للبنوك، ويضع أسعار الفائدة عند مستويات تضمن تغطية الاكتتاب في الأسواق الأولية لسندات الخزانة واليوروبوند، ويقدم دفعات تنشيطية للاقتصاد عن طريق مجموعة من برامج الدعم شبه المالي، ويعالج مشكلات البنوك الضعيفة، ويدعم أسعار الفائدة على الودائع لإطالة أجل استحقاقها، وينفذ الهندسات المالية لتعزيز رساميل المصارف ودعم نمو موجوداتها. و«بينما سمحت هذه الطائفة من العمليات لمصرف لبنان بأداء دور حيوي في الحفاظ على النموذج الاقتصادي الحالي وإدارة فترات الأزمة بكفاءة، فإن لهذه السياسات تكاليف أيضاً، حيث ادت إلى خلق أموال احتياطية جديدة، واضعفت الميزانية العمومية لمصرف لبنان، وخلقت مجموعة مختلفة من المخاطر على الاستقرار المالي عن طريق تعريض البنوك لمخاطر سيادية كبيرة وتفاوتات في آجال الاستحقاق».

حصل «انقلاب» بعد عام 2010. ولم يعد المصرف المركزي يمتلك القدرة على مواصلة الآلية نفسها (بلال جاويش)

وبحسب تقرير آخر لصندوق النقد الدولي (تقرير تقييم القطاع المالي ــ 2016)، فإن أكثر من 60% من موجودات المصارف موظفة حالياً في الادوات السيادية، واكثر من 90% من توظيفات المصارف في القطاع القطاع الخاص والأسر باتت مرتبطة بالقطاع العقاري مباشرة (قروض سكنية وقروض عقارية) أو بطريقة غير مباشرة (ضمانات ورهون عقارية).

الانقلاب: كيف نموّل النظام مجدداً؟

حصل «انقلاب» بعد عام 2010، ولم يعد المصرف المركزي يمتلك القدرة على مواصلة الآلية نفسها، فقد تراجع منسوب التدفقات الخارجية بحدّة، ولم يبلغ مجموعها التراكمي بين عامي 2011 و2016 سوى 55 مليار دولار، في حين استمر تنامي العجز التجاري ليبلغ أكثر من 85 مليار دولار في الفترة نفسها.

يعكس ميزان المدفوعات هذا الانقلاب بشكل أوضح؛ فمنذ نهاية الحرب في لبنان، سجل ميزان المدفوعات فوائض سنوية متتالية، بلغ رصيدها التراكمي (في 20 سنة) حتى عام 2010 نحو 28,6 مليار دولار، أي بمتوسط سنوي قدره 1,4 مليار دولار. وسجلت أعلى مستوياتها في عام 2009 (في ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية)، عندما بلغ الفائض المسجّل في هذا العام وحده نحو 7,9 مليارات دولار. إلا أن هذا الميزان بدأ منذ عام 2011 بتسجيل عجوزات متواصلة، بلغ مجموعها التراكمي (في 7 سنوات) حتى نهاية عام 2017 نحو 8,3 مليارات دولار، ما عدا في عام 2016 عندما سجّل فائضاً بقيمة 1,2 مليار دولار، مدفوعاً بأرباح الهندسة المالية الضخمة، التي أجراها مصرف لبنان مع المصارف، والتي كلفت المال العام نحو 5,6 مليارات دولار، جنتها المصارف وكبار مودعيها كارباح استثنائية (بنسبة 40%) على توظيفاتهم بالدولار.

بتبسيط شديد، يعني العجز في ميزان المدفوعات أن حجم العملات الصعبة الخارجة من لبنان هو اكبر من حجمها الداخل اليه، وعندما تتكرر هذه الظاهرة سنوياً، ولسنوات عدّة متتالية، فهذا يعني أن النظام لا يستطيع الاستمرار في تمويل نفسه عبر الآليات القائمة، وهو مضطر الى إجراء «تعديل العجز التجاري ليبلغ أكثر من 85 مليار دولار في الفترة نفسها.

وبالتالي تحديد من يربح ومن يخسر في هذا التعديل.

في العادة، تلجأ الدولة الرأسمالية الى سياسات «قص الشعر» عندما تواجه مشكلة التمويل، أي تخفيض الدين العام أو تخفيض كلفته (طواعية أو جبراً) بما يخفف طلبها للتمويل ويحافظ على مستوى إنفاقها العام واستهدافاته، أو تلجأ الى تغيير سياسة سعر الصرف والاعتماد على سياسات النمو المدفوع بالتصدير، أو تلجأ الى حلول جذرية ترمي الى تغيير كل النموذج الاقتصادي وتخفيف تبعيته للتدفقات الخارجية من خلال زيادة الانتاج وتطوير بنية الاقتصاد وجعلها اكثر قابلية لاستثمار ميزات المجتمع وقدراته الكامنة، أو تلجأ الدولة، كما حصل في لبنان سابقاً ويحصل اليوم، الى استخدام مزيج من الهندسات المالية وسياسات سعر الفائدة للمحافظة على مستوى معين من التدفقات الخارجية للحد من الاختلالات الكبرى، ولو أدّى ذلك الى زيادة مستوى مديونية الاقتصاد. وهذا اتجاه بالغ الخطورة، ويضع المجتمع امام مخاطر هائلة. فقد تجاوزت مديونية الدولة والقطاع الخاص والاسر مستوى 200 مليار دولار حالياً، أي أكثر من 375% من مجمل الناتج المحلي، وهذا يرتّب عبئاً غير قابل للتحمّل، ولا سيما أن الأسر باتت مديونة مباشرة بأكثر من 21,5 مليار دولار، أي أكثر من نصف الدخل المتاح لها للاستهلاك، وأكثر من 40% من مجمل الناتج المحلي... وبالاستناد إلى إحصاءات مصرف لبنان في 2017، تضاعفت الديون الشخصية منذ آخر انتخابات نيابية (احصاءات عام 2010)، وارتفع عدد المدينين في هذه الفترة من نحو 500 ألف مدين إلى اكثر من مليون مدين، 80% منهم تقريباً لجأوا إلى الاستدانة لتمويل استهلاكهم وشراء مساكنهم وسياراتهم وتسديد أقساطهم.

ما العمل؟ كيف تشتري المزيد من الوقت؟

قدّم النظام جوابه الصريح في مؤتمر باريس 4، قبل الانتخابات النيابية بشهر واحد فقط، واعلن أنه بصدد إعادة ترتيب واسعة، توفّر له استمرارية التمويل لفترة اطول، بانتظار المنافع الموعودة من «إعادة إعمار سوريا»، ثم بدء التدفقات الموعودة من استخراج البترول من البحر، ولكن هذا الجواب ينطوي على تضحيات كبيرة وتنازلات اضافية امام رأس المال المحلي والاجنبي. تقول الحكومة إنها ستطرح مشاريع في البنية التحتية بقيمة تصل الى 17 مليار دولار في السنوات الثماني المقبلة، وسيجري تنفيذها إمّا بقروض خارجية وإمّا بواسطة الخصخصة وعقود الشراكة مع القطاع الخاص، ما يعني ببساطة أن الرابحين من المديونية العامة سيربحون مجدداً، فكما هم قادرون على إقراض الدولة، هم قادرون ايضاً على شراء موجوداتها وأصولها ومرافقها واحتكاراتها وامتيازاتها المعروضة للبيع أو التأجير. أمّا الخاسرون الذين تحمّلوا حتى الآن كلفة خدمة المديونية العامّة، فهم وحدهم مدعوون الى بذل التضحيات، ليس عبر تحميلهم المزيد من الضرائب على الاستهلاك فقط للاستمرار في خدمة المديونية العامّة (يوصي صندوق النقد الدولي بزيادة الـTVA وضريبة البنزين)، بل عبر المزيد من التقشف، ولا سيما إلغاء دعم أسعار الكهرباء وتخفيض التقديمات الاجتماعية ومعاشات التقاعد للموظفين في القطاع العام، ورفع اسعار الخدمات، ولا سيما الكهرباء والمياه والصرف الصحي وجمع النفايات ومعالجتها، وفرض رسوم عبور على بعض الطرقات المزدحمة وزيادة تعرفات النقل، إذ إن نقل الخدمات والمرافق من عهدة الدولة الى عهدة المستثمرين لا يؤدي الا الى زيادة الكلفة ونقلها من ميزانية الدولة الى ميزانيات الاسر وإخفاء المستوى الفعلي للمديونية بواسطة تسجيل الدين على الشركة الملتزمة بدلاً من تسجيله على الدولة، مع أن الدولة هي التي ستسدد في النهاية هذا الدين وفوائده مع ربح الشريك الخاص.

سرعان ما سيطر خطاب «الاصلاح» في وغاب خطاب «التغيير» في الانتخابات كلياً. فعلى الرغم من فداحة النتائج المأثلة اليوم ومخاطر النتائج المتوقعة لاحقاً، لا يزال «الاقتصاد» يقدّم بوصفه عارضاً سيّئاً ناتجاً من «سوء إدارة» أو من «سوء أمانة»، وهذا تحديداً ما يعنيه اشتراك جميع المرشحين في هذه الانتخابات، في الحديث عن «الفساد» بوصفه المصدر الوحيد لكل العلل.

ولكن الفساد، على الرغم من فداحته، يبقى ثانوياً على سلم الاسباب، وهو يبدو كنتيجة أكثر منه كسبب. يجدر بكل ناخب مقيم أن يكون مدركاً أنه غداً، عندما يضع صوته في صندوق الاقتراع، سيقترع، الى جانب مسائل اخرى مهمة، مع او ضد الجواب الذي قدّمه النظام لحل مشكلة تمويله الداهمة وضمان استمراره لفترة طويلة. لا شك في أن ما قدّمه المرشحون في هذه الانتخابات لا يتضمن أي أجوبة بديلة جدّية، يمكن تصنيفها في خانة «الجذرية» أو بداية ظهور «خطاب التغيير الاجتماعي». ولكن، في هذه اللحظة، التي يتجّه النظام فيها نحو المزيد من سياسات «القليل من الدولة» بدلاً من سياسات الإكثار منها، توجد عناصر كثيرة لتنامي الصراعات والتناقضات بين «الشركاء» أنفسهم، وبينهم وبين من يطرحون أنفسهم كبدلاء أو شركاء اضافيين. هناك من يتحمّس للجواب المقدّم ويريده بقوّة، وهناك من هو اقل حماسة بدرجات متفاوتة وبحسب العناوين والقضايا، وهناك من يعارض هذا الجواب أو يعترض على بعض عناصره... وهذا ما سيجسّده المجلس النيابي الذي سينبثق عن الانتخابات الحالية، وعلى غرار ما حصل في عام 1992، وادى الى زيادة سرعة تركّز الثروة والدخل وزيادة حدّة الوجع الذي تحدثه التفاوتات الاجتماعية السحيقة، فإن المجلس العتيد مدعوّ الى مهمة شبيهة بمهمة مجلس عام 1992، أي تهيئة البيئة الحاضنة لإجراء التعديل المطلوب وكبح كل عائق أو معارضة عبر إيجاد سبل جديدة للمساومة والمحاصصة، وهذا ما يعنيه الخلاف بين قوى السلطة نفسها بين من يريد تمرير كل المشاريع المطروحة من دون عرضها على مجلس النواب، ومن يريد أن يتعامل مع هذه المشاريع بالمفرّق، ليضمن حصته فيها أو توزيعها «العادل» بين الرأسماليين المنافسين... أو التخفيف من وطأتها على قاعدته الاجتماعية.

صحيح أن هذه الخيارات ضيقة وقد لا تستحق الدفاع عنها أو الدعوة إلى الاقتراع لها، ولا سيما أنها تتسم بالتعقيد، في ظل تداخلها مع المسائل السياسية والثقافية المهمة، ولكنها تبقى الخيارات الوحيدة بين الأكثر سوءاً والأقل سوءاً. هذا هو المطروح أمام الناخبين غداً، وهذا ما سيقررونه.

الساعات الانتخابية الأخيرة: «نوار 1947» أم «نوار 2018»؟

الأيام الأخيرة قبل موعد الانتخابات النيابية. تحسم جدياً اتجاهات المعارك الانتخابية. في ضوء خمسة عوامل ستظل نتيجتها غامضة حتى فرز النتائج

هيام القصيفي

جميع الذين رافقوا دورات انتخابية سابقة، يعرفون أن الأيام الثلاثة الأخيرة التي تسبق موعد الاقتراع تكون هي الحاسمة. أما وقد انتهت الحفلات الإعلامية والإطلالات التلفزيونية والمهرجانات الانتخابية والخطب الحماسية، وعمّت صور المرشحين وشعاراتهم الرنانة طول البلاد وعرضها، فقد حان وقت الجدّ الذي من شأنه أن يحسم وضع المرشحين ولوائحهم. وهذه الأيام الأخيرة هي التي ستكون فاصلة لتحديد مصير الحرب الطاحنة بين اللوائح المتنافسة، وبين أعضاء كل لائحة، بعدما حول القانون الحالي بتطبيقاته «اللبنانية» الزملاء المفترضين إلى متنافسين على المقعد نفسه. خمسة عوامل أساسية، ستخيّم بظلها على الفترة الفاصلة عن إقفال صناديق الاقتراع يوم الأحد المقبل، وعلى هذه العوامل يتوقف مصير المرشحين، لأنها عوامل مبهمة، لن يكون في الإمكان معرفة تأثيراتها المباشرة وفعاليتها إلا عند فرز النتائج:

حوّل القانون الحالي الزملاء المفترضين إلى متنافسين على المقعد نفسه

أولاً، اقتراع الناخبين الجدد الذين يبلغ عددهم نحو 20 في المئة من الناخبين بحسب قوائم الناخبين لعام 2018. وهؤلاء هم الذين بات يحق لهم الاقتراع في هذه الدورة وتضاف إليهم من حُرموا الاقتراع منذ انتخابات عام 2013 التي لم تجرِ، واعتمد التمديد ثلاث مرات بدلاً منها. وتشكل هذه الفئة العمرية خزاناً حقيقياً ومؤشراً فاعلاً على اتجاهات التصويت لدى الفئات الشبابية وتطلعاتها وكيفية اقتراعها وإلى أي فئات حزبية وسياسية ستقترع، ولا سيما في ضوء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة. وهذه الفئة لا يمكن التكهن مسبقاً بنتيجة اقتراعها، خصوصاً أنها المرة الأولى التي تمارس فيها هذا الحق.

ثانياً، اقتراع المغتربين. إذ يفترض أن تشكل نتائج الانتخابات الأولى التي حصلت في

(مروان طحطح)

بلاد الاغتراب، وفي الدول التي يقيم ويعمل فيها لبنانيون، أيضاً دلالة معبرة عن تأثير تصويت هؤلاء على مجمل النتائج، ولا سيما أن معدلات التصويت كانت أقل من عادية، قياساً إلى حملة الترويج التي جرت، وإلى أن الناخبين هم الذين بادروا إلى تسجيل اسمائهم، لكن فئة لا يستهان بها منهم امتنعت عن الاقتراع. وسيترتب على القوى السياسية المتعاملة بجدية مع فرز صناديق الاغتراب لاحقاً لأنها تعكس اتجاهات الاغتراب الحقيقية في ظل التباهي باهمية اقتراعهم.

ثالثاً، اقتراع المغتربين في لبنان. فالأحزاب والتيارات السياسية لم تكتف بتصويت المغتربين حيث هم، وهي تعول على كتلة من المغتربين وغير المقيمين ممن سيأتون إلى لبنان لاقتراع في السادس من أيار، في ضوء معلومات تشي بارتفاع أعداد الناخبين الذين استقدمتهم القوى السياسية من الخارج، علماً أن الكتل الرئيسية على اختلاف طوائفها، تصبّ جهدها لتزخيم اقتراع المغتربين في دوائر محددة. ومن شأن هذه الكتلة الاغترابية وأماكن اقتراعها، أن تشكل عامل ضغط حقيقي، مع الأخذ في الحسبان، صعوبة التكهّن بحجمها ودورها المباشر في عملية التصويت.

رابعاً، عامل المال الانتخابي. لن يكون هذا العامل جديداً في الانتخابات النيابية. ولطالما كان المال أحد عناصر الحملات الانتخابية، وكانت الرشوة الانتخابية عنصراً حاضراً بقوة في كل المعارك. ولن تشذّ انتخابات عام 2018 عن هذا الإطار، مهما حاولت الجهات الرسمية المعنية التبرير أو غضّ النظر عمّا يحصل. ففي انتخابات يرتفع فيها عدد المرشحين المتمولين، ويتنافس فيها أعضاء اللائحة الواحدة على الصوت التفضيلي، لا يتوقع أحد أن يغيب عنصر المال الذي لعب أساساً دوراً محورياً في اختيار المرشحين وفي الحملات الانتخابية. ويمكن المال الانتخابي أن يلعب دوره المباشر، في الأيام الأخيرة، في بعض الدوائر حيث المعارك محتدمة على مقاعد محددة، نتيجة الكباش السياسي والتنافس الحاد بين اللوائح، ما قد يُسهم في تغيير اتجاهات التصويت في اللحظات الأخيرة.

خامساً، تدخّل السلطة. قبل 71 عاماً، قال الرئيس بشارة الخوري عن انتخابات «25 نوار» 1947 إنه كان يتمنى ألا يتدخل في تأليف اللوائح، مكتفياً بالتوجيه والإشراف «لكن ما العمل وعقلية بني قومنا تتطلب من الرئيس كل شيء؟». ويضيف عن نتائجها التي أثارت احتجاجات، أنه كان يجب أن تراعي الشكليات «وأن يتحاشى الوزراء والموظفون وأغلب المرشحين أي عمل من شأنه أن يزرع الشك والريبة في نفوس الناس»، ولو أن النتائج ستكون نفسها!

صحيح أن لبنان ليس البلد الأول الذي يترشح فيه وزراء ومن هم في السلطة، ويحلو لهؤلاء التشبه بفرنسا ودول أوروبية لإعطاء أمثلة عن ترشح وزراء إلى النيابة. لكن الفارق أن السلطة في هذه الدول لا تتدخل في الانتخابات، وهو الأمر الذي يتكرر في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم. ولا يمكن التمثل بدول تقوم فيها هيئات مستقلة بإدارة الانتخابات، فيما أجهزة رسمية سياسية وأمنية واقتصادية تضغط منذ أسابيع على الناخبين، بحسب الدوائر. ولا يمكن التقليل من أهمية الأيام الثلاثة الباقية، كي ترتفع فيها الضغوط الرسمية، ولا سيما أن كل قوى السلطة تخوض الانتخابات من موقعها الرسمي والحزبي والسياسي. وإذا ارتفع منسوب الضغط في كل الاتجاهات، فإن هذا العامل وحده سيكون فاعلاً في تحديد خيارات ناخبين حيث السلطة حاضرة بكل بأدواتها. فكيف إذا تضافرت عوامل المال والمغتربين وكل ما من شأنه أن يجعل «انتخابات 6 نوار» لغزاً حتى الساعة الأخيرة، على أمل ألا تكون شبيهة بانتخابات 1947.

هل تريدان تنفيذ هذا النموذج؟

ارتفعت المديونية العامّة للدولة (الحكومة ومصرف لبنان) من 3 مليارات دولار في مطلع التسعينيات الى 138 ملياراً حالياً، أي أكثر من 260% من مجمل الناتج المحلي، وهو مستوى تاريخي قياسي، يستنزف نصف إيرادات الحكومة تقريباً، ويضع مصرف لبنان تحت عبء خسائر متنامية في ميزانيته تقدّر حالياً بأكثر من 12 مليار دولار.

لقد سدّد المقيمون في لبنان طيلة السنوات الـ25 الماضية (1993 ـ 2017) أكثر من 144 مليار دولار كضرائب ورسوم وتعرفات واتاوات، ولم تنفق الحكومة في هذه الفترة خارج خدمة الدين العام سوى 139 مليار دولار، أي إن ما تكبّده المقيمون كان كافياً لتمويل كل الإنفاق مع تحقيق فائض أوّلي بقيمة 5 مليارات دولار، لولا خدمة الدين الحكومي التي استأثرت وحدها بأكثر من 77 مليار دولار من الإنفاق العام، وكانت هي المسؤولة عن تنامي المديونية باطراد.

انتخابات 2018

صمت انتخابي لا ينتظر أحداً يكسره

تكاد تكون الساعات الـ36 من الصمت الانتخابي، منذ منتصف ليل أمس حتى إقفال صناديق الاقتراع مساء غد، هي الوقت الأكثر تعقلاً في الحملات الانتخابية المستعرة منذ شهرين خلوّاً. لا المرشحون الكبار والصغار يصرخون، ولا الناخبون يصفقون

نقولا ناصيف

منذ استُحدث بند الصمت الانتخابي في قانون 2008، وأُخضعت له انتخابات 2009، وأعيد تكريسه في القانون الحالي للانتخاب، نُظر إليه بعناية خاصة مقدار ما هو بند قانوني مُلزم. لم يسبق قبل عام 2008 أن كان مثيل له في أيّ من قوانين الانتخاب المتعاقبة، مع أن قانون 1951 أعطى المجتمعين حق الاقتراع بانقضاء خمس سنوات، وقانون 1953 فرض غرامة مالية على الناخب الذي يمتنع عن الاقتراع وأجاز اقتراع المرأة، وقانون 1957 أدرج تزكية المقعد للمرة الأولى، وقانون 1960 أحدث العازل.

> عُدّ بند الصمت الانتخابي أكثر من إجراء جديد يدخل في باب إصلاحات محدثة. هو الحدّ الفاصل

انتخابات 2018 بعناوين صغيرة وبلا شركاء دوليين وإقليميين

> بعد كل ما قاله المرشحون ولوائحهم واستنفدوه، ما يقتضي أن يقرره عندئذ الناخبون قبل الوصول إلى صناديق الاقتراع في تحديد خياراتهم. قد يكون من الوهم الاعتقاد بإمكان فصل أولئك عن هؤلاء، سواء على مستوى الحضّ على الاقتراع بكثافة، أو شدّ العصب المذهبي في كل اتجاه، كلٌّ في مواجهة الآخر، أو تأكيد الالتزام السياسي والطائفي والتخويف الذي يبثّه زعماء اللوائح في ناخبيهم بعضهم حيال البعض الآخر، أو الإغراء بالمال السياسي كأحد عناصر عدّة شغل الانتخابات النيابية تقليدياً وتاريخياً في لبنان.

مع كل ما قيل في حملات الأسابيع المنصرمة، تدور انتخابات 2018 على عناوين صغيرة مستهلكة غير ذات جدوى. ليس فيها فريقا 8 و14 آذار كي يقال إن الاستحقاق هو استفتاء شعبي على أحدهما. ليس فيها صراع على الغالبية النيابية، شأن انتخابات 2005 و2009، كي يقال إن كلا الفريقين يتسابقان إليها من أجل أن يحكم أحدهما البلاد بمفرده. ليس فيها تواطؤ مشابه لـ«الاتفاق الرباعي» عام 2005 ، على وفرة انقسامهما آنذاك . يقايض فيه سلاح حزب الله بمنح قوى 14 آذار الغالبية. ليس فيها طلاق حاسم بين الفريقين على غرار ما أوحيا في انتخابات 2009. ليس فيها خصوصاً شركاء دوليون أو إقليميون على نحو انتخابات 2005 تحت السهر المباشر للسفيرين جيفري فيلتمان وبرنار إيمييه، ونحو انتخابات 2009 بدعم مالي لا ينضب من السعودية. انتخابات لبنانية بأدوات محلية فحسب، أباحت لنفسها كل وسائل التشهير والاتهامات والطعن المتبادل بلا ظهير خارجي يبرّرها، كي تخرج من الاستحقاق في الغداة كأن 6 أيار كان يوماً عادياً كسواه.

لم يكن استغلال اسم الرئيس رفيق الحريري كافياً كي يحتّم الاستئثار بالزعامة. ولا وهم تكوين غالبية نيابية من حول رئيس الجمهورية يغري ويُصدّق أنه يقلب التوازن الداخلي رأساً على عقب. ولا شعار المقاومة بدوره مرضٍ لإغفال شكاوى الناخبين وتذمرهم. عناوين كهذه قبضت بقوة على استحقاقي 2005 و2009، إلا أنها باتت قليلة الأهمية الآن.

صمت الساعات القليلة المقبلة ليس عرضة لمفاجأة تضع الانتخابات في مسار غير محسوب. يتصرّف الأفرقاء على أنهم مقبلون على نهار مُنهك، محشو بمال سياسي، لكن أيضاً تحريك الشارع لرفع الاقتراع إلى نسب قياسية غير مسبوقة. ولأن لا 8 ولا 14 آذار في الخضم، لن يُكسر جدار هذا الصمت. شأن انتخابات 2009 عندما باغتها البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير آنذاك، عشية الاقتراع المقرّر في 7 حزيران.

بعيد اختتام الخلوة السنوية لمجلس الأساقفة الموارنة، ترأس صفير قداساً عرّج فيه على الانتخابات النيابية في خاتمة العظة، واتخذ موقفاً قلب الاستحقاق رأساً على عقب، أكثر تقدّماً وتسييساً من بيانين صدرا عن الخلوة في أيامها الخمسة ما بين 31 أيار و6 حزيران (2009)، بدعوتهما إلى المشاركة وطرحهما معايير أخلاقية ووطنية للمرشح إظهاراً لبركتي على أنها على مسافة واحدة من طرفي الاشتباك.

في عظة اليوم الأخير لخلوة 6 حزيران، أطلق صفير موقفاً صادماً للاستحقاق، بتحذيره من نتائج يمكن أن ينتهي إليها في حال فوز المعارضة. قال: «نحن اليوم أمام تهديد للكيان اللبناني وهويتنا العربية، وهذا خطر يجب التنبّه إليه. لهذا ينقضي الواجب علينا بأن نكون واعين لما يُدبَّر لنا من مكائد، ونحبط المساعي الخبيثة التي ستغيّر. إذا نجحت. وجه بلدنا».

على أن لانتخابات 2018 أكثر من دلالة:

أولاهـا، أن الأفرقاء جميعاً يتجرأ واحدهم على الآخر في عقر داره، ما أعطى، إلى حد، «الغيتوات» الانتخابية الموصدة تماماً منذ عام 2005. ذلك ما يقال عن بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع الغربي، إذ أصبحت نصفين. نصف للرئيس سعد الحريري، ونصف لخصومه. يصحّ أيضاً على دعم الثنائي الشيعي لوائح في مناطق نفوذ خصومه في معظم الدوائر، واضطراره هو بالذات إلى الدفاع عن لوائحه في مناطقه، إذ يواجه لوائح هؤلاء، خصوم تجرأوا عليه بدوره على أكثر من مقعد.

ثانيها، أن انتخابات 2018 تجري للمرة الأولى منذ نحو عقد ونصف عقد من الزمن، في ظل رئيس للجمهورية ليس موضع شكوى أو تجاهل. في استحقاق 2005 كان الرئيس إميل لحود في أسفل السلم السياسي، مهمشاً، غير مسموع الكلمة، يدير فريقاً النزاع على الأرض، 8 و14 آذار، الاشتباك وجهاً لوجه. في استحقاق 2009 كان ثمة رئيس للجمهورية منتخب لسنة خلت هو ميشال سليمان فاقد الدور بإزاء الفريقين، مكتفياً بدور المتفرّج عليهما يؤسسان أمامه لسلطة ما بعد الانتخابات في معزل عنه. في انتخابات 2018 يبدو الرئيس ميشال عون في صلب الاستحقاق. رئيس للجمهورية وفي الوقت نفسه المرجعية الأصل لحزبه، إلا أنه صانع تسوية سياسية أظهرت مقدرتها على الصمود في سنة ونصف سنة من ولايته، رغم صعاب ضخمة جبهتها.

ثالثها، أن انتخابات 2018، أياً يكن الحجم الذي ستخرج منه الكتل النيابية الكبرى والمفاجآت المحتملة فيه، حددت سلفاً خيارات المرحلة الجديدة، وربما قراراتها. كما أعدت انتخابات 2009 لوصول سعد الحريري إلى السرايا، كذلك حال الاستحقاق الحالي يعرف باكراً من سيترأس الحكومة الجديدة التي ستكون في كل حال على صورة أولى حكومات العهد، ترجمة لمسار لا تزال تسلكه تسوية 2016. الأمر الذي لم تخبره كذلك انتخابات 2009 حينما سُمّي الحريري مرتين لرئاسة الحكومة ولم يسعه تأليفها إلا بشروط المعارضة التي خسرت الغالبية النيابية.

حينما يتجرأ الأفرقاء بعضهم على بعض في عقر ديارهم (مروان بوحيدر)

من يراقب المراقبين الدوليين؟

الانتخابات النيابية في لبنان مراقبة من ثلاث جهات دولية هي: المعهد الديموقراطي الوطني الاميركي، بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات والشبكة العربية لديموقراطية الانتخابات، بالإضافة إلى جهتين محليتين هما: الجمعية اللبنانية من اجل ديموقراطية الانتخاب «لادي»، والمركز اللبناني لتعزيز الشفافية «لا فساد». فمن هي هذه الجهات وماهي الية عملها؟

غادة حلاوي

قبل اكثر من شهر، حضرت الى لبنان بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان. فريق عمل مكون من 100 خبير ومراقب دولي انتشروا في مناطق مختلفة من لبنان «بهدف مراقبة سير العملية الانتخابية، وسلوك المرشحين وتعاطيهم مع الناخبين، وحرية التواصل والتعبير عن الرأي، فضلاً عن مسألة مهمة وهي آلية تمويل الحملة الانتخابية للمرشحين»، وفق نائب مدير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية جوزيه انطونيو دو غبريال.

وللغاية نفسها، وصلت الى لبنان أخيراً بعثة المعهد الديموقراطي الوطني الأميركي. 31 مراقباً وخبيراً دولياً يتوزعون على 15 دائرة انتخابية بهدف استطلاع أجواء الانتخابات في لبنان، «ميدانياً» وتكوين «فكرة» عن سير العملية الانتخابية ليتم البناء عليها ورفع توصيات بشأنها الى «المراجع المختصة».

يشارك أيضاً سبعة خبراء عرب أتوا من الأردن والسعودية وتونس والمغرب والبحرين، ينتمون إلى الشبكة العربية لديموقراطية الانتخابات. هؤلاء سيجولون على عدد من الدوائر الانتخابية في البقاع والشمال وجبل لبنان والجنوب لينتهي عملهم بمؤتمر صحافي يوم الأربعاء، وظيفته «تقديم تقويمنا للمناخ السياسي الذي سيواكب العملية الانتخابية والإطار القانوني والاقتصادي والاجتماعي».

تشترط الهيئة على البعثات الدولية وجود مترجمين فوق سن 21 عاماً لهم خبرة مسبقة في عمل البعثات الدولية، وعلى ضوء ذلك، تمنحهم الهيئة بطاقة مراقب دولي بعد التدقيق بهوياتهم.

وعلى قاعدة «الغرنجي برنجي»، يتم استقبال أعضاء البعثة الدولية ومنحهم التسهيلات اللازمة لعملهم. لم يكد يمضي أسبوع على انتقال هيئة الإشراف الى مقرها الرسمي (اريسكو بالاس)، حتى استقبلت بعثات المراقبة الدولية، فيما يأخذ عليها «المراقبون المحليون» أنها تأخرت في استقبالهم «هم لا يحبوننا، ويعطون الأولوية للمراقبين الآتين من دول مانحة»!

يؤكد مصدر مقرب من بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، كما بعثة المعهد الديموقراطي الأميركي للمراقبة والبعثة العربية نالت كل التسهيلات اللازمة لعملهما بوصفهما جهات دولية، وكذلك الأمر في ما يتعلق بمندوبي عدد من السفارات الأجنبية التي نال مندوبوها بطاقة «زائر مميز» تخولهم مراقبة العملية الانتخابية حتى داخل أقلام الاقتراع.

عمل رديف لعمل المؤسسات المحلية الملولجة مهمة مراقبة العملية الانتخابية في لبنان، تصر عليه الحكومة اللبنانية صاحبة الدعوة لبعثات المراقبة غير اللبنانية غايته استصدار شهادة جدارة امام المحافل الدولية.

وإذا كانت مهمة هذه البعثات مجتمعة مراقبة الانتخابات في لبنان، فمن يراقب عملها إذاً؟ ومن يضع لها خريطة توزعها على الدوائر الانتخابية؟ وما هي الآلية التي تتبعها في توزعها على أقلام الاقتراع في المناطق؟ وهل تفاضل بين دائرة وأخرى، وخصوصاً أن عدد المراقبين قد لا يكون هو العدد الكافي للمراقبة في 1800 قلم اقتراع؟ ناهيك عن مستوى إلمام هذه الهيئات بطبيعة النظام السياسي والطائفي في لبنان؟ وقبل كل هذا وذاك، ما هي الإضافة التي تقدمها تقارير هذه البعثات؟ وهل تقاريرها التي تقدمها الى السلطات اللبنانية هي ذاتها التي تقدمها الى مرجعياتها السياسية؟ أم أن هذه المرجعيات يكون لها اليد الطولى في صياغة هذه التقارير وتوجهها السياسي؟

يجزم دو غبريال أن عملية المراقبة ستكون على امتداد الدوائر الـ 15 و«سنكون موجودين في أقاصي البلاد من الشمال الى الجنوب والبقاع. الهدف المهم هو أن نقدم صورة عامة عن الانتخابات في لبنان وأجواء الحرية التي رافقتها».

المسؤول الذي اختبر تجربة الانتخابات النيابية في لبنان لدورتين متتاليتين (2005 و2009) عاد ليكون شاهداً ومراقباً على انتخابات السادس من أيار 2018. الظروف السياسية اختلفت كما قانون الانتخاب. ولكن الى أي مدى يمكن لهيئة مراقبة دولية أن تكون حيادية في رصدها للوقائع على الأرض؟

يقول دو غبريال إنه «يتفهم» مخاوف اللبنانيين «وإنما نحن هنا بناءً على طلب الدولة اللبنانية، ونتعهد عدم التدخل في الانتخابات واحترام السيادة اللبنانية».

بالمقابل، لا يخرج عمل «المعهد الديموقراطي الوطني الأميركي» عن إطار دعم الانتخابات والخروج بتوصيات «لتقوية العملية الانتخابية»، ما يعني أن غاية المركز هي «صون نزاهة الانتخابات، وتشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية»، على أن كل هذا يمكن تحقيقه من خلال 31 خبيراً دولياً ينتشرون من الشمال الى الجنوب، فالبقاع وجبل لبنان!

أما البعثة العربية، «فاتكالها على مهنية الخبراء التي يكفل بالنسبة إليها حيادية الأعضاء في التعامل مع الوقائع بعيداً عن سياسات دولها».

كل ملاحظات المراقبين ستدرج في تقارير ترفع الى هيئة الإشراف على الانتخابات للاستعانة بها في الطعون المقدمة أمام المجلس الدستوري، ولكن كيف لهيئة الإشراف أن تتأكد من حيادية هذه الملاحظات؟ وهل بإمكانها أن ترصد مخالفات المراقبين الدوليين لميثاق الشرف الموقع معها؟

مقارنة مع إمكانيات الهيئة يبدو الجواب سلبياً، فضلاً عن عامل مهم هو أن عمل البعثات غالباً ما يتم بالتنسيق مع الجهات الرسمية المولجة إجراء العملية الانتخابية.

وبناءً عليه، تخلو تقاريرها من انتقاد هذه المؤسسات لتركز على «ملاحظات سطحية يمكن لأي شاهد عيان رصدها، ولكن لكلمة مراقب دولي اعتباراتها في لبنان»، على حد توصيف أحد المعنيين سابقاً بالاستحقاق الانتخابي.

«خط الفقر»... يختفي!

تستعد دائرة «بيروت الثانية» للاقتراع يوم غد. السياسة في العاصمة تتقدّم على ما عداها. الولاء للزعامات أهم من الولاء للقمة العيش. المعركة مستعرة. اليافطات المنتشرة في طرقات بيروت بعضها طريف والآخر هُبِل. لكنها فاضحة في زمن الانتخابات

ميسم رزق

بلغ (أبو رضا) سائق التاكسي شوارع بيروت يومياً. قبل ساعات من موعد الانتخابات، يُغلق نوافذ سيارته، كلّما مرّت سيارة تصدح باغان حزبية، وما إن تتوارى، حتى يعيد فتحها. بعد 9 سنوات من عدم ممارسته حقّه الديمقراطي، تغيب عنه الحماسة. لا يجد فرقاً بين خيارين يضع نفسه في مواجهتهما: أن يُدلي بصوته أو يقاطع الانتخابات. «أصلاً شو رح تفرق» يردّد، وعندما أساله أين ستنتخب؟ «كمان ما بتفرق» يُجيب.

في مزاج «أبو رضا» شيء من العدمية واللامبالاة. مزاج مُغاير لمناخات ناس العاصمة. كثيرون يتصرفون كجيّاع للانتخاب، بعدما فُرض عليهم الصيام عنه فترة طويلة. ساعات بينهم وبين موعد إفطارهم الانتخابي. هل سيحتفون بصوتهم الذي أصبح قادراً على التغيير، أم أن «نبوءة» أبو رضا ستكون صادقة... «ما بتفرق»؟

هذه المرّة، لا يصح القول إن النتيجة محسومة. يحكي أهل بيروت لغة سياسية جديدة. صارت المشاركة هنا «واجبة». كثيرون يتصرفون كأنهم يُصوّتون للمرّة الأولى. تجتاحهم سُحب من الصور والشعارات واللافتات. «مش قادرين نشوف بعضنا البعض». بهذه الكلمات الساخرة يعلّق شاب يتوسط مجموعة من مجايليه تجمهروا عند باب مكتب انتخابي في الطريق الجديدة. اللافتات غزّت كل شبر. تحوّلت بيروت إلى معرض مرشّحين ومرشحات. تكاد مشهدية الانتخاب تحجب الشمس وتقطع الهواء وتحول الليل نهاراً. صحيح أن الأمل بتغيّر ما ليس كبيراً، لكنّ شيئاً ما يتحرك. لن تعود بيروت لطرف ولا لزعيم. ولا لجهة. سيتقاسمها هذا وذاك. انتهى موسم وليّ الدم ووليّ المال. الجميع ستكون له حصّة في انتخابات 2018.

من يُعطِ أذنيه للجالسين في بعض الأحياء في بيروت، يلتقط الكثير من الإشارات والدلالات. تُحمِّل، على بساطتها وعفويتها ـ إدراكاً وفطنة بما يدور في الكواليس. خبرة أهل الشارع في السياسة تفوق خبرة أهل السياسة. لكنها خبرة لا تبلغ حدّ التفوّق على عاطفة الفرح بفوز فلان والفرح بسقوط علّان. خطّ الفقر الذي يحفر بين الناس والطبقة السياسية يختفي لحظة الانتخابات. يقفز الفقراء فوقه، ليلتصقوا بالزعامات. الولاء لها فوق كل اعتبار، ولو أنها سبب فقرهم و«تعتيرهم».

«المرشحون يملأون رؤوس الناخبين بالوعود ثمّ يغادرون». بهذه العبارة يُحاول أحد الجالسين في أحد مقاهي النرجيلة في منطقة عائشة بكار إقناع نفسه بإدارة ظهره للجميع. وما إن تتوارى، حتى يعيد فتحها. بعد 9 سنوات من عدم ممارسته حقّه الديمقراطي، تغيب عنه الحماسة. لا يجد فرقاً بين خيارين يضع نفسه في مواجهتهما: أن يُدلي بصوته أو يقاطع الانتخابات. «أصلاً شو رح تفرق» يردّد، وعندما أساله أين ستنتخب؟ «كمان ما بتفرق» يُجيب.

في مزاج «أبو رضا» شيء من العدمية واللامبالاة. مزاج مُغاير لمناخات ناس العاصمة. كثيرون يتصرفون كجيّاع للانتخاب، بعدما فُرض عليهم الصيام عنه فترة طويلة. ساعات بينهم وبين موعد إفطارهم الانتخابي. هل سيحتفون بصوتهم الذي أصبح قادراً على التغيير، أم أن «نبوءة» أبو رضا ستكون صادقة... «ما بتفرق»؟

هذه المرّة، لا يصح القول إن النتيجة محسومة. يحكي أهل بيروت لغة سياسية جديدة. صارت المشاركة هنا «واجبة». كثيرون يتصرفون كأنهم يُصوّتون للمرّة الأولى. تجتاحهم سُحب من الصور والشعارات واللافتات. «مش قادرين نشوف بعضنا البعض». بهذه الكلمات الساخرة يعلّق شاب يتوسط مجموعة من مجايليه تجمهروا عند باب مكتب انتخابي في الطريق الجديدة. اللافتات غزّت كل شبر. تحوّلت بيروت إلى معرض مرشّحين ومرشحات. تكاد مشهدية الانتخاب تحجب الشمس وتقطع الهواء وتحول الليل نهاراً. صحيح أن الأمل بتغيّر ما ليس كبيراً، لكنّ شيئاً ما يتحرك. لن تعود بيروت لطرف ولا لزعيم. ولا لجهة. سيتقاسمها هذا بالخطاب والتحريض السياسي. الحرب بين محور الشر ومحور الخير. بين السلاح الشرعي والسلاح غير الشرعي. «في النهاية، ما حدا بيموت من الجوع»، يتدخل ثالث على خطّ النقاش لحسمه: «الرزقة على الله»، وماذا عن نجاح النواب أو رسوبهم؟ لا جواب.

سنوات تسع ليس من مصادرة حق الناس في الانتخاب، بل في ازدياد أرقام الفقر والبطالة واللاهثين وراء لجوء في هذه السفارة أو تلك، والنتيجة أن بعض الشباب لا يريدون فيها زعماؤهم ممن لا يقيمون وزناً إلا لمصالحهم. ممن غادروا المتاريس وأنتجوا تسويات وثبّتوا مواقعهم في السلطة، أما ناسهم، فلا بد أن يستمروا وقوداً لاحتمالاتهم. على رصيف شارع عفيف الطيبي، اعتاد عدد من الشبان الجلوس بصحبة النرجيلة. كانوا يصلون هناك ليلهم بنهارهم. المشهد اليوم لم يتغيّر كثيراً، بل أصبح لهؤلاء خيمة تظلّلهم من أشعة الشمس الحارقة نهاراً، ومراقبة الجيران لأحاديثهم المرتفعة مساءً. الفضل، كل الفضل، للمواسم الانتخابية.

هؤلاء لن يتركوا «التيار». مثلهم كثر، على باقي أرصفة المنطقة ذات الكثافة السكانية الأعلى في العاصمة. يقول محمد صندقلي «كتار حاولوا يبعدونا عن التيار، شي بالمصاري، وشي بالوظايف، وشي بالكذب. صح في شباب عايزة، بس الأكيد إنو الكل بدّا أيّار حيصوتو للخرزة». على جانب آخر، من الرصيف، شاب لا يجد تفسيراً لما يردّده رفاقه إلا من زاوية «الخطاب الإعلامي»، فكلما حضرت مؤسسة إعلامية تسأل الناس في الشارع رأيها، يستنفر شباب المنطقة مدافعين عن خيارات ليسوا مقتنعين بها، وعندما يجلسون وحدهم، تندفع الشكاوى والأسئلة وتتبدّى الحاجة إلى خدمات وتقديمات أكبر للمنطقة: «صرلنا شهر منشوفهم. بتخلص الانتخابات وبيفلوا. أصلاً صرلهم غايبين 9 سنين» يردّد الشاب نفسه.

لا تختلف الأولويات والشكاوى في أحياء أخرى، لكن من لون طائفي أو مذهبي آخر في العاصمة. في زقاق البلاط، يتبدّى موج من الرايات. ساحة من ساحات القتال الإقليمي حول قضية المقاومة حطّت هناك. جزء من السكان غادر الى مناطق الجنوب أو البقاع. وجزء بقي في المنطقة، يستعد ليوم الأحد. لا تختلف اللهجة على لسان مناصري المقاومة. السياسة خيرٌ من الإنماء. «ما جدوى المال لو فقد هذا الشعب نقطة قوته»، يقول أحد الناخبين «قوتنا بمقاومتنا». يستفزّه التجييش الطائفي والمذهبي ضد فريقه السياسي «إلى حدّ وصفنا بالأوباش... الأوباش هم من ينزلون إلى الشارع ويعتدون على الناس... رأيناهم أمس ماذا فعلوا». يتحدّث عن حماسة غير مسبوقة ليوم الاقتراع، «هي المرّة الأولى التي سنكسر فيها احتكار تيار واحد لنيابة بيروت». على جانب الطريق، يستعدّ أحد السكان لمغادرة العاصمة إلى مسقط رأسه. «رايح انتخب المقاومة». يوصي جاره (مفتاح انتخابي في المنطقة) بحثّ الجمهور على المشاركة «لازم نكون كتار ببيروت، ونجيب أصوات كتيرة».

> خبرة أهل الشارع بالسياسة تكاد تفوق خبرة أهل السياسة أنفسهم

جلب الناس الى الانتخابات بخطاب الحرب بين محور الشر ومحور الخير! (هيثم الموسوي)

انتخابات 2018

يتفق الجميع على حجم الإنفاق الانتخابي الضخم للمرشحين المتمولين في كلّ الدوائر الانتخابية. ملايين الدولارات تُدفع لدرجة يعجز معها المرشح نفسه عن إحصاء نفقاته، فكيف بمن يرغب في تتبعه. في ما ياتي محاولة لرصد كلفة الحملات الانتخابية، من خلال ما هو ظاهر منها للعيان، وما امكن جمعه من مصاريف غير مرئية. وهي محاولة تكشف ان حجم الإنفاق سيتجاوز السقف القانوني الذي يقارب 680 مليون دولار، والذي يتوزّع على مختلف المرشحين في كلّ الدوائر الانتخابية

الانتخابات الأغلى... بالأرقام!

غادة حلاوي

هل تملك الإعلامية المرشحة في بيروت حجم الثروة التي يملكها رجل الأعمال الكسرواني أو الزحلي أو الشوفي أو الشمالي؟

الإجابة هي لا، إلا أن المقارنة تفرض نفسها بعد الاطلاع على حجم النفقات الانتخابية لدى شركات الإعلان، التي تكشف أن تلك الإعلامية أنفقت في شهر آذار الماضي ضعف ما أنفقه رجل أعمال تصل ثروته إلى حدود المليار دولار، آنذاك، ليتجاوز مجموع ما دفعته سقف 200 ألف دولار، فيما كثف رجل الأعمال نفسه حملته الانتخابية في شهر نيسان ليسجل إنفاقاً يتجاوز 500 ألف دولار. وتكشف الأرقام أيضاً ارتفاع الإنفاق الإعلاني من مليون دولار في شهر شباط إلى أربعة ملايين في شهر آذار، ومن المتوقع أن يكون الرقم مضاعفاً في شهر نيسان، وربما أكثر.

إلى اللوحات الإعلانية، تبرز كلفة الإطلالات التلفزيونية، التي باتت لها تسعيرتها الموحدة. يومياً يجول الموظف (الجابي) في إحدى محطات التلفزة على المرشّحين ممن وردت أسماؤهم في نشرات الأخبار أو أجريت معهم مقابلات سريعة لا تتعدى الثواني، ويتولى جباية بدل إطلالاتهم الإعلامية. 2000 دولار من هذا و10 آلاف من ذاك، ليعبو بغلة يومية مقدارها 50 إلى 100 ألف دولار. «ما في شي ببلاش، وكل همسة لها تسعيرة»، يقول مدير محطة تلفزيونية، ملمحاً إلى أن «التساهل ممنوع، حتى للمرشحين من الخط السياسي ذاته».

مستعدون للإنفاق

الإعلانات والإطلالات الإعلامية ليست المكان الوحيد الذي ينفق فيه المرشح أمواله لجذب الناخبين. وهنا تتعدد الأخبار الانتخابية المالية، فيُنقل عن مرشح كسرواني متمول أنه صرّف لغاية نهاية نيسان الماضي 8 ملايين دولار، فيما لم يعد خصمه الكسرواني، وهو متمول أقل ملاءة، قادراً على احتساب الملايين التي يصرفها، بدليل قوله أيضاً بحسب متابعين: «مستعد لصرف أي مبلغ، كي أفوز بالنيابة هذه المرة». وكذلك نقل عن شخصية متنية قولها إنها مستعدة لصرف «25 مليون دولار كي لا يخسر أبو...». الرقم أقل قليلاً بالنسبة إلى شقيق مرشح زحلي قال في مجلس خاص، وأمامه رزم مكدسة بالعملة اللبنانية: «بدي وصّل خبي (شقيقه) ولو كلفتني المعركة 20 مليون دولار». أما المرشحة البقاعية التي تتهم الآخرين بـ«بيعها»، فيتردد أنها باعت قطعة أرض بملايين الدولارات لتأمين كلفة حملتها الانتخابية وضمان فوزها بكل الطرق. كذلك يسجّل إنفاق ملحوظ للمال من قبل مرشح زحلي محسوب على حزب يملك حضوراً تاريخياً في المدينة. في المتن، يبدو سبب إنفاق المال مختلفاً، إذ يرغب متمول، معظم أعماله في الخليج والخارج، في تسجيل معدل أصوات يؤهله ليكون الأول في الدائرة ربطاً بحسابات ما بعد السادس من أيار (المواقع الأولى في الدولة)، وهذا يعني أنه لا بد وأن يتقدم على رئيس لائحته (مارونية). هذا الجهد لا يعني أنه سيتفوق على زميله «كبير المتمولين» الموارنة الذي يحل أولاً في الإنفاق.

لا يرى متابعون أي مبالغة في هذا الكلام، لكنهم يذكّرون أيضاً بمصاريف أهل السطة، مثل رئيس الحكومة سعد الحريري الذي يقول العارفون إن غالبية نفقاته لم تسدد بعد، أو رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي الذي رصد ميزانية انتخابية لا تشبه كل حملاته السابقة، فضلاً عن مصاريف الأحزاب مثل القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وتيار المستقبل، ولا يغيب عنها حزب الله الذي يخوض معركتين قاسيتين في بعلبك ـ الهرمل وفي كسروان ـ جبيل، وقد تولى تمويل حملات عدد من الحلفاء، بما في ذلك تأمين الماكينة الانتخابية بكل تفاصيلها.

إذا صدقت كل هذه الأرقام، يصبح سقف الإنفاق المرتفع الذي سمح به القانون الانتخابي، سهل التجاوز. القانون يسمح للمرشح بإنفاق ما يقارب 150 مليون ليرة في حد أقصى، مع مبلغ متحرّك هو عبارة عن خمسة آلاف ليرة عن كل ناخب مسجل في الدائرة. فإذا افترضنا مثلاً أن عدد الناخبين في دائرة مثل كسروان ـ جبيل هو 176 ألف ناخب، يحق عندها للمرشح أن ينفق: 150 مليوناً + 880 مليوناً عن الناخبين، فيصل معدل إنفاقه القانوني إلى مليار و30 مليوناً، أي ما يقارب 690 ألف دولار.

> **معدل الإنفاق القانوني لمرشح في جبيل ـ كسروان يصل إلى 700 ألف دولار فمن يلتزم به؟**
>
> **مصرفي يقول إن عدداً من المرشحين يسحبون مبالغ نقدية ضخمة يعمل المصرف على تهيئتها بناءً على طلب مسبق**

فمن من المرشحين في هذه الدائرة يلتزم هذا السقف من الإنفاق؟ هو مبلغ لا يغطي، بحسب أحد المعنيين بعمل ماكينة حزبية انتخابية، «نفقات زاروب في دائرة انتخابية تشهد منافسة حامية».

وبما أن الدوائر الانتخابية التي تشهد منافسة حامية كثيرة، يمكن رصد مجالات أخرى للإنفاق تتجاوز الإعلان الانتخابي، ما يجعل من الانتخابات «موسماً» تنشط معه قطاعات مهنية عدة. يبدأ الأمر بشركات الإعلانات والمطابع، مروراً بشركات تأجير السيارات والمطاعم ومحال بيع الهواتف وبطاقات الشحن، ولا ينتهي بتأمين المندوبين وحجز السيارات الخاصة والفنادق أو الشقق المفروشة، أو دفع تكاليف سفر المغتربين، وصولاً إلى شراء الأصوات مباشرة وغيرها من مصاريف تُدرج في إطار المساعدات الاجتماعية المختلفة.

لا يتردد موظف في أحد أكبر المصارف اللبنانية في القول إن عدداً من المرشحين المتمولين يسحبون مبالغ نقدية ضخمة يعمل المصرف على تهيئتها بناءً على طلب مسبق. وفيما تعتزم هيئة الإشراف التعاقد مع مدققي حسابات للتأكد من التزام كل لائحة سقف الإنفاق القانوني، يؤكد متابعون أن المهمة ستكون في منتهى الصعوبة، ولا سيما مع وجود مبالغ ضخمة تُدفع نقداً دون أي مستند يشير إليها.

إعلانات باسعار جنونية

كيف ستتمكن الهيئة من رصد المصاريف الانتخابية التي تظهر في أكثر من مكان، وأبرزها في القطاع الإعلاني. الانقطاع عن إجراء الانتخابات تسع سنوات كان كفيلاً برفع الأسعار إلى حد الجنون، بحسب ما يفيد مسؤول في شركة كبرى للإعلانات، كاشفاً عن أن اللوحة الإعلانية التي كانت كلفتها 30 ألف دولار وصلت إلى 100 ألف دولار. أما تسعيرة المقابلات التلفزيونية، فتبدأ من 100 ألف دولار، وتصل إلى 500 ألف دولار، فيما تراوح كلفة المقابلة عبر الإنترنت من 10 آلاف دولار إلى 100 ألف دولار، وعبر الراديو من 15 ألف دولار إلى 30 ألف دولار. وتصل كلفة النقل المباشر لإعلان اللائحة إلى 100 ألف دولار. ويكشف المسؤول أن أكثر فريق سياسي أنفق على الانتخابات هو القوات اللبنانية، ثم التيار الوطني الحر، فتيار المستقبل. ويقدّر كلفة حملة القوات بما يعادل 9 ملايين دولار بدل لوحات إعلانية و5 ملايين دولار بدل إطلالات تلفزيونية. أما التيار الوطني الحر، فبلغت تكاليف حملته عبر لوحات الإعلانات والتلفزيونات 3 ملايين دولار. المبلغ نفسه اقترب منه تيار المستقبل، بليه حزب الكتائب بمجموع لا يتعدى مليون دولار. فيما بلغت الكلفة الإجمالية للإنفاق على الإعلان والإعلام الانتخابي ما يقارب 25 مليون دولار.

لا تختصر الحملات الإعلانية والإطلالات التلفزيونية الباهظة الكلفة مجمل مصاريف الحملات الانتخابية (مروان طحطح)

الطريق إلى الطفيل: نهاية 7 عقود من العزلة

انطلقت أعمال تنفيذ المرحلة الأولى من طريق الطفيل، لتُنهي عقوداً من العزلة التي كان يعيشها سكان البلدة. لأول مرة منذ الاستقلال سيكون لديهم طريق إلى الوطن بعد خيبات أمل متواصلة امتدت على أكثر من سبعة عقود. غير أن هذه الطريق لن تعيدها انتخابات السادس من أيار بعدما قررت وزارة الداخلية نقل قلمي اقتراع البلدة إلى معربون

محمد وهبة

منذ الإستقلال، تعيش بلدة الطفيل في «غربة». لا طريق مؤدية إلى البلدة عبر الأراضي اللبنانية. الطريق الفعلية إليها تمرّ عبر الأراضي السورية. سكانها عاشوا سبعة عقود ونصفاً من العزلة ينتظرون طريقاً تربطهم بالوطن. تقيّتهم كانت وعوداً سياسية تُرجمت بقرارات غير قابلة للتنفيذ. آمالهم الخائبة انتعشت اليوم مع بدء تنفيذ الطريق.

لطريق الطفيل قصّة طويلة يرتبط معظمها بالتمويل. ليس هناك ما يوثّق فترة ما بعد الاستقلال حتى نهاية الحرب الأهلية، لكن يتردّد أن الطريق مرسومة على الخرائط، ولم تُرصد اعتمادات لتنفيذها. أما في فترة ما بعد الحرب، وتحديداً في مطلع التسعينيات، فقد لُزّم تنفيذها لشركة يملكها المتعهد علي إبراهيم الموسوي، بمبلغ 1,8 مليار ليرة، لكن «أحد النافذين تمكّن من إلغاء المناقصة وإعادتها بعد نفخ الأسعار إلى مبلغ 24 مليار ليرة»، وفق الموسوي. أهالي الطفيل دفعوا الثمن ببقاء عملية ربطهم بالوطن معلّقة حتى عام 2001. يومها كلّفت وزارة الأشغال العامة شركة كريدو وضع مخطط وتصميم طريق جبلية تربط قرية الطفيل بقرية النبي سباط. انتهت الدراسة في كانون الثاني 2002، لكن التنفيذ لم يبصر النور أيضاً بسبب غياب التمويل.

بعد بضعة أشهر، تداخل مسار الطريق مع المرسوم 8803 الصادر في 2002/10/4 الذي صنّف منطقة الطفيل صالحة لإنشاء مقالع، «ما جعل من الضروري إعادة الدراسة المنجزة للطريق على أسس مختلفة وبمواصفات جديدة لكي تكون صالحة لسير الشاحنات الثقيلة التي يحتاج إليها لاستثمار منطقة المقالع في الطفيل» كما ورد في الدراسة. أيضاً تام الملف في الأدراج لخمس سنوات.

وفي عام 2007، ابتدع المسؤولون فكرة تكليف مصرف لبنان تنفيذ الطريق وفق طريقة BOT على أساس أن هناك الكثير من الأراضي التي يملكها مصرف لبنان في منطقة الطفيل جراء وضع اليد على أملاك بنك مبكو. وبناءً على مشاورات جرت بين رئاسة الحكومة ووزارة الأشغال ومصرف لبنان، طلب المدير العام للطرق والمباني من شركة كريدو استكشاف المسارات والحلول البديلة من التصميم السابق، فتوصلت الشركة إلى تحديد ثلاثة مسارات:

ـ تنفيذ الطريق الجبلية بطول 24 كيلومتراً وبكلفة تقديرية تراوح بين 12 مليون دولار و14 مليوناً، لكن هذه الطريق لن تكون صالحة لتأمين سير الشاحنات الثقيل.

ـ تنفيذ طريق صالحة للسير الخفيف للشاحنات بمواصفات هندسية عالية وانحدارات محدودة ومنعطفات واسطة بطول 32 كيلومتراً وبكلفة تقديرية تراوح بين 24 مليون دولار و28 مليون دولار.

ـ تنفيذ طريق مماثلة للحل الثاني بعد اختصار أعلى نقطة للمعبر الجبلي بواسطة نفق طوله 4 كيلومترات، لتصبح الطريق مع النفق بطول 28 كيلومتراً، وبكلفة تقديرية تصل إلى 28 مليون دولار. لكن النفق يحتاج إلى صيانة دورية وإدارة خاصة لناحية السير والسلامة العامة.

أوصى الاستشاري ومجلس الإنماء والإعمار باعتماد الحلّ الثاني، على اعتبار أن الأعمال الجارية في هذه الطريق ستخفض الكلفة بنسبة 20% إذا سمح للمتعهد ببيع الكميات الفائضة عن الحفريات الصخرية، فوافق مجلس الوزراء بتاريخ 2007/11/10 على هذه التوصية، وأقرّ التمويل من خلال مصرف لبنان عبر أسلوب BOT. المفاجأة أن قرار مجلس الوزراء لم يطبّق، بل تبيّن أن مصرف لبنان طلب بتاريخ 2008/9/26 من شركة «كريدو» دراسة جديدة تتضمن مسارات بديلة للطرق وخفض نسبة الانحدار فيها إلى نحو 6% ووضع جدول مقارنة بين المسارات المختلفة على أساس معايير فنية ومالية.

مجدداً، أنجزت الدراسة وسلّمتها «كريدو» لمصرف لبنان في 2008/12/22، إلا أن هذا الأخير «لم يتخذ قراراً نهائياً بهذا الشأن» كما ورد في كتاب الشركة لوزير الأشغال في حينه غازي زعيتر. السبب، بحسب وزارة الأشغال، أن هذا القرار «يحتاج إلى قانون يشرّع طريقة الـBOT».

بعد أربع سنوات، أدرج تنفيذ جزء من طريق الطفيل ضمن لائحة من المشاريع التي أقرّها مجلس الوزراء في 2012/9/5. التلزيم أنجز في آذار 2013 بمبلغ 4,5 مليارات ليرة بطريقة استدراج العروض المحصور، لكن اعتراضات بعض الوزراء حالت دون التنفيذ، إذ كانت هناك مزايدات ترفض تنفيذ المشروع جزئياً. وعندما عيّن غازي زعيتر وزيراً للأشغال العامة، أعيد عرض الموضوع على مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في القصر الجمهوري بتاريخ 2014/5/2. يومها، أقرّ تنفيذ الطريق عبر تخصيص قانون برنامج لربط الطفيل بالبقاع بقيمة 24 مليون دولار تتوزّع على عامي 2015 و2016، على أن تُعطى وزارة الأشغال سلفة خزينة بقيمة 4 ملايين دولار للمباشرة بالأعمال المطلوبة. وزير الأشغال أطلق التلزيم بواسطة استدراج عروض محصور ووجّه دعوة إلى أربع شركات مختارة منه بموجب القرار رقم 1/24 تاريخ 2015/1/15، وهي: «الشركة العربية للأعمال المدنية»، «غلوبال كونتراكتينغ»، «مكتب حميد كيروز»، «أسفلت حامات». يومها فازت «غلوبال كنتراكتينغ» المملوكة من حسّان بشراوي وبشراكتها مع علي إبراهيم الموسوي بمبلغ 4,616 مليارات ليرة. لكن التلزيم لم يصل إلى التنفيذ بسبب عدم حجز النفقة اللازمة له.

عُرض الملف مجدداً على مجلس الوزراء في 2016/7/21 بهدف تمكين وزارة الأشغال من الحصول على مبلغ 4 ملايين دولار لبدء الأعمال من خلال نقل اعتمادات من احتياط الموازنة بدلاً من سلفة الخزينة؛ اقتصر الأمر على نقل الاعتمادات من دون تلزيم.

نُفخت الوعود للطفيل، وبقي المشروع على الورق، إلى أن أعاد وزير الأشغال عرضه على مجلس الوزراء في 2017/7/20 بعد إجراء تعديلات على مسار الطريق وإضافة طرق فرعية تصل إلى التلال القريبة. الوزير يوسف فنيانوس، طلب الموافقة على تلزيم الأشغال بطريقة استدراج عروض محصور تدعى إليه شركات مختارة منه، ونقل 9 مليارات ليرة من احتياطي الموازنة لتمويل كلفة التلزيم. وبموجب قراره رقم 1/2734 المتعلق بتسمية المتعهدين المدعوين للمشاركة في ملف تلزيم اشغال تأهيل طريق الطفيل، دعت وزارة الأشغال عدة شركات للاشتراك في التلزيم، هي: «جلخ للمقاولات»، «شركة غزاوي وطالب للتعهدات»، «شركة أراكو للاسفلت اللبنانية»، «مكتب حميد كيروز»، و«شركة حمود للتجارة والمقاولات».

وبحسب محضر فضّ العروض، فقد رُفض عرض «غزاوي وطالب» وقبلت العروض الأخرى، فيما فازت «شركة حمود» بتنزيل مئوي يبلغ 18% ورسا الالتزام عليها مؤقتاً بمبلغ 8,89 مليار ليرة.

أخيراً، بدأ التنفيذ لينهي عقوداً من العزلة التي شهدتها بلدة الطفيل. إنشاء الطريق إلى الطفيل تطلّب أكثر من سبعة عقود.

طرق ترابية للتهريب

في مداولات مجلس الوزراء، كانت هناك قناعة دائمة بأن قرية الطفيل ومنطقة إصبع الطفيل التي تبلغ مساحتها 40 كيلومتراً هي معبر للتهريب وأنها معزولة عن الأراضي اللبنانية. ففي قرار مجلس الوزراء رقم 70 بتاريخ 2014/5/20، ورد أن منطقة الطفيل لا تربطها بسهل البقاع أي طريق معبّدة، بل هناك طرق ترابية تستعمل غالباً للتهريب، وأن أهالي المنطقة يعتمدون طريق رنكوس من سوريا للوصول إليها.

من حام إلى الطفيل وبعلبك

تبدأ طريق الطفيل من جنوب قرية حام عبر وادي المزرعة باتجاه نقطة عبور سلسلة جبال لبنان الشرقية على ارتفاع 2105 أمتار، ثم تذهب نحو منطقة عين الجوزة، وتنعطف شمالاً في اتجاه قرية الطفيل. طول هذه الطريق يصل إلى 20,7 كيلومتراً باستثناء مداخل الثكنات العسكرية التي زيدّت على المسار الأخير للمشروع. أقرب نقطة في هذه الطريق للحدود السورية هي على مسافة 146 متراً، ويمكن إجراء وصلة مع بعلبك عبر رياق تتطلب شق طرقات مسافتها 13,6 كيلومتراً وتأهيل طرقات مسافتها 5,76 كيلومترات. كلفة إنشاء طريق الطفيل التقديرية تبلغ 31,64 مليون دولار وكلفة صيانتها السنوية تبلغ 1,58 مليون دولار.

> **لطريق الطفيل قصّة طويلة يرتبط معظمها بالتمويل**

17 سنة من الأخذ والردّ في مجلس الوزراء... حتى باشر المتعهدون التنفيذ (هيثم الموسوي)

انتخابات 2018

«أولويّات النوّاب لا تتناسب جيّداً مع أولويّات المواطنين». هذا ما خلص إليه المركز اللبناني للدراسات، في إطار دراسته الجهود الّتي بذلها البرلمان اللبناني لتلبية احتياجات المواطنين. فهل تتناسب أولويات البرامج الانتخابية الجديدة مع أولويات اللبنانيين تلك؟ هذا ما حاولنا الإجابة عنه من خلال مقارنة أولويات اللبنانيين، وفق العيّنة التي درسها المركز، بالبرامج الانتخابية لأبرز الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس او المرشحة لإعادة التمثّل فيه

البرامج الانتخابية للأحزاب وأولويّات اللبنانيين:

«كلام في كلام»!

إيلاده الغصين

من خلال عمله في تقييم أداء مجلس النوّاب اللبناني وأعضائه، قدّم المركز اللبناني للدراسات دراسة لتحديد حجم الجهود الّتي بذلها أو يبذلها البرلمان اللبناني لتلبية احتياجات المواطنين. أجريت الدراسة على عيّنة تمثيلية من 2496 مواطناً لبنانياً، قاموا بترتيب أولويّاتهم، ومن ثمّ قارن المركز احتياجات الناس بالأولويات التي حدّدها 65 نائباً (عدد النواب الذين وافقوا على التحاور مع المركز). واستنتج المركز «أنّ أولويّات النوّاب لا تتناسب جيّداً مع أولويّات المواطنين». وبحسب موقع «نيابة عني»، الخاص بنشر كل ما يتعلّق بمراقبة المركز اللبناني للدراسات للمجلس النيابي، ظهرت لائحة من سبعة هموم أساسيّة لدى المواطنين الذين شملتهم العيّنة، وقد تصدّرت الزيادات في أسعار السلع قائمة الشواغل لدى 21 بالمئة من المواطنين، تلتها البطالة لدى 11 بالمئة منهم، ثم تكاليف الصحّة والتعليم لدى 8 بالمئة، وإمدادات الكهرباء والمياه لدى 7 بالمئة، ثمّ الإرهاب لدى 6 بالمئة، ومعالجة النفايات الصلبة لدى 6 بالمئة، وتزايد الفقر لدى 5 بالمئة.

وفيما شدّد 58 بالمئة من المواطنين على التحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة (مثل البطالة، ارتفاع الأسعار، الصحّة، التعليم، الكهرباء، المياه)، فإن 30 بالمئة فقط من النوّاب شاركوهم هذه الهموم. وفي إطار مراقبة عمل المجلس النيابي وكيفية

> **تصدّرت الزيادات في أسعار السلع قائمة الشواغل لدى المواطنين (21 بالمئة)، لكن ذكرها كان نادراً في البرامج**

معالجته لأولويات اللبنانيين، عرض المركز اللبناني للدراسات القوانين الـ352 التي أقرت بين حزيران 2009 ونيسان 2017، وحصر أولويات الناس بثلاثة قطاعات أساسية: الصحّة والتعليم والكهرباء. وكانت النتيجة أن واحداً وثلاثين قانوناً فقط من أصل 352 عالجت هذه الشواغل، أي نسبة 9 بالمئة من إجمالي القوانين التي أقرّت.

وإذا أخذنا الأولويات السبع نفسها لدى المواطنين، وقارنّاها مع البرامج الانتخابية الجديدة لدى معظم الأحزاب الممثلة في البرلمان أو المرشحة لنيل مقاعد في البرلمان الجديد، يتّضح أن الهوّة لا تزال كبيرة بين أولويات اللبنانيين وأولويات البرامج الانتخابية. عناوين كبيرة ووعود فضفاضة ولا شيء قيد التحقيق... وإذا كان الشعب لا يحاسب على أساس البرنامج، فلا شيء يردع الأحزاب واللوائح والمرشّحين من استعادة العناوين نفسها من الدورات الانتخابية السابقة، حتى من دون ذكر السبيل إلى تحقيق عناوين البرامج.

الهوّة لا تزال كبيرة بين أولويات اللبنانيين وأولويات البرامج الانتخابية (مروان طحطح)

التكلفة الصحيّة أولاً

في الإعلان الانتخابي لـ«تيار المستقبل»، حُدِّدَت «العناوين العريضة لثوابت وأولويات والتزامات مرشّحي التيار»، وذلك تجاه «القضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإصلاحية» كما جاء في الإعلان. لكن مقارنة بأولويات اللبنانيين اليوم، يبدو أن الشق الاستشفائي هو الوحيد الذي لحظه البرنامج، واعداً بالعمل على «تطوير نظام التقديمات الصحية باتجاه إقرار القوانين المتعلقة باعتماد البطاقة الصحية». واكتفى التيار الأزرق بإلحاق الجملة الآتية بما سبقها «والتأكيد على إقرار مشروع قانون حماية الشيخوخة». أما التيار الوطني الحر، وفي باب الصحة المندرج تحت عنوان «تأمين حياة أفضل»، فلم يذكر نيته في مكافحة غلاء الاستشفاء وارتفاع تكاليفه كما جاء ضمن أولويات اللبنانيين.

في المقابل، أولى حزب الله التكاليف الصحية شقاً من برنامجه عبر «تأمين التغطية الصحية الشاملة للمواطنين، إقرار قانون الحماية الاجتماعية وضمان الشيخوخة، العمل على خفض الفاتورة الدوائية عبر الحد من الاحتكار». وفي ما يخص التكلفة الصحية، أشار بيان «القوات اللبنانية» الانتخابي إلى «مواصلة مسار قانون التغطية الصحية الشاملة لدى اللجان النيابية إلى حين إقراره». وفي لرعاية الصحية، وكان صريحاً لناحية «إقرار قانون الضمان الصحي المجاني للذين تفوق أعمارهم 65 سنة بموازاة تعديل قانون العمل بما يفي بمستلزمات التغطية الصحية لكافة العاملين».

كلفة التعليم ليست أولوية

أما في تكاليف التعليم المرتفعة، فقد اكتفى بيان المستقبل الانتخابي بذكر البند الآتي: «العمل على سد الفجوة في مستوى التعليم بين المدارس الرسمية والخاصة»، من دون ذكر غلاء الأقساط ومجانية التعليم، وانسحب الأمر على برنامج التيار الوطني، إذ وعد «بتعليم رسمي للجميع، جودة ونوعية في البشر والحجر».

وجاء في متن البرنامج الانتخابي لحزب الله، بند رفع مستوى التعليم الرسمي، كما لدى باقي الأحزاب والبرامج، من دون الإشارة صراحة إلى آلية خفض الأقساط. وفي التعليم أشار بيان «القوات» إلى «أن كتلة القوات ستعمل على إقرار صيغة تؤمن للأهل الدعم والغطاء اللازمين مقابل الضرائب والرسوم التي يسددونها للدولة لمنحهم القدرة على تعليم أبنائهم».

معالجة النفايات الصلبة

وفي ما يتعلّق بأزمة النفايات التي حصدت 6 بالمئة من شواغل اللبنانيين، وعد برنامج تيار المستقبل «بإنهاء أزمة النفايات من خلال خطة شاملة لكل لبنان، ووضع البدائل العلمية والبيئية للمطامر القائمة، ومن ضمنها إنشاء معامل حرارية تنهي مشكلة مئات المكبّات العشوائية ومخاطرها على البيئة والصحة العامة».

أما التيار الوطني الحر، فاكتفى ببند «بيئة نظيفة والملوث يدفع» إضافة إلى «خطة لا مركزية للنفايات». فيما لحظ برنامج حزب الله الانتخابي «وضع مخطط توجيهي متكامل لأزمة النفايات الصلبة يتضمن حلولاً آنية واستراتيجية»، بينما وعد البيان الانتخابي لـ«القوات» بأن «الكتلة لن توفر جهداً في معالجة أزمة النفايات، مع إيجاد حل بيئي للنفايات المنزلية». بينما وعدت حركة أمل «بتنفيذ المشاريع البيئية اللازمة المتصلة بحل أزمة النفايات والصرف الصحي نهائياً».

المستقلّون والمجتمع المدني

تعدّدت لوائح المجتمع المدني والبرامج الانتخابية للمرشحين المستقلين، لكن معظم الأهداف هنا صبّت في مواجهة الفساد والسلطة السياسية، وأبرز ما جاء فيها كان المكاشفة والشفافية وتعزيز الرقابة ودور القضاء ومجلس شورى الدولة وغيرها... لكن في ما يتعلق حصراً بالهموم السبعة الأساسية للبنانيين، ذكر برنامج تجمّع «مواطنون ومواطنات في دولة» مثلاً «توفير تغطية صحية شاملة لجميع اللبنانيين المقيمين ممولة من الضرائب على المداخيل الريعية»، ولفت إلى «وضع نظام البطالة ولتحفيز حصول الشباب على أول فرصة عمل». وذكر كذلك «خفض كلفة المعيشة وكلفة الإنتاج المحلي، من خلال الاستثمار العام في شبكات النقل والاتصالات والكهرباء والمياه وغيرها».

أين «المحرومون»؟

لم تخرج فئات عديدة من الشارع منذ آخر انتخابات عام 2009، وفي جولة بسيطة على أولئك «المحرومين» من حقوقهم نذكر: ذوي الاحتياجات الخاصة، ضمان الشيخوخة، النساء المحرومات حقّ منح الجنسية لأولادهنّ، رفع سنّ الحضانة، تجريم زواج القاصرات، الزواج المدني، العمال الأجانب، عائلات المفقودين في لبنان، متعاقدو الدفاع المدني، عائلات الموقوفين من غير محاكمات قضائية، موظفو المستشفيات الحكومية، مياومو الكهرباء، وجباة الإكراء... وتطول اللائحة. إلاّ أن تلك الفئات غاب ذكرها عن برامج غالبيّة الأحزاب، ولم يكن تناول حقوقها صريحاً إلاّ نادراً، فيما كانت اللوائح المستقلة أكثر جرأة في هذا السياق. وبينما ذكر معظم الأحزاب دعم المرأة وقضاياها، إلاّ أن منح الجنسية ورفع سنّ الحضانة غابا عن الذكر.

وحدها قضية الموقوفين الإسلاميين حضرت في برنامج تيار المستقبل، لكن في سياق «حماية المجتمع الإسلامي من تسلل التنظيمات الإرهابية»، وعلى أساس «إصدار عفو عام يشمل الموقوفين الإسلاميين» لا التسريع في المحاكمات العادلة لهم. أما الكتائب، فدعا إلى «إلغاء المواد القانونية في قانون العقوبات التي تجرّم المثلية الجنسية». كذلك طالب الكتائب في برنامجه بـ«تطبيق كامل للقانون 220/2000 الخاص بذوي الحاجات الخاصة، ولا سيما في ما يتعلق بتجهيز الأماكن والمرافق العامة». ودعا صراحة إلى «إقرار قانون مدني اختياري للزواج المدني والأحوال الشخصية».

أما حزب الكتائب، فحمّل برنامجه «إقرار مشروع قانون إدارة النفايات الصلبة بعد إجراء التعديلات اللازمة (...) وإقرار الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة (...) وإقرار اقتراح القانون المقدّم من الكتائب اللبنانية، والقاضي بإلغاء الديون المستحقة على البلديات للصندوق البلدي المستقل جراء عقود إدارة النفايات الصلبة، وتعيين هيئة ناظمة لقطاع النفايات الصلبة تحت وصاية وزارة البيئة»، إضافة إلى «تشجيع الفرز من المصدر، وتحفيز صناعات إعادة التدوير، على أن تكون هذه الإدارة لامركزية بإشراف الدولة».

مكافحة «المضاربة» بدل البطالة

في الشق المتعلق بتوفير فرص العمل، وهو ما يتوافق مع «البطالة» كثاني أبرز شاغل للبنانيين، ذكر التيار الوطني الحر «إيلاء المصلحة للبد العاملة اللبنانية وتفضيلها على اليد العاملة الأجنبية»، ليس هذا فقط الحل الذي يراه التيار مناسباً، بل «رعاية الطبقات المضطهدة والفقراء والمهمشين في عالم منفتح ينتج الفرص ويواجه التحديات»... أي فرص وأي تحديات؟ لا شيء محدّد.

وفي البطالة، يبدو أن منع المضاربة على اليد العاملة اللبنانية هو الهمّ الأول لدى الأحزاب المسيحية، من دون الحديث عن زيادة فرص العمل ومكافحة أسباب البطالة الأخرى غير اليد العاملة الأجنبية. ومكافحة المضاربة أمر ينسحب على برنامج «القوات اللبنانية»، فيما بدا البعد السياسي والكياني للدولة في صلب أولويات القوات، إضافة إلى ترسيم الحدود والحريات العامة واستقلالية القضاء واللامركزية ودعم المراة. لكنّ حركة أمل ذكرت صراحة ما يأتي: «توليد فرص العمل في القطاعين العام والخاص بما يؤدي إلى خفض معدلات الهجرة»، شأنه شأن باقي الأحزاب السياسية، أفرد حزب الكتائب مساحة واسعة لترسيم الحدود ودعم الجيش والسياسة الخارجية والشفافية واللامركزية، وهي أمور لم تأتِ ضمن أولويات اللبنانيين إلا في ما يخص الإرهاب. وفي البطالة دعا بيانه إلى «استحداث برنامج تأمين ضد البطالة لحماية الفرد وعائلته أثناء البطالة القسرية».

«نقص» في إمدادات الكهرباء والمياه

أما في ما يخص همّ اللبنانيين المتعلّق بإمدادات المياه والكهرباء، فذُكر في برنامج التيار الوطني الحر ضمن العموميات «اعتماد الطاقة البديلة، وتأمين نوعي لمياه الشفة»، وفي ما عدا ذلك كانت همهوم البرنامج بشعار «مكمّلين» تتفق على زيادة تمثيل المرأة والانفتاح على المغتربين. أما حركة «أمل» التي منحت تطبيق الدستور وإلغاء الطائفية السياسية «حصة الأسد» من برنامجها، فلم تتوافق أولويات برنامجها مع العدد الأكبر من مشاغل اللبنانيين، لكنها وعدت في البنود المتعلقة بإمدادات المياه والكهرباء «باستكمال مشاريع البنى التحتية الأساسية من مشاريع جرّ المياه، وفي الطليعة إنهاء المراحل المتصلة باستكمال مشروع الليطاني، وتنفيذ وإنجاز الخطط الحديثة لإنتاج الكهرباء وتوزيعها رسمياً وتحرير المواطنين من الاشتراك». كذلك انفردت الحركة بمنح مواجهة الإرهاب (6 بالمئة من أولويات اللبنانيين)، وتحديداً «التكفيري»، مساحة من برنامجها.

تجاهل ارتفاع اسعار السلع والفقر

وفيما تصدّرت الزيادات في أسعار السلع، وفق دراسة المركز اللبناني للدراسات، قائمة الشواغل لدى المواطنين (21 بالمئة)، كان ذكرها نادراً في البرامج. أولى «حزب الله» في برنامجه الانتخابي شقاً للسياسات المالية، ذكر فيه أولويّته تجاه «إصلاح النظام الضريبي ومواجهة الضرائب التي تطاول ذوي الدخل المحدود». أما سنّ قوانين لحماية المرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنجاز المحاكمات وتحسين وضع السجون وإقرار العفو العام لمن يستحقه، وعودة النازحين السوريين... كلها نقاط ذكرها البرنامج الانتخابي لـ«حزب الله»، وهي مطالب أساسية، لكنها لم تندرج مباشرة ضمن الأولويات السبعة للمواطنين.

وفي هذا الشق، كان حزب الكتائب أكثر اهتماماً، إذ أعلن في برنامجه نيّته «خفض الضريبة على القيمة المضافة إلى 10 بالمئة والعمل على الإصلاح الضرائبي بهدف رفع نسبة الضرائب المباشرة في مجموع الإيرادات الضريبية مقارنة بنسبة الضرائب غير المباشرة»، ووعد أيضاً «بإنشاء مكتب خاص مكلّف مكافحة التهرّب الضريبي» و«تطبيق الضريبة التصاعدية الموحدة على الدخل لضمان العدالة الاجتماعية».

مقالة

السياسيّون... الجهلة

سامي عطاالله ومحمّد دياب

في خضمّ موسم الانتخابات النيابية، أطلقت الأحزاب السياسيّة في لبنان، سلسلة من الوعود السياساتيّة، الّتي تراوح بين اللامركزيّة والإنماء المتوازن، وبين توفير الرعاية الصحيّة الشاملة وإصلاح نظام التقاعد. وفي حين أنّ التعبير عن مثل هذه المواقف السياساتية لا يتطلّب منهم الجهد الكثير، فإنّ مهمّة شرح الطريقة الفضلى لتحقيق هذه الوعود تختلف كلّ الاختلاف، إذ يحتّم ذلك على السياسيّين أن يتمتعوا بمستوى أدنى من الإلمام بالسياسات بالإضافة إلى اتّساق مواقفهم بشأن عدد من القضايا المترابطة حتّى تكون لوعودهم صدقيّة. وبعبارة أخرى، يتعيّن على الأحزاب السياسيّة عند الدعوة إلى اعتماد سياسة محدّدة من قبيل توفير الرعاية الصحيّة الشاملة أو مكافحة الفقر، أن تقترح تدابير ماليّة لبلوغ هذه الأهداف.

ضمن إطار عمل المركز اللبناني للدراسات الّذي يتناول البرلمان، سعينا إلى تحديد مواقف النوّاب من السياسات المتّصلة بمجموعة من سبع وعشرين قضيّة تتضمّن اللامركزيّة، الضرائب، الفقر، الرعاية الصحيّة، دعم القطاعات الإنتاجية، قانون الإيجارات، الخدمات العامّة، الملكيّة العامّة، حقوق المرأة، عقوبة الإعدام، من بين جملة أمور أخرى، إضافةً إلى تحديد مستوى التزام المدافعة عن هذه السياسات، من خلال النظر في اتّساقها مع مواقفهم من سياسات أخرى ذات صلة. ولهذه الغاية، قابلنا خمسة وستّين نائباً من مختلف الأحزاب السياسيّة من بين المشرّعين الـ128، وهم النوّاب الّذين وافقوا على إجراء المقابلة، وذلك خلال عامي 2015 و2016، لنسألهم عن تفضيلاتهم السياساتيّة.

> **بدا أن 24 نائباً، أي ثلث النوّاب المُستطلَعين، مفرطو الحماسة بشأن اللامركزيّة إلى حدّ يضرّ بالدولة**

للوهلة الأولى، يبدو أنّ النوّاب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزيّة على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكيّة العامّة، وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاءها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسيّة اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمعّن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

لنأخذ مثل اللامركزيّة. فعلى الرغم من تأييد النوّاب القويّ لإنشاء مجالس أقضية منتخبة، لا تتّسم مواقف الكتل النيابية حول صلاحيات هذه المجالس باتساق قوي. ويدعم بعض النوّاب إعطاء صلاحيات واسعة لمجالس الأقضية حتّى تتمكّن من بلورة المشاريع وتنفيذها، فيما يعتقد آخرون بوجوب حصر هذه الصلاحيات ببضع مسؤوليّات. وليس تضارب الآراء بحدّ ذاته ما يطرح إشكاليّةً، لكنّ عدم الاتّساق الذي تنمّ عنه أجوبة النوّاب عند سؤالهم عن الموارد الماليّة التي يتعيّن تزويد مجالس الأقضية بها.

عند مقارنة المواقف التي أعلنها النوّاب بشأن صلاحيات مجالس الأقضية بمواقفهم من الموارد الماليّة التي يجب تخصيصها لهذه الأقضية، برزت إشكاليات أخرى عديدة. ذلك أنّ ربع النوّاب الذين قابلناهم أعربوا عن آراء غير متناسقة بشأن اللامركزيّة. فهم يحبّذون منح صلاحيات محدودة لمجالس الأقضية، لكنّهم يؤيّدون تزويدها بموارد ماليّة كبيرة، لا تتناسب مع مسؤوليّاتها. وبدا أنّ أربعة وعشرين نائباً، أي ثلث النوّاب المُستطلَعين، مفرطو الحماسة بشأن اللامركزيّة إلى حدّ يضرّ بالدولة، إذ إنّهم يحبّذون منح صلاحيات واسعة لمجالس الأقضية ومدّها بموارد ماليّة أكثر من اللازم، تزيد على نسبة الـ35% المعتمدة معياراً مرجعياً دوليّاً. ومن الجليّ أن عدم الوضوح هو في أحسن الأحوال سيّد الموقف في ما يتّصل بكيفيّة المضيّ قدماً في موضوع اللامركزيّة.

وبالانتقال إلى مجموعة أخرى من السياسات، عبّر النوّاب عن دعمهم القويّ لجهود الدولة الهادفة إلى الحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي وبلورة برامج متكاملة للحدّ من الفقر، إلاّ أنّهم غير مستعدّين لاستتباع ذلك بالسياسات الملائمة لبلوغ هذه الغايات. على سبيل المثال، يمكن التعامل مع أوجه التفاوت الاجتماعيّة بطرق شتّى، مثل خفض الضرائب على الاستهلاك، أو زيادة الضرائب على الدخل أو الأرباح، أو بلورة برامج مكافحة الفقر، أو تعديل قانون الإيجارات الصادر عام 2014، أو أي مزيج ممّا تقدّم. ومن أصل النوّاب الثلاثة والأربعين الذين يدعمون الحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، تسعة وعشرون فقط مستعدّون لخفض الضرائب على الاستهلاك، ما من شأنه أن يساعد على تقليص الفجوة، لكون الضريبة على الاستهلاك تنازليّة. أربعة وعشرون منهم فقط مستعدّون لزيادة الضرائب على الدخل والأرباح[1]، وسبعة عشر فقط يريدون إلغاء قانون الإيجارات الصادر عام 2014.

وقد تكون الآراء السياساتيّة لبعض النوّاب ذوي الانتماءات السياسيّة المختلفة متقاربة في حالات أخرى، ولكن لم يجرِ البناء على هذا التلاقي للتشريع. ونسوق هنا مثال الرعاية الصحيّة. فيما أعرب النوّاب بأغلبيّتهم الساحقة عن دعمهم لتوفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، لم يتحوّل هذا التوافق إلى سياسة ملموسة يستفيد منها المواطنون. في الوقت عينه، يبدو أنّ قانون الإيجارات الذي أقره البرلمان عام 2014 هو الأكثر إثارةً للجدل من بين القضايا السبع والعشرين، إذ إنّه قد حقّق أدنى مستوى من التوافق بين النوّاب الّذين قابلناهم. وقد دعمه نحو ثلث النوّاب، فيما أعرب الثلثان الباقيان عن معارضتهم له أو عن حيادهم. وما يدعو إلى الاستغراب، أنّ القانون قد نجح بحصد ما يكفي من الأصوات لإمراره، على الرغم من محدوديّة الدعم الّذي يحظى به. كيف يمكن إذاً لقضيّة لا تتمتّع إلاّ بالقليل من الدعم الفعليّ أن تتحوّل إلى قانون، في حين أنّ مسألة الرعاية الصحيّة الشاملة التي تحظى بمستوى عالٍ من التوافق لم تستحل بعد واقعاً ملموساً؟ لا شكّ في أنّ ذلك يلقي بظلال قاتمة على صدق المواقف السياساتيّة التي أعرب عنها النوّاب خلال المقابلات، أو على قدرتهم على البناء على التوافق وتحويله إلى سياسة تعالج حاجات الناس.

سيطلق النوّاب والمرشّحون الحاليّون - بلا شكّ - مجموعة من المواقف السياساتيّة، لكنّهم لن يتمعتعوا بأيّ صدقيّة إن لم يتقدموا بتفاصيل محددة حولها. طبعاً، يمكن بعض النوّاب المشاركة في حوار فعليّ بشأن السياسات مع الجمهور، كما مع المشرّعين زملائهم. إلاّ أنّ عدداً كبيراً منهم قد أثبتوا، خلال ولايتهم، أنّهم يفتقرون إلى فهم القضايا الأساسية، أو أنّهم غير مستعدّين للسعي إلى تحقيق المصلحة العامّة. وسيتطلّب تحسين ذلك على الأرجح، وإن كان على نحو تدريجي، تحقيق نقلة لدى الناخبين للمطالبة بتحلّي قادة البلاد المنتخبين بالكفاءة. وعندها، يمكن أن نتوقّع من المرشّحين والأحزاب أن يعتمدوا برامج سياساتيّة وتفضيلات سياساتية واضحة ومحددة في حملاتهم الانتخابية.

[1] **في الواقع، 20 فقط من أصل 43 نائباً مستعدّون لخفض الضريبة على الاستهلاك وزيادة الضريبة على رأس المال. وفعلياً، قلّما يسهم ذلك في تقليص التفاوت في الدخل.**

انتخابات 2018

يظنّ اللبنانيون أنّهم محور اهتمام اللاعبين الاساسيين على الساحة الدولية، وقد يعتقدون أنّ أنظار الميديا حول العالم تتجه إلى انتخاباتهم غداً. لكن في الوقت الذي تجلس فيه المنطقة على فوهة بركان قد ينفجر قريباً، هل هذا هو الواقع فعلاً؟

كيف يواجه الإعلام الأجنبي استحقاقنا الإنتخابي؟

عرض جانبي في انتظار «الانفجار الكبير»!

نادين كنعان

تقترب صناديق الاقتراع من فتح أبوابها أمام جميع اللبنانيين في كل أنحاء البلاد، غداً الأحد، فيما تستنفر وسائل الإعلام لتغطية «العرس الديمقراطي» النيابي الأوّل منذ تسع سنوات. وفيما من الطبيعي أن تتجنّد الميديا المحلية لنقل مجريات الحدث، تتجه الأنظار إلى تلك الأجنبية ومدى اهتمامها بما يجري في هذا البلد الصغير. لا شكّ في أنّ اللبنانيين يظنّون أنّهم مالئو الدنيا وشاغلو الناس، لكن من الواضح أنّ عليهم إعادة التفكير في ذلك قليلاً. في مقابل بعض المؤسسات التي خصّت الانتخابات المرتقبة بفرق عمل ومساحات وافرة عبر منابرها، كمحطة «فرانس 24» الفرنسية مثلاً، تتعامل أغلبية التلفزيونات والصحف الغربية الأخرى مع ما يحدث هنا على أنّه «عرض جانبي»، مقارنة بما ينتظر المنطقة من تطوّرات، بدءاً بالانتخابات العراقية في 12 أيّار (مايو) الحالي، وليس انتهاءً بأرجحية انهيار الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران، مع حسم الرئيس الأميركي دونالد ترامب قراره في هذا الخصوص في اليوم نفسه، ناهيك بالتطوّرات المتعلقة بنقل السفارة الأميركية رسمياً إلى القدس المحتلة في 14 أيّار. هذا ما تشير إليه أجواء مراسلي المؤسسات الأجنبية الموجودين في بيروت، وفي مقارّهم الرئيسية في بلدانهم الأمّ.

لن تتعامل صحيفة «لوموند» الفرنسية مع الانتخابات النيابية اللبنانية كحدث استثنائي، خصوصاً أنّها ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الجمهور الفرنسي. هكذا، من المرجّح أن يكتفي مراسلاها في بيروت، لور ستيفان وبنجامين بارت، بتغطية «معتادة» للنتائج، وفق ما يؤكد بارت في اتصال مع «الأخبار». يأتي ذلك بعد سلسلة مقالات نشرتها الجريدة التي كانت توضع في الماضي في خانة «يسار الوسط»، وتنوّعت بين مقابلة حول الأجواء الانتخابية مع مدير «معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية» في باريس وأستاذ العلاقات الدولية في «جامعة القديس يوسف» في بيروت، كريم إميل بيطار، بالإضافة إلى أخرى عن وضع «حزب الله» في دائرة بعلبك ـ الهرمل، وأخرى عن سعد الحريري وإمكانية رئاسته الحكومة المقبلة، على أن تليها رابعة عن تيمور جنبلاط، في انتظار المقال الشامل لاحقاً عن النتائج، ومن ثم تحليلها. يستبعد بارت أن تخرج تغطية «لوموند» عن هذا الإطار، إلا «في حال حدوث مفاجآت»، مشيراً إلى تأثر لبنان السريع بتطوّرات المنطقة (ولا سيّما بين إيران والولايات المتحدة)، غير أنّه لا يزال حتى الآن «محميا من تداعيات التصعيد الإقليمي».

في المقابل، يبدو أنّ لـ «فرانس 24» أجندة أخرى. على الرغم من عدم اهتمام الداخل الفرنسي بحدث لبناني محلي مماثل، تتوجّه الشبكة التابعة للإعلام الخارجي الفرنسي إلى جمهور عربي عريض، و«تحرص على تغطية كل الأحداث المشابهة حيث تستطيع في الشرق الأوسط والعالم العربي»، كما تقول لنا الإعلامية اللبنانية العاملة فيها كوزيت إبراهيم. قادمة من باريس، حطّت الأخيرة أمس برفقة فريق عمل كامل في بيروت، إلى حيث سينقلون برنامج «النقاش» بالعربية والفرنسية والإنكليزية، على أن تقدّم القنوات الناطقة باللغات الثلاث مع موفديها الخاصين وشبكة مراسليها، نشرات خاصة. كذلك ستنقل بالبث المباشر النتائج الأوّلية وردود الأفعال، مصحوبة بالعديد من المقابلات والتحقيقات التي تكمّل البرمجة الخاصة، ويمكن متابعتها على الشاشة الصغيرة والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. هكذا، سنكون غداً الأحد على موعد مع تغطية مباشرة (16:00 بتوقيت بيروت) على مدى ساعة، تليها عند السابعة مساءً نشرة إخبارية أطول من العادة لمتابعة إقفال صناديق الاقتراع مباشرة، مع ضيوف في الأستوديو ومداخلات مباشرة لموفداتها الخاصات إلى هناك: كوزيت إبراهيم (بالعربية)، وستيفاني أنطوان (بالفرنسية)، ووسام شاتيلي (بالإنكليزية)، ثم نشرات خاصة تقدّمها حسنية مليح (بالعربية ـ 20:00 إلى 21:30)، وكلير بونيشون (بالفرنسية ـ 21:00) وناديا شربيط (بالإنكليزية ـ 20:00) من باريس ومن بيروت.

وفي اليوم التالي، ستقدّم إبراهيم وأنطوان وشانتياي برنامج «النقاش» (10:20) مباشرة من بيروت، مع مروحة منوّعة من الضيوف. علماً بأنّ كوزيت تؤكد أنّها ستحاول إثارة مواضيع منوّعة تهمّ الجمهور مع ضيوف من مختلف الاتجاهات. من جانبها، ستقدّم إذاعة «مونت كارلو الدولية» تغطية شاملة في نشراتها وبرامجها الخاصة من باريس بمشاركة موفدتها الخاصة إلى لبنان إيمان الحمود، بالإضافة إلى تخصيص برنامج «معكم حول الحدث» (بين 17:00 و18:00 ـ تقديم سعدة الصابري)، بعد غدٍ الاثنين لهذا الموضوع. أما موقع الشبكة الإلكتروني، فسيعرض اللحظات المميزة للانتخابات بواسطة مبعوثَيْه مارك ضو وليلا جاستو.

هناك بعض التجارب المشابهة لـ «فرانس 24»، وإن ليست بالزخم نفسه. على سبيل المثال، أرسلت قناة TRT World التركية فريق عمل خاصاً إلى العاصمة اللبنانية، مهمّته مواكبة مجريات الأمور على مدى أسبوع، قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

> **أرسلت «فرانس 24» و TRT World فريق عمل خاصاً لمتابعة التطوّرات**

من جهتها، لم تزوّدنا «هيئة الإذاعة البريطانية» بمعلومات مفصّلة عن تعاملها مع الاستحقاق النيابي، إلا أنّ رئيس قسم المراسلين والتخطيط في «بي. بي. سي عربي»، بسام العنداري، شدّد على «أننا نتعامل مع هذا الحدث بذهنية مرنة. سنفعل كل ما في وسعنا لتوفير تغطية حيّة ميدانيّة من أماكن مختلفة، لكنّ حجمها سيعتمد على ما يحدث على الأرض: حجم الإقبال، والتنظيم، والوضع الأمني، إلخ...»، موضحاً أننا «نتجنّب أي نوع من التغطية التي يمكن أن تؤثر بقرار الناخبين خلال العملية الانتخابية. وأتوقّع أن يكون الجزء الأوفر من التحليل بعد إغلاق صناديق الاقتراع». ثم يضيف: «سنظر إلى الانتخابات من منظور أشمل ممّا يمكن أن تركز عليه وسائل الإعلام المحلية، لأننا نبث لجمهور منتشر في مختلف الدول العربية قد لا يرغب بالضرورة في الغرق بالتفاصيل».

وعن أهمية الحدث اللبناني بالنسبة إلى هذه المؤسسة الإعلامية العريقة، يلفت العنداري إلى أنّه «في هذا الشهر نتوقع أحداثاً أكبر على المستوى الإقليمي والدولي. على السبيل المثال لا الحصر، هناك موعد نقل السفارة الأميركية إلى القدس منتصف الشهر الحالي، وقبل ذلك نتوقع أن يحسم الرئيس ترامب قراره بشأن الاتفاق النووي مع إيران. لكل من هذين الحدثين تبعات على المستويَيْن الإقليمي والدولي تفوق ما للانتخابات التشريعية في لبنان. لذلك، لا نقلل من أهمية هذه الانتخابات بالنسبة إلى متابعي bbc، أو إلى جزء منهم على الأقل، ولكنّها من منظور عربي وإقليمي ليست القصة الأهم حالياً».

لا يبدو الإعلام الأميركي بعيداً عن هذه الأجواء. على جدول أعماله تطوّرات من «العيار الثقيل» عليه التعاطي معها في الأيام المقبلة، تهم متابعيه بنحو أكبر وتمسّ حياتهم. في هذا السياق، يمكن القول بضمير مرتاح إنّه لم تحطّ الأراضي اللبنانية فرق عمل تابعة لشبكات إخبارية أميركية محلية، على الأقلّ وفق ما يؤكد صاحب إحدى الشركات اللبنانية المعروفة التي يلجأ إليها هؤلاء عادة لاستئجار معدّات وفي عمليات الإنتاج، ومراسلون أجانب تواصلنا معهم.

على صعيد موفدي المؤسسات الإعلامية الأميركية في بيروت، فشلنا في استصراح عدد منهم («سي. أن. أن»، و«نيويورك تايمز»، و«واشنطن بوست»...) لأسباب مرتبطة بـ «التراتبية الإدارية» حيناً و«البروتوكولات الداخلية» أحياناً أخرى، فضلاً عن «الأسباب الخاصة». غير أنّ الأجواء العامة تدلّ على أن «لا شيء غير اعتيادي» ضمن المخططات، إلا إذا خرجت الأمور عن سياق التوقعات!

(علاء رستم ـ سوريا)

غانم في «دقّ الجرس»: اخترت mtv لأنها تشبه تطلعاتي

كان من المتوقع أن لا يطول غياب مارسيل غانم كثيراً وأن تستثمره mtv ليلة الانتخابات لحصد نسب مشاهدة مرتفعة، خصوصاً بعد ما أحدثه غيابه عن الشاشة من فراغ واضح في هذا الموسم الانتخابي. لكن إطلالة غانم ليلة غد، الذي أحيا سهرة انتخابية شهيرة في حزيران 2009، لا يمكنها إلا أن تستدعي مفارقات كثيرة لما يحمله العام 2009 من خصوصية على صعيد إعادة رسم المشهد التلفزيوني اللبناني

مارسيل غانم وmtv: علاقة شائكة

مهى زراقط

يذكر ميشال حايك في توقعاته لعام 2013 أن «مارسيل غانم سيكون كلام الناس». كان يمكن تصديق الأمر إذا تذكرنا أنه في ذلك العام انتشرت أخبار عن خلاف وقع بين غانم ورئيس مجلس إدارة lbci بيار الضاهر، على خلفية تغيير موعد برنامج «كلام الناس». لكن الأمر لم يُثر ضجة، ما يعني أن توقع حايك سابقٌ لأوانه، إذ لم يتحوّل غانم فعلياً إلى «كلام الناس» إلا ابتداءً من تشرين الثاني (نوفمبر) 2017 وحتى اليوم. ربما أخطأ حايك بموهبا بالاسم، فذكر مارسيل عوضاً عن جورج الذي غادر القناة يومها، وربما كان يحاول تذكير غانم بمقابلة أجراها معه، لكن الأكيد أن ما حصل مع غانم في الشهور الأخيرة كان يحتاج إلى عرّاف: من ملاحقة قضائية، مروراً بحركة يد غير لائقة أثارت ضجة، ثم استقالة من مؤسسة أمضى فيها نصف عمره، وصولاً إلى انتقاله إلى مؤسسة منافسة لم توفّره هو نفسه من الانتقادات في أكثر من مناسبة.

من هنا، يصبح انتظار حلقة الغد مبرّراً: عودة الإعلامي المثير للجدل في امسية انتخابية، بعد شهور من الضجة. واستبقها بإطلالة في برنامج «دق الجرس» أعلن فيها اختياره الانضمام إلى mtv لأنها «في بعض المحطات تشبهني في تطلعاتي». لا غرابة في انتقال غانم إلى mtv بعدما تحولت الأخيرة إلى حاضن لمن يمكن تسميتهم «قدامى lbc»، وآخرهم الإعلامية يوللي غانم، لكن الغريب هو قوله إنها تشبهه في تطلعاته، خصوصاً إذا كانت المقارنة التي تفرض نفسها اليوم هي بين السهرة المرتقبة غداً والسهرة الانتخابية الشهيرة التي أدارها غانم ليل 7 حزيران 2009.

2009: العام الحرج

تسع سنوات تفصل بين الاستحقاقين حصل الكثير خلالها في عالم التلفزيون. ففي عام 2009، عادت mtv إلى الحياة، بعدما كانت قد أقفلت بقرار قضائي في أيلول (سبتمبر) 2002 بحجة مخالفتها القانون الانتخابي. عادت mtv قبل أسابيع من الاستحقاق الانتخابي في 7 حزيران (يونيو)، على الرغم من أن القرار القضائي الذي سمح بعودتها يعود إلى آب (أغسطس) 2005. لم يكن خافياً على أحد أن قرار العودة هذا ارتبط مباشرة بالانتخابات النيابية التي يمكن أن تأتي بالمال اللازم للانطلاقة من جهة، وتوفّر الدعم السياسي المطلوب لحزب «القوات اللبنانية» في الانتخابات.

أثّرت هذه العودة في lbci، التي كانت (ولا تزال) تخوض نزاعاً قضائياً مع «القوات اللبنانية»، وشهدت أكثر من هزّة، منها انداح خلافها مع «روتانا»، وخلافها مع «الإمبراطور الإعلاني» الراحل أنطوان الشويري الذي خرج من شراكته معها وتوجه لدعم mtv إعلانياً، يضاف إليهما استقالة مع شديداق مباشرة على الهواء منها. ولا ننسى طبعاً استقالة وليد عبود، مباشرة بعد إعلان انطلاقة mtv، ليكون واحداً من مؤسسيها. هذه الأحداث التي سبقت الاستحقاق الانتخابي، تلاها صرف عدد من الموظفين نهاية العام نفسه، ثم استقالة شدا عمر (بعد إيقاف برنامجها الحدث)، ولاحقاً زوجها مروان متني الذي كان يشغل منصب مدير البرامج والأخبار السياسية.

الاخوان غانم

العودة إلى كلّ هذه الأحداث، في إطار الحديث عن إطلالة مارسيل غانم غداً، تأتي لتقول إن كلّ ما جرى في المحطة حُمّلت مسؤوليته آنذاك لـ «الأخوين غانم». حملة قواتية عنيفة شُنّت على جورج غانم، الذي اتُّهم بصرف موظفين محسوبين عليها نهاية عام 2009 وتعيين موالين للتيار الوطني الحر في مراكز المسؤولية. وفيما نفى جورج الأمر، كان مارسيل غانم يُتهم بإقصاء كلّ «منافس جدي له» بسبب «نفوذه الكبير» المتأتي من علاقته الجيدة برندة الضاهر، بحسب ما يقول متني في مقابلة مع جريدة «البلد» في عام 2010. اتهام يرفضه مارسيل غانم الذي يقول في مقابلة له مع جريدة «الحياة» عام 2009 إنه لم ينظر يوماً إلى برنامج آخر عند زملائه، فـ«أنا أعمل بجهد ليكون برنامجي ناجحاً ومحترفاً ومهنياً، ولا أشعر بأنّ عليّ أن أقدّم هدايا مجانية لأحد، أو أن أذوب ليظهر الآخرون».

> **حمّل الاخوان غانم مسؤولية الكثير من القرارات التي اتخذتها lbci بحق الموظفين**

> **انتقادات قواتية بالجملة طاولت سهرة الـ exit polls في حزيران 2009**

في المقابلة نفسها، يصف متني الأخوين غانم بـ «السلاح الثقيل» الذي كان يستخدمه رئيس مجلس إدارة lbci بيار الضاهر، في إطار الحديث عن السهرة الانتخابية التي أطلّ فيها الشقيقان ليل 7 حزيران 2009 لمواكبة نتائج الانتخابات، والتي روّج لها بكثافة، بوصفها تعتمد التقنيات «الحديثة»، سواء من خلال «بلاتوه» التصوير أو تقنية الـexit polls التي اعتمدت يومها، وشكلت مادة أساسية للنقد لاحقاً.

انتقادات بالجملة

أبرز المنتقدين كانت مي شدياق، من خلال برنامج «على الطاولة» عبر شاشة mtv. قالت شدياق لمحاورها نيشان حين سألها عن رأيها بـ «لقاء القمة» الذي جمع الأخوين غانم: «أنت صديق intime (حميم) لمارسيل، ما رأيك بشخص يستقبل شقيقه على الهواء؟»، معلنة أن «الصورة رائعة، لكن ملاحظاتي على المضمون أحتفظ بها لنفسي». لكن رأيها في المضمون عبّرت عنه لاحقاً في كتابها عن التلفزيون (la télévision mise à nu) الذي تذكر فيه أن هذه السهرة الانتخابية كرّست الطلاق بين lbci والقوات اللبنانية، بسبب انحيازها إلى فريق 8 آذار. وتشير شدياق إلى مجموعة من الأخطاء واكبت هذه السهرة، منها «ممازحة مارسيل غانم للمرشح نديم الجميّل: أتمنى أن لا أكون قد أيقظتك، يبدو أنك كنت نائماً بعد سماعك الأخبار السيئة، ما فاجأ الجميّل الذي كان يعرف أنه يسبق منافسه باشواط». وتنقل شدياق عن جورج غانم قوله لها (في عام 2013) إن «الضاهر أبلغ السعوديين خلال لقاءات أجريت في كازابلانكا أنه مستعد لدعم فريق 14 آذار، لكن ليس القوات اللبنانية»، معترفاً لها بأن «نسبة مشاهدة القناة تدنّت بعد انتخابات 2009» (ص 304). هذا ما يقوله أيضاً مروان متني في المقابلة نفسها: «انتخابات الـ 2009 النيابية كانت مفصلاً أساسياً، حيث جرى تهميشنا وإقصاؤنا، وكان هناك إخفاق كبير في هذه التغطية حيث ابتعدت عن الموضوعية وأخرجت المحطة عن ثوابتها بنحو فاضح، وجرى الخلط بين النزاع القضائي على الملكية وتوجهات المحطة».

التهميش والإقصاء عبّرت عنه المراسلة دنيز رحمة فخري، التي قالت بعد صرفها من عملها من lbci في نهاية العام: «يبدو أن المؤسسة اللبنانية للإرسال تريد أن تمحو أثر القوات اللبنانية في أقسامها». وفي ما سيصبح عادة لاحقاً، بالنسبة إلى «قدامى lbci»، اطلّت رحمة في برنامج «حديث البلد» على وقع أغنية القوات اللبنانية «نحن تحدينا الأخطار» في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009، لتؤكد غياب المعايير المهنية عن قرار فصلها.

ثقة الناس أولاً

هذه الانتقادات «القواتية» التي طاولت أداء lbci الانتخابي عام 2009، وكان الأخوان غانم مسؤولين عنه، يفترض أنها تعبّر بوضوح عن سياسة mtv التي تخوض اليوم معركتها الانتخابية بوضوح إلى جانب «القوات اللبنانية». فأي أداء ننتظر غداً من مارسيل غانم؟ وأيّ تطلعات يتوقع أن يجدها في القناة؟

المشاهدون ينتظرونه. منهم محبوه الذين لم يتوقفوا يوماً عن مدّه بالتغريدات الداعمة، وبحرص بدوره على إعادة تغريدها على صفحته الرسمية. فنظراً تعبيرهم عن اشتياقهم له بطرق مختلفة وإعلانهم انتظار ما سيقدّمه لهم بعد فترة الغياب «ناطرين من بعد الصوم يثور بركان الإعلام». ومنهم من سيرصد أداءه ليحكم على ما ألزم به نفسه خلال إطلالته الأخيرة في «دق الجرس»، عندما قال متهرباً من الإجابة عن سؤال: أنت خسرت lbci أم هي خسرتك: «الأهم أن لا أخسر ثقة الناس، وأن أبرهن أني لم أتخلّ عن صورتي ولا عن حقيقتي». فلننتظر ونرَ.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسوني: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
للفاكس: 01759500، 01759597
ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

انتخابات 2018

فات الأوان

أحمد محسن *

ما يلفت في عملية الانتخاب هو الاحتفاء بها كمنتج من منتجات الحرية. وما يلفت في صيغها، أنها نقيض الحرية. انتخب. عليك أن تنتخب. وإن لم تنتخب، فسيحدث كذا وكذا. لا تنسحب. دائماً، ثمة شرط. ثمة ما يدفعك إلى أن تفعل، أو أن لا تفعل. ما يلفت في لبنان، هو «الشلبطة»، وهي مفردة إذا ذهبنا مذهباً السنياً، فإن أول ما قد نفترضه، أنها مشتقة من «سُلطة». أنت حر، ولكن، «إياك أن لا تنتخب». بمعنى ما، لست مجبراً على الانتخاب، إلا إن كنت تحصّل أقل من مئة دولار في الشهر، وتعيش في غرفة يمكن أن يسقط سقفها على رأسك في أية لحظة، أنت وأولاد السبعة. وفي هذه الحالة، سيبحث عنك مراسل تلفزيوني مغمور، وجد نفسه فجأة خلف الكاميرا، وقدّم لنا نحن المشاهدين البسطاء تفاهته، على أنها «صحافة استقصائية». وكما هو واضح هنا، هذا دفاع صريح، عن الشخص الذي يتلقى رشوة، لأن الدولة والنظام ما انفكوا يكسرون عظامه، ويريد المراسل التلفزيوني - وستشاهدون هذا غداً بكثافة - أن يعطيه محاضرة في العِفة. وكما نعرف جميعاً، كلبنانيين، ونحن نعرف بعضنا جيداً، التلفزيونات ليست محايدة. والفقراء لا يمكنهم التصويت على قواعد إيستمولوجية ولا تهمّهم التحليلات الجيوسياسية، وإن كانوا رغم محاولات النظام الحثيثة والطويلة، ما زالوا يتحدثون أفضل بكثير مما يتحدث مرشحو الكرامة والبصل البلدي. وكما نعرف جميعاً، لا يوجد محايدون في لبنان. يوجد أشخاص يتخيّلون. يتخيّلون أنهم محايدون. يتخيّلون أنهم قادرون على التغيير. يتخيّلون أن التلفزيونات صادقة، وأن المراسلين لا يعملون في محطات لديها أجندات. لا يوجد محايدون، سوى هذا الذي يقيم مع أولاده السبعة، في غرفة، قد يهطل سقفها على رأسه ورؤوس أولاده، والذي يطلب منه النظام، بإصرار، أن ينتخب، وأن يمنح الشرعية للنظام، الذي كسّر عظامه، وإلا فسيكون... كذا وكذا وكذا.

لا أحد مجبر، ولكن، لم يعد الأمر متعلقاً بإصدار الأوامر، أو بالإجبار على الانتخاب. صار الأمر متعلقاً ببناء سردية جديدة، بنيت ونشأت وارتفعت على جثث ضحايا وشهداء وأبرياء. سردية عن أهمية الانتخاب، عن تسجيل موقف ضدّ الآخر، من دون الانتباه إلى أنه موقف ضدّ الذات. سردية هدفها المواءمة بين الإكراه والتكريه على أساس تقني، وبين بناء ذات مستسلمة ومنهارة طوعاً. وهذا ينتج نظاماً، كالنظام الذي نُعيش فيه، بحيث يتبدل العقد الاجتماعي، ليصير قبولاً من المواطن، أو ما يتفق على أنه مواطن، بالقبول بلعبة مضحكة اسمها الانتخابات، على أساس أن هذا هو الحلّ العقلاني الوحيد للمشاركة في النظام. مشاركة من القعر من أجل البقاء في القعر، فما هو مهم، أن تبقى مشاركة المواطن (والمفردة في غاية السذاجة) مفرغة تماماً من أي إطار معرفي. وكما اخترعت الأنظمة النيوليبرالية مفاهيم التعمية خاصتها، لتعميم هذه العلاقة بين المواطن والفرد، مثل الحديث الطريف عن التنمية وعن البيئة والطاقة الشمسية، تُخترع في لبنان نيوليبرالية بإضافات أساسها أنثروبولوجي، فيصير سلاح حزب الله حدثاً، ويصير التصويت ضدّه ومعه، وتُخترع حقوق المسيحيين، فيصير مجد لبنان أكثر من مزحة، ومطروحاً كلوغوس دموي وعنصري. والمشكلة أنه لا يمكن تفادي كل هذه الخرافات بالانتخابات، قبل تفادي خرافة الانتخابات نفسها.

قبل أعوام، كان يمكن القول إن انتاج سُلطة في رقعة جغرافية مثل لبنان، يفترض لها إدارة علاقات القوة في المجتمع عبر الدولة، كان ممكناً، أو بدقة، كان واضحاً. كان العثور على مواقع القوة متاحاً، بحيث يمكن الإشارة بالإصبع، إلى حيتان وإلى ديناصورات وكائنات أخرى، قد تشكّل معاً أذرع الدولة، وهي أذرع تتقاتل ضدّ بعضها، ولكنها تنفرد في لحظة الدفاع عن جسد النظام الذي تنتمي إليه. هذا الجسد، الذي يسمّيه اللبنانيون العاجزون: الدولة. الدولة التي يشتمها سائق سيارة الأجرة، ويقول صاحب الحرفة المعطلة، إنها الدولة، سبب كل بلاء. وصار ينتمي إلى هؤلاء بمن يسمّون في الأدبيات المتداولة «طلاب الطبقة الوسطى» في الجامعات الخاصة، وأساتذة الجامعات نفسها، وغيرهم. حتى المنتمون إلى النظام، وإلى الدولة، ينتقدون الدولة، وينتقدون النظام، عندما يطلّون عبر برنامج تلفزيوني، يعمل بدوره على تعويم النظام، وتعويم أركان الدولة. النواب يجلسون في موقع متقدم، ويمدون أرجلهم على الآخرين، لكنهم ينتمون إلى النظام نفسه. إنه الجسد نفسه، الذي لا يمكن اللبنانيين الانفصال عنه. إنهم أذرع الجسد، وهم لا يتقاتلون إلا على لحم الجسد الذي ينتمون إليه. غداً سيذهبون إلى الانتخابات. غداً سيأكل اللبنانيون بعضهم. سيغادر الرجل غرفته مع أولاده السبعة. سيتركهم تحت رحمة السقف. وغالباً، لن تُفاجأ، إذا صار لحركة أمل 14 مقعداً بدلاً من 12 أو لتيار المستقبل 20 مقعداً بدلاً من 24. ولن تُفاجأ إذا سقط قتيلان أو ثلاثة أو عشرة. ولن تُفاجأ بأي شيء. ستشرق الشمس صباح الاثنين، وستثبته أنه كان من الأجدر أن نقاطع. وكالعادة، سنقول بيننا وبين أنفسنا: فات الأوان.

* من أسرة «الأخبار»

صار الأمر متعلقاً ببناء سردية جديدة عن أهمية الانتخاب... عن تسجيل موقف ضدّ الآخر (مروان طحطح)

رسالة مفتوحة إلى اللبنانيين لمناسبة الانتخابات

غسان ملحم *

مع حلول موعد الانتخابات النيابية يوم غد، وبعد مرور نحو 9 سنوات على إجراء الانتخابات الأخيرة في حزيران 2009، يكثر الحديث عن هذه المحطة السياسية والدستورية، ويتصاعد النقاش، بل الجدال، بشأن مختلف مراحل هذه العملية والكثير من مندرجاتها وتفاصيلها. بيد أن أسوأ ما في هذا الموضوع، أن هذا النقاش السياسي، وكذلك إدارة الحوار والمنافسة، والنقاش نفسه، على مختلف المستويات أو الصعد السياسية والشعبية والنخبوية، لم يرتفع إلى درجة الوعي السياسي والوطني الذي تقتضيه الحياة السياسية في زمن الانتخابات، كما في مجمل الأوقات والأزمنة والمحطات، أو الاستحقاقات الوطنية والدستورية.

من الملاحظات التي لا بد لنا من أن نتوقف عندها، عند مقاربة المشهد الانتخابي بكامله، ظاهرة تغليب أو غلبة العصبيات الفئوية، على اختلاف تجلياتها ومظاهرها، الطائفية والمذهبية والإقليمية، أو المناطقية والمحلية، وحتى العائلية، والعشائرية والقبلية، على الحسابات الانتخابية، كما السياسية ذات الصلة. وهي ليست، في الحقيقة، ظاهرة جديدة، أو لنقل مستجدة، بل إنها حال اللبنانيين، جميعهم، أو معظمهم، منذ سنين طويلة، بل منذ عقود متتالية. بكل الأحوال، إن الإضاءة على هذه المسألة، الا وهي رجحان كفة الاعتبارات أو الانتماءات الفئوية، أو العصبية، ومن بينها أيضاً الحزبية والسياسية، غير السوية وغير الصحية، بمعناها، في مكان ما، وإلى حد ما، بطبيعة الحال، تفسير ظاهرة أخرى، وهي غاية الأهمية والخطورة، الا وهي تصاعد نبرة الخطاب السياسي والانتخابي الفئوي، وخاصة الطائفي والمذهبي، وما ينطوي عليه هذا النمط من الخطاب من مفردات وأشكال التحريض والتعبئة في زمن الانتخابات، وفي بلد يعيش، في الأساس، أزمة وطنية، حادة ومزمنة، في الحكم والهوية.

فمع موعد الانتخابات، تبدأ حفلة المزايدات والسجالات والمناكفات بين ما يسمى السياسيين والقوى من قبيل تسجيل النقاط والحشد، أو «التحشيد»، وشدّ العصب على الطريقة اللبنانية؛ وهو الأمر الذي يفسّر، بدوره، نوعية المفردات والعبارات واللغة المستخدمة، والتي لا تمتّ، في كثير من الأحيان، إلى العقلانية والرؤية المسؤولة والوطنية بصلة، بل تجافي الواقع، وتحاكي الغرائز من كل حدب وصوب... قد تكون بعض هذه المزايدات أو «العراضات» مشروعة ومقبولة في غمرة المنافسة السياسية السلمية، وفي إطار العملية الانتخابية الديمقراطية؛ ولكنها عندما تبلغ سقوفاً مرتفعة ومستويات متقدمة من التصعيد والتأزيم، بما يتهدد الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية وسلامة ولحمة النسيج الوطني والاجتماعي، فإنها تغدو فاضحة و«ممجوجة» وخطيرة، بل وربما قاتلة!

هذه الملاحظة التي نسجّلها، والتي تتكرر، بالطريقة نفسها، في مختلف الانتخابات النيابية، وفي غيرها من المحطات أو الاستحقاقات المهمة والعامة، تحيلنا بدورها على ملاحظة أخرى، لا تقلّ عنها لجهة الأهمية والخطورة، الا وهي مسألة غياب، أو بالأحرى تغييب، لغة العقل التي يفترض أن يتحلى بها الجميع ويلتزموها، ولا سيما بظلّ الأجواء السياسية المشحونة، التي تطاول، بشكل أو بآخر، نجاح العملية الانتخابية نفسها وتهدد سلامتها أيضاً. فغياب لغة العقل أو تغييبها، أو أقله تراجع منسوب الاحتكام إلى مثل هذه اللغة، وبالتالي الالتزام، على هذا الأساس، بالقاعدة المنطقية في مقاربة الأمور، سواء أكان من قبل بعض القادة والزعماء السياسيين، أم العديد من المرشحين، أو حتى «المواطنين» والناس العاديين في الشارع، أي الرأي العام، يؤدي إلى تعثر، وربما انعدام، المفاضلة والاختيار بين المرشحين والأحزاب والقوى السياسية، وهي مشكلة لا يمكن التغاضي عنها، أو التقليل من آثرها ومضاعفاتها. فبدلاً من أن يكون التنافس والاقتراع على أساس الرؤى والطروحات والاتجاهات السياسية، في كل ما له صلة بتطلعات الناس واحتياجاتهم ومطالبهم، وفي مختلف المواضيع، وخاصة الأساسية، كمشروع بناء الدولة، ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي، وتحديات التنمية الشاملة والإنماء المتوازن، والمقاومة واستراتيجيا الدفاع العسكري، بل الاستراتيجيا الوطنية للدفاع، بكل مندرجاتها ومضامينها وأبعادها، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، وغيرها من التحديات والملفات الملحّة، فإن المشاركة في الانتخابات، أو الامتناع والإحجام عن المشاركة، وكذلك التصويت لهذا المرشح أو ذاك، ولهذه اللائحة أو تلك، وبالتالي التوضعات والاصطفافات السياسية، كل ذلك، إنما يجري على أساس الانتماءات والولاءات والتبعيات الفئوية، بما يعكس واقع الانقسامات العمودية في البلد وعلى الساحة السياسية، وفي أجواء من النكد والكيد السياسيين...

والأخطر والأسوأ من كل ذلك، هو ظاهرة شيوع المال السياسي وانتشاره بين الناس، في زمن الانتخابات، بغزارة، ودون رقيب أو حسيب. وهو الأمر الذي يحيلنا على أحد أبرز وأفظع وجوه وأشكال الفساد السياسي والمالي في هذا البلد. فالمال السياسي والانتخابي هو حقيقة قائمة على أرض الواقع؛ وهي حقيقة متجذرة ومتكررة؛ وقد ترسخت في العقول الأحوال، إلى التأكيد أن وجوده وشيوعه بهذه الطريقة المتفلتة، وبهذا الشكل الواسع، إنما يعكسان حالة من الجهل والتخلف وضعف الحسّ بالمسؤولية الوطنية والسياسية، في مكان ما، حيث يرتضي الناخبون والمقترعون، ومن قبلهم المرشحون والسياسيون، حدوث مثل هذه الارتكابات، وبالتالي تسجيل مثل هذه الخروقات أو المخالفات، أقله من الناحية القانونية والنظرية.

هكذا تتراجع، بل تنعدم، إمكانية المساءلة والمحاسبة من خلال الاقتراع والمشاركة في الانتخابات، وتغدو مستحيلة. فالناس، على اختلاف انتماءاتهم الطائفية أو المذهبية أو الحزبية أو المحلية، وتحت وطأة الضغوطات التي يحدثها التصعيد في الخطاب السياسي الفئوي أو الجهوي، التعبوي والتحريضي، الطائفي والمذهبي، والاحتقان في الشارع، أو «الشوارع»، لا يرون في الانتخابات فرصة أو مناسبة لمساءلة المسؤولين السياسيين ومحاسبتهم، كما كان يفترض، أقله نظرياً، وذلك بعد إجراء مراجعة وتقييم للتجربة التي تشارف على الانقضاء، والصفحة التي ستطوى عما قريب، ومعها الكثير مما يمكن أن يقال. هذه هي الحقيقة. الناس ليسوا بصدد التقييم بقصد التقويم، والمراجعة من أجل الفصل، والمساءلة كما المحاسبة؛ بل هم منشغلون بتصفية حساباتهم البينية التي تفقدها المزيد من الصدقية والنزاهة. فالمال السياسي الذي يُرصد إبان الانتخابات النيابية لا يقتصر، من حيث المصدر، أي مصدر التمويل، على المرشحين والسياسيين اللبنانيين، بل يتعداهم إلى بعض الأطراف أو القوى الخارجية، الدولية والأجنبية، وخاصة الإقليمية، العربية وغير العربية، والتي تسعى، من خلال ضخّ المال السياسي في السوق الانتخابي اللبناني، إلى إعادة رسم خريطة التحالفات والتوازنات والحسابات السياسية والانتخابية وصوغها. بناءً عليه، إن وجود المال السياسي بهذا الشكل، مع الإشارة إلى أن القانون الانتخابي الجديد لم يقلل الباب على هذا الصعيد، بل يزيد من الطين بلة، يعني، بشكل أو بآخر، انتشار الرشاوى المالية وعمليات شراء الأصوات وبيعها، كما الارتهان والاستزلام وضياع الفرصة في إمكانية المساءلة والمحاسبة. إن الحديث عن المال السياسي يقودنا، في جميع الأحوال، إلى التأكيد أن وجوده وشيوعه بهذه الطريقة المتفلتة، وبهذا الشكل الواسع، إنما يعكسان حالة من الجهل والتخلف وضعف الحسّ بالمسؤولية الوطنية والسياسية، في مكان ما، حيث يرتضي الناخبون والمقترعون، ومن قبلهم المرشحون والسياسيون، حدوث مثل هذه الارتكابات، وبالتالي تسجيل مثل هذه الخروقات أو المخالفات، أقله من الناحية القانونية والنظرية.

هكذا تتراجع، بل تنعدم، إمكانية المساءلة والمحاسبة من خلال الاقتراع والمشاركة في الانتخابات، وتغدو مستحيلة. فالناس، على اختلاف انتماءاتهم الطائفية أو المذهبية أو الحزبية أو المحلية، وتحت وطأة الضغوطات التي يحدثها التصعيد في الخطاب السياسي الفئوي أو الجهوي، التعبوي والتحريضي، الطائفي والمذهبي، والاحتقان في الشارع، أو «الشوارع»، لا يرون في الانتخابات فرصة أو مناسبة لمساءلة المسؤولين السياسيين ومحاسبتهم، كما كان يفترض، أقله نظرياً، وذلك بعد إجراء مراجعة وتقييم للتجربة التي تشارف على الانقضاء، والصفحة التي ستطوى عما قريب، ومعها الكثير مما يمكن أن يقال. هذه هي الحقيقة. الناس ليسوا بصدد التقييم بقصد التقويم، والمراجعة من أجل الفصل، والمساءلة كما المحاسبة؛ بل هم منشغلون بتصفية حساباتهم البينية

مع موعد الانتخابات، تبدأ حفلة المزايدات والسجالات والمناكفات

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

لماذا يُحرَم السجين غير المحكوم حق الانتخاب؟

هاني سليمان *

خلال شهر نيسان الماضي سلفنا معالي وزير الداخلية نهاد المشنوق، مذكرة بمثابة دراسة، تؤكد حق السجين غير المحكوم بجرم يحول دون ممارسة حقه بالانتخاب، وقد وعد معاليه بدراسة الموضوع.

بعد إجراء الانتخابات في الخارج، وقد تكللت بالنجاح، مع ما رافق ذلك من شوائب وما رافق ذلك من تحضيرات وأكلاف مالية، نتساءل؟

ألا يجدر بوزارة الداخلية الآن الاهتمام بهذا الموضوع، خاصة أن إجراءات تنخيب الموقوفين في لبنان /غير المنوعين من الانتخاب/ هي أبسط بكثير من تلك التي استدعتها الانتخابات في الخارج، وأن الموقوفين يتمركزون في سجنّ مركزي واحد أو عدة سجون، يسهل استفتاؤهم؟

ورد في المادة الرابعة من قانون الانتخابات الذي أقره المجلس النيابي ما يأتي:

«المادة 4: في حرمان حق الاقتراع

يُحرَم ممارسة حق الاقتراع:

1- الأشخاص الذين حكم بحرمانهم الحقوق المدنية.

2- الأشخاص الذين حكم عليهم بجناية.

3- الأشخاص الذين حكم عليهم بإحدى الجنح الشائنة الآتية: السرقة، الاحتيال، سوء الائتمان، الاختلاس، الرشوة، اليمين الكاذبة، الاغتصاب، التهويل، التزوير، استعمال المزور، شهادة الزور، الجرائم المخلّة بالأخلاق العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات، الجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة وصناعتها والاتجار بها.

4- الأشخاص المحجور عليهم قضائياً طوال مدة هذا الحجر».

يفهم من الفقرة الرابعة من المادة الرابعة أن الأشخاص المعنيين، هم أولئك الذين صدر بحقهم قرار قضائي، أي أولئك الواردة حالاتهم في المواد 232 و233 و234 من قانون العقوبات، وهي حالات «تتعلق بالجنون والعته وفقدان الأهلية»، بحيث تكون تصرفاتهم مضرّة بهم وبغيرهم، فيصدر بحقهم قرار قضائي يمنعهم من التصرف القانوني أو من ممارسة حقوقهم المدنية الأخرى.

بيت القصيد: هل تطبق المادة الرابعة على حالة السجين العادي الذي صدر قرار قضائي بتوقيفه، عن قاضي التحقيق أو عن محاكم الدرجة الأولى، وهو ما زال قيد المحاكمة دون صدور قرار نهائي بحقه؟

لا نعتقد ذلك.

1- إن هذه المادة حددت الأشخاص المحرومين الاقتراع، وهم الذين حكم عليهم بجناية، ولم تلحظ أية إشارة إلى وضع السجين غير المحكوم، ما يفضي إلى جواز السماح له بالانتخاب.

2- إن المادة الرابعة حددت حصراً الأشخاص الذين حكم عليهم بإحدى الجنح الشائنة.

هذه المادة حددت أشخاصاً صدرت بحقهم أحكام نهائية ومبرمة. أما الأشخاص المحرومون الاقتراع بسبب الحجر وطيلة مدته، فيندرجون كما ذكرنا في خانة المواد 231 و233 و234 من قانون العقوبات، حيث يزول الحجر بزوال أسبابه، وعندها يحق للمحجور عليه قضائياً ممارسة حق الانتخاب.

إن قانون الانتخابات يتضمن نصوصاً صريحة ملزمة وآمرة، حيث إن تجاوزها يؤدي إلى الطعن بها!

تجدر الإشارة إلى أن المحاكم ملزمة قانوناً بإبلاغ وزارة الداخلية، بأي حكم نهائي مبرم يصدر عن القضاء، من أجل شطب اسم المحكوم المحروم ممارسة حقوقه المدنية من قوائم الانتخاب، وما دام اسم السجين وارداً في قوائم الشطب، فإن حقه في الانتخاب مصون قانوناً.

فلو أراد المشترع استثناء السجناء غير المحكومين بصورة صريحة من حق الاقتراع، لفعل.

إننا نهيب بوزير الداخلية أن يبادر إلى معالجة هذا الموضوع بمسؤولية عالية، وبالجدية والسرعة من أجل وضع المادة الرابعة من القانون موضع التطبيق.

إن حرمان هذه الفئة من اللبنانيين يتناقض مع نص المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تنص على ما يأتي: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم».

وإذا كانت الحكومات السابقة منذ الاستقلال قد تغاضت عن هذا الموضوع، فإن الحكومة الحالية ليست مُعفاة من ولوج هذا الباب، عملاً بالقانون وبالدستور وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي كان للبنان شرف المشاركة في وضعه.

أما ما يمكن أن يرد من تبريرات أو صعوبات عملية أو تقنية أو قانونية، فيمكن الاسترشاد بتجارب دول كثيرة في هذا المضمار.

* رئيس لجنة حقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي

المسيحيّون أمام تجربة الانتخابات

خريستو المرّ *

إنّ القلق على المصير - لو انتبهنا حقّاً إلى الواقع - ليس حكراً على طائفة من دون أخرى، فلبنان غارق في الديون، والاقتصاد ينهار، ولا تغطية صحّية مجانيّة، ولا سياسات اقتصاديّة لخلق فرص عمل داخليّة، ولا كهرباء دائمة، ولا ماء نظيف، ولا حلّ لمعالجة النفايات يحمي البيئة، ولا حتّى سياسة أمنية حقيقيّة حيث يهتزّ الأمن كلّما تنازعت الزعامات التقليديّة وغير التقليديّة. أمام كلّ هذا، يحدث من فترة لأخرى أن تتعالى أصوات تدعو إلى الدفاع عن حقوق المسيحيّين. فما الموقف المسيحيّ الممكن أمام هذا الواقع؟

لا يشير الإنجيل في أيّ مكان على المسيحيّين بأن يطالبوا بحقوق خاصّة بهم دون غيرهم، بل يعلّم يسوع أن يعمل المسيحيّون على إطعام الجياع وتوفير الماء للعطاش وزيارة المرضى والمساجين والعناية بكلّ مقروك، دون تمييز دينيّ أو عرقيّ، لأنّ الناس كلّهم أبناء وبنات الله، مخلوقون على «صورته»: أي منحهم الله موهبة الفكر والحرّية والقدرة على المحبّة. ويجعل يسوع من هذه الأعمال من أجل جميع المهمّشين مقياساً لدخول الإنسان إلى الملكوت، وأساساً للقرابة والأخوّة بين البشر (مثل السامريّ الشفوق).

لكن الأعمال هذه لا يمكن أن تكون مجرّد أعمال فرديّة، ففي زماننا نحن نعلم أنّ لهذه الأعمال مترتّبات سياسيّة، لأنّ إزالة الفقر والحاجة أو تقليصهما قدر المستطاع يبقى هو الهدف الأسمى. ولهذا ينبغي للناس ليكونوا مسيحيّين حقّاً، أي ليتصرّفوا بمقتضيات تعاليم المسيح دون كذب ونفاق، أن يعملوا بذكاء وتصميم من أجل إيصال نوّاب إلى البرلمان قادرين على القيام بمسؤوليّاتهم، وقادرين على العمل على جدول الأعمال هذا الذي رسم يسوع مبدأه في الإنجيل، وهو جدول أعمال يريد إحقاق العدالة والكرامة المادّية والمعنويّة للجميع. إنّ من النفاق الإيمانيّ أن يعمل المسيحيّون من أجل المسيحيّين فقط، لأنّ ذلك بالفعل عكس الوهميّة المتراكمة والمتفاقمة! وهم أيضاً منغمسون في شبكة أو منظومة من العلاقات السياسيّة الزبائنيّة، وهو الأمر الذي يعطل إمكانيّة الاستفادة من هذه المناسبة وهذه الفرصة لمراجعة الفترة الماضية وتقويم الأداء الحكومي والحكم على أهل الحكم من السياسة والمسؤولين. في الواقع، الناس لا يجددون الثقة لمن كان أهلاً لها، ويحجبونها عمّن تخلف عنهم، وثبت أنه مقصّر أو متخاذل أو ربما مرتكب؛ بل إنهم يعيدون الكرة، وكما في كل مرة، دونما إدراك أو وعي أو مسؤوليّة! فهم يجددون الثقة المطلقة والعمياء بتلك الطبقة السياسيّة نفسها، برموزها و«أعلامها» وأركانها، ويمنعون بذلك التجديد أو التحديث أو التغيير السياسي، الذي لطالما كانوا يصبون إليه وينادون به! فعجباً لهم ولأمرهم!

بل عجباً لنا كيف أننا لا نجيد استخلاص العبر ودراسة التجارب وعدم تكرار الأخطاء والوقوع فيها؛ فلماذا نجدد مرة أخرى البيعة والولاء والتبعية على قاعدة عاشمة من العصبية الرجعية والفئوية البائسة، انتقاماً لأحقادنا الدفينة وهواجسنا العفنة وغرائزنا المحركة لسلوكنا وممارستنا السياسية...

فالمشكلة ليست فقط في الطبقة السياسية وحدها، التي اعتادت واستسهلت «استزلام» الناس واستتباعهم ضمن إطار شبكة مركبة ومعقدة من الزبائنية السياسية، حيث يتحالف الإقطاع التقليدي والرجعي مع المال السياسي، كما أمراء الطوائف والمذاهب المزمنين والروحيين، في ظاهرة غريبة ومفارقة فريدة من نوعها! كذلك، ليست المشكلة في قانون الانتخابات، أو النصوص القانونية الناظمة والراعية للعملية الانتخابية، على أهميتها في ما يخصّ صحة ودقة التمثيل الشعبي والتعبير عن الرأي السياسي! إنما المشكلة في أن الناس ارتضوا الخضوع والاستكانة والانخراط في هذه المنظومة من الفساد والتبعية. هذه هي الحقيقة التي لا يمكننا السكوت أو التغافل عنها. الناس، جميعهم، يتحملون مسؤولية سوء الأوضاع والأحوال والظروف السياسية وترديها، واستمرار ذلك أيضاً؛ ذلك أنهم لا يمارسون حقهم الديمقراطي، كما يجب، أو أنهم لا يملكون الوعي السياسي، بما يكفي؛ وكلاهما صحيح؛ فكما تكونون يولّى عليكم...

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

من النفاق الإيمانيّ أن يعمل المسيحيّون من أجل المسيحيّين فقط

وصايا المسيح، ويوقعُ الإنسان والجماعة في الازدواجيّة بين القول والفعل، ويُبعِدُ بالتالي المسيحيّين عن ذاك الذي تسمّوا على اسمه، أي يفقدهم بالفعل هويّتهم المسيحيّة على عكس ما يزيّن لهم بعض السياسيّين. مَن ينتخب فلينتخب، ولبئسَ أميناً ليسوع، وإلّا خسر نفسه كمؤمن، وفي الحالة اللبنانيّة هو ليس فقط يخسر هويّته الإيمانيّة، بل أيضاً مستقبله ومستقبل أولاده.

ولكن يسوع يذهب أبعد من مجرّد الطلب إلى أتباعه بأن يعملوا من أجل الجميع، بل يخاطب الذين قد لا يعملون شرّاً بالآخرين ولكنّهم يمتنعون عن العمل الفاعل من أجل الآخرين، فيحذّر من أنّ مجرّد امتناع الإنسان عن فعل الخير هو خيانة للمسيح ويضع الإنسان خارج الملكوت، فيقول في العظة نفسها إنّ «كل ما لم تفعلوه بأحد إخوتي هؤلاء الصغار [أي المحتاجين] فبي لم تفعلوه». هذا يعني أنّ من ينطوي ويترك العمليّة الانتخابيّة، إنْ أتيحت له بكرامة، ولا يعمل من أجل انتخاب نوّاب لديهم بالفعل برامج لحلّ المشاكل المتعاظمة، نوّاب لم يساهموا في دفع البلاد إلى الخراب، فهو بالفعل لا يمارس وصيّة يسوع بضرورة العمل الفاعل من أجل الآخرين، لا بل يذهب عكسها تماماً، وبالتالي لا يمكنه أن يتغنّى بهويّة «مسيحيّة»، بينما هو ليس فقط يمتنع عن مساعدة الناس، بل يُسهم بتدمير مستقبلهم بانتخابه أناساً أودوا بالبلاد إلى حافة الإفلاس، أو هم معروفون بمواقفهم الطائفيّة أو العنصريّة التي تخالف تعاليم يسوع.

إنّ من ينتخب بناءً على التقوقع العصبيّ الطائفيّ والمناطقيّ يخون الإنجيل وسيّد الإنجيل والتاريخ، ويخسر نفسه ماديّاً ومعنويّاً، «وماذا ينفع لو ربح الإنسان العالم وخسر نفسه أو فقدها» (مرقس 8: 36). وكيف يمكن الإنسان أن يسمّي نفسه مسيحيّاً وهو يخون المسيح بتقوقعه على مطالب طائفيّة لن تنفع في النهاية سوى خدّام سيّد الكذب والخداع الذي كان «قتّالاً للناس منذ القِدَم»، أي الشيطان، هؤلاء الذين ينهبون البلاد ولا يقدّمون للمواطنين حقوقاً، بل فتاتاً من حقوق، مقابل خضوع ذليل، خضوع يشكّل إهانة لصورة الله في الإنسان.

إنّا لن يحيا الإنسان حسب تعاليم المسيح ليكون مسيحيّاً، أو هو يرفض عمليّاً المسيح، ولو أعلن إخلاصه له ليل نهار ومارس جميع الطقوس. الانتخابات المقبلة ليست مجرّد تمرين مدني وسياسيّ، هي أيضاً محكّ للإيمان، إمّا أن يعمّق الإنسان إيمانه، فيعمل بموجب تعاليم مَن تسمّى باسمه، فينبذ دعوات العداء للآخر، والتقوقع العصبيّ، وينبذ انتخاب من أوصلوا الجميع إلى البؤس الحالي، ويعمل بفاعليّة لانتخاب نوّاب جدد لديهم مشروع واضح يمكّنهم من الخروج من الضائقة الحاليّة؛ وإمّا هو إنسان يخون إيمانه، ويخون هويّته ولو ظنّ واهماً أنّه يربحها.

مصير الإنسان المسيحي أن يتبع سيّده فيسير في خطّ الشهادة للحياة والحقّ والحرّية، أو هو ليس بمسيحي، وإنّما يعود إلى مرحلة الوثنية فيعبد إنساناً آخر، أو قبيلته، أو مصالحه الذاتيّة. المسيحيّة أمر صعب، ويسوع لم يخفِ ذلك، بل دعا أتباعه قائلاً: «ادخلوا من الباب الضيّق. واسعٌ هو الباب المؤدّي إلى الهلاك... وما أضيق الباب المؤدّي إلى الحياة» (متى 7: 14).

* أستاذ جامعي

الحدث

«تسويات» دمشق وريف حمص: عين العالم على درعا وإدلب

يبدو التسليم بانتهاء اتفاقات التسوية في كل من محيط دمشق وريف حمص الشمالي، من خلال تحوّل التصريحات الدولية نحو الحديث عن منطقتي درعا وإدلب، والتركيز على تجنيب تلك المناطق معارك متوقعة

أكدت الأمم المتحدة ضرورة منع المعارك في إدلب التي باتت «مكتظة بالنازحين» (أ ف ب)

تتواصل عمليات «تسوية الأوضاع» التي تشهدها منطقتا الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي، لمن بقي من المسلحين والمدنيين، كجزء من اتفاقات التسوية الموقعة، فيما يتجه طوق دمشق الجنوبي بدوره ليكون محطة لمصالحات مماثلة، بمجرد انتهاء عمليات الإجلاء من بلدات ببيلا وبيدا وبيت سحم، وختام العمليات العسكرية ضد «داعش» في اليرموك والحجر الأسود. ريف حمص الشمالي سيكون بدوره على قائمة تلك التسويات، وقد يبقى ـ وفق المعطيات حتى الآن ـ عدد كبير من المسلحين ضمنه، من دون المغادرة إلى الشمال السوري، ومع اقتراب نهاية الوجود المسلح في محيط العاصمة دمشق ومناطق وسط البلاد وصولاً إلى ريف حماة الشمالي، تتجه الأنظار إلى كل من درعا وإدلب (ومحيطهما) باعتبارهما تضمّان خطوط التماس الوحيدة بين الجيش السوري والفصائل المسلحة، عدا الخطوط المشتركة مع «داعش» ومع مناطق الوجود الأميركي والتركي. التصريحات الدولية والأممية بدأت منذ أكثر من شهر تركّز على منطقة إدلب، وضرورة تجنّب فتح معركة جديدة فيها، في ضوء ما قد تفضي إليه معركة كهذه على الصعيد الإنساني. وبالتوازي، تعمل تركيا على هيكلة المنطقة بما يتيح سحب فتيل الحرب المفترضة هناك، بدعوى قتال «هيئة تحرير الشام» المتوافق على تصنيفها إرهابية. وفي الجنوب، تبدو روسيا حريصة على ضبط إيقاع الجبهات هناك ضمن تعاون مشترك مع الولايات المتحدة والأردن، ولكنها في الوقت نفسه تضغط لحلّ ملف الوجود الأميركي في منطقة التنف، قرب مثلث الحدود السورية ـ الأردنية ـ العراقية، والترحيب بتنسيق سوري ـ أردني حول معبر نصيب ـ جابر الحدودي. وبدا لافتاً، خلال الأيام القليلة الماضية، تسجيل نشاط لسلاح الجو السوري على أطراف منطقة «تخفيض التصعيد» في الجنوب، حيث استهدفت غارات جوية أمس تل الحارة في ريف درعا الشمالي الغربي، وقبل أيام قليلة بلدة الحراك في الريف الشرقي للمحافظة، رغم أن خطوط التماس على الأرض ما زالت تشهد هدوءاً منذ مدة طويلة. وبالتوازي مع الحرص الروسي على صمود «التهدئة» في الجنوب، مرحلياً، كان لافتاً فرض الجانب الحكومي أيّ ترحيل للمسلحين نحو الجبهات الجنوبية. وكان آخر الفصائل التي فاوضت على ذلك «هيئة تحرير الشام» المتوافق في بيت سحم وببيلا، والذي سيخرج بموجب الاتفاق الجاري، مع غيره من الفصائل، نحو الشمال. وخلال اليومين الماضيين، خرجت قافلتان مؤلفتان من نحو 45 حافلة ـ بشكل منفصل ـ من تلك المنطقة بمواكبة «الهلال الأحمر العربي السوري». ومن المقرر أن يستمر إجلاء المسلحين والمدنيين خلال اليومين المقبلين (السبت والأحد). وترافق نشاط عملية الإجلاء مع معارك عنيفة في منطقتي الحجر الأسود واليرموك المجاورتين، حيث يتقدم الجيش السوري على حساب «داعش».

وبعد حصار مسلحي التنظيم في جيبين منفصلين، وسّع الجيش سيطرته في منطقة الحجر الأسود واستعاد مجمع الدوائر الحكومية. ووفق المعطيات الميدانية، سوف يعمل الجيش على استعادة ما تبقى من كتل سكنية في قلب الحجر الأسود، ليتفرغ بعدها لتكثيف الضغط على ما تبقى في مخيم اليرموك. ورغم أن عمليات إجلاء المسلحين لم تبدأ حتى أمس (الجمعة) في ريف حمص الشمالي، فإن تسليم المسلّحين السلاح الثقيل إلى الجانب الحكومي ما زال مستمراً عبر معبر الدار الكبيرة. وحتى انتهاء أول من أمس، إلى قوات «التحالف الدولي» الناشطة في العراق وسوريا ضمن «عملية العزم الصلب»، وفاد موقع «البحرية الأميركية» بأن طائرات حربية من المجموعة المتواجدة في شرقي البحر المتوسط نفّذت طلعات جوية فوق سوريا، من دون تحديد طبيعة تلك الطلعات أو موقعها.

وفي موازاة ما سبق، كشفت وزارة الدفاع الروسية ومصادر دبلوماسية غربية أن وفد «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» قد أنهى عمله في مدينة دوما، وهو ما أكدته المنظمة في وقت لاحق. وقال المتحدث باسمها في بيان نشر على موقعها الرسمي، إن «مهمة جمع الحقائق في دوما اكتملت»، ناقلاً شكر «المدير العام لأعضاء فريق العمل على شجاعتهم ومهنيتهم». ولفت إلى أنه «تم تقديم العينات إلى مختبر المنظمة حيث سيتم تقسيمها ثم إرسالها إلى المختبرات المختصة... وقد يستغرق تحليل العينات ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة أسابيع».

(الأخبار)

> طائرات قتالية من الحاملة «هاري ترومان» نفذت طلعات فوق سوريا

«هاري ترومان» القتالية قد انضمت أول من أمس، إلى قوات «التحالف الدولي» الناشطة في العراق وسوريا ضمن «عملية العزم الصلب». وأفاد موقع «البحرية الأميركية» بأن طائرات حربية من المجموعة المتواجدة في شرقي البحر المتوسط نفّذت طلعات جوية فوق سوريا، من دون تحديد طبيعة تلك الطلعات أو موقعها.

وفي موازاة ما سبق، كشفت وزارة الدفاع الروسية ومصادر دبلوماسية غربية أن وفد «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» قد أنهى عمله في مدينة دوما، وهو ما أكدته المنظمة في وقت لاحق. وقال المتحدث باسمها في بيان نشر على موقعها الرسمي، إن «مهمة جمع الحقائق في دوما اكتملت»، ناقلاً شكر «المدير العام لأعضاء فريق العمل على شجاعتهم ومهنيتهم». ولفت إلى أنه «تم تقديم العينات إلى مختبر المنظمة حيث سيتم تقسيمها ثم إرسالها إلى المختبرات المختصة... وقد يستغرق تحليل العينات ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة أسابيع».

(الأخبار)

مصر قد تنشر قوات «في إطار آلية عربية»

القاهرة ـ الأخبار

في موازاة التوضيح الذي خرج عن وزارة الخارجية المصرية حول تصريحات الوزير سامح شكري، في شأن احتمال انتشار قوات مصرية في مناطق النفوذ الأميركي شرق سوريا، أشارت مصادر في الوزارة في حديث إلى «الأخبار» إلى أن طرح نشر القوات يهدف إلى وقف القتال بشكل كامل، على أن يكون القرار في إطار آلية عربية، وتشارك فيه مصر بالنصيب الأكبر من القوات على الأرض، وكذلك بالتخطيط العسكري والاستراتيجي، مع وجود صيغة دولية تضمن أن تكون القوات الموفدة مرحّباً بها من جميع الأطراف، ويكون عملها في إطار ضمان عدم تجدد الاشتباكات.

وأضاف المصدر أن الآلية ستكون من خلال الجامعة العربية أو مجلس الأمن، واستجابة لطلب أميركي، مشيراً إلى أن تشكيل هذه القوات سيتم بالتنسيق بين وزارات الخارجية ورؤساء أركان الجيوش ووزراء الدفاع في الدول العربية، على أن تكون نسب المشاركة متفاوتة، ويتم الاتفاق لاحقاً على جميع البنود الخاصة بها.

وحول مدى توافق هذه الخطوة مع الدستور المصري، قال المصدر إن مصر تشارك ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي حال الاستعانة بقوات حفظ سلام من الجيوش العربية، وهذا أمر مستبعد في هذا الوقت، لن تكون هناك مشكلة. وأشار إلى أن الإطار القانوني المتوقع التوافق عليه سيتضمن عرض الرئيس لهذه القضية على البرلمان للحصول على موافقته، ليكون القرار بإرسال قوات عسكرية في مهمات خارج الأراضي المصرية (في حال تمّ المضيّ به) هو الأول من نوعه منذ حرب الخليج الثانية.

(الأخبار)

العراق

موقف المرجعية «الانتخابي» قلق وهجوم وتهديد

حوى موقف المرجعية الدينية العليا، أمس، ثلاث رسائل بارزة. في الأولى، أعربت عن انزعاجها من الواقع العراقي المعيش، فيما دعت المواطن في الثانية إلى التحلّي بوعي الاختيار. ومحدّدةً في الثالثة «معايير المرشح الصالح»، وفي ما بين سطور تلك الرسائل «تهديد» مبطن بانتهاج مسلك جديد في التعاطي مع الشأن السياسي، قابلَتْه القوى السياسية بالمسارعة إلى استثمار الخطاب وفق مصالحها، مُقدّمةً ولاءها للمرجعية، ومُحيّدةً نفسها عن أي اتهام

نور أيوب

قبل أسبوع من موعد إجراء الانتخابات النيابية في العراق (12 أيار المقبل)، قالت المرجعية الدينية العليا كلمتها في خطبة الجمعة أمس. من مدينة كربلاء، جنوبي بغداد، تولّى الأمين العام لـ«العتبة الحسينية»، عبد المهدي الكربلائي، مهمّة إعلان الموقف، وشرح مقولة «المجرَّب لا يُجرَّب». غَلَب على الساسة والشارع العراقي ظنٌّ بأن المرجعية «ستسمّي الأشياء بأسمائها»، إلا أن بيان الأخيرة كان عكس التوقعات. جاء عاماً باعثاً على الكثير من التأويلات، ومتضمّناً هجوماً «ناعماً» على المعنيين بالعملية الانتخابية. ولئن وُصفت الانتخابات المنتظر إجراؤها بـ«الانتخابات القلق» بناءً على شكل التحالفات، فإن خطاب المرجعية أمس يُعبّر هو الآخر عن «قلق» المرجعية من العملية الانتخابية، بالنظر إلى فشل التجارب السابقة في تحقيق ما كان يصبو إليه العراقيون من «أمن واستقرار وحياة كريمة»، و«هو ما يلاحظ، بصورة أو بأخرى، في الانتخابات الحالية أيضاً» بحسب ما جاء في كلمة المرجعية، التي أملت أن يُصحّح مسار الحكم ومؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود أبناء البلد، واستخدامهم سائر الأساليب القانونية المتاحة».

بيّنت المرجعية أوجه «قلقها»، من خلال تناولها عدة شروط، لا يمكن ـ بحسبها ـ للمسار الانتخابي أن يؤدي إلى «نتائج مرضية» من دونها:

1- «القانون الانتخابي العادل، الذي يرعى حرمة أصوات الناخبين، ولا يسمح بالالتفاف عليها». في هذا الإطار، تعرب المرجعية عن انزعاجها من القانون الحالي؛ إذ إنها تأمل بأكبر قدر ممكن من التمثيل الشعبي تحت قبة البرلمان، والقانون الداعم لـ«الكتل الكبيرة» لا يخدم هذا التوجّه.

2- «أن يكون تنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية، وتعليمية، وخدمية قابلة للتنفيذ»، وهو البرنامج الذي تفتقده معظم التحالفات، التي ارتكزت خطاباتها وفق كلمة المرجعية على «الشخصنة، والشحن القومي أو الطائفي، والمزايدات الإعلامية».

3- «التدخل الخارجي في أمر الانتخابات، سواءً بالدعم المالي أو غيره...». في هذا الصدد، تأسف المرجعية لحجم التدخلات الخارجية، غربيةً كانت أو شرقية، ليس فقط على الصعيد المالي، بل في ما يتصل بشكل التحالفات وتركيبتها وما سينتج منها.

4- «وعي الناخبين لقيمة أصواتهم، ودورها المهم في رسم مستقبل البلد»، بناءً على التجارب السابقة، وبالتالي ضرورة «عدم منح أصواتهم لأناس غير مؤهلين إزاء ثمن بخس، ولا اتّباعاً للأهواء والعواطف، أو رعاية للمصالح الشخصية، أو النزعات القبلية أو نحوها».

«الانتخاب الواعي»

اللافت أمس كان «النقطة الثانية» من خطبة المرجعية، والمتمثلة في تأكيد أن «المشاركة في هذه الانتخابات حقٌّ لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يُلزمه بممارسة هذا الحق إلا ما يقتنع هو به». تاريخياً، حثّت المرجعية على ضرورة المشاركة في أي استحقاق انتخابي، أما اليوم فإن «التخيير» في المشاركة يشي بأن نهجاً جديداً تتبعه المرجعية في تعاطيها مع الشأن السياسي، الأمر الذي يقود إلى السؤال الآتي: هل ستكتفي المرجعية مستقبلاً بمراقبة المشهد السياسي، وتحصر دورها في الشأن الحوزوي؟ في إجابتها عن هذا السؤال، تلفت مصادر مطلعة على أجواء النجف إلى أن معظم القوى السياسية «مصّرة على عدم الاكتراث، ما دفع بالمرجعية إلى صدّ بابها أمام الساسة والمسؤولين لأدائهم السيّئ، وإصرارهم على ذلك، من دون أن يصحّحوا أي سلوك بإمكانه إعادة المياه إلى مجاريها». لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن المرجعية تنبّهت إلى أن «التخلّي عن ممارسة الحق الانتخابي يمنح فرصة إضافية لآخرين قد يكونون بعيدين جداً عن تطلعات (العراقيين) للفوز بالمقاعد البرلمانية». ومن هنا،

> تتطلّع المرجعية وفقاً لمقرّبين منها إلى «إرساء مفهوم الدولة المدنية الساعية لخدمة المواطن»

تركت الخيار للمواطن في «المشاركة أو عدمها، باعتباره وحده مسؤولاً عن كل تقدير»، وهي بذلك أعادت الكرة إلى ملعب المواطن، المسؤول الأول والأخير عن بقاء الوجوه نفسها في الحكم. وتبرز أهمية هذه الخطوة في كون المرجعية، وفقاً لمقرّبين منها، تتطلع إلى «إرساء مفهوم الدولة المدنية الساعية لخدمة المواطن، بمعزل عن الانتماءات الدينية»، بما يسمح تالياً بتشكّل «وعي جمعي مرتكز على إرادة التغيير الشعبية لا على إرادة الدعوة الدينية، يتيح أمام الشعب فرصة تغيير الطبقة الحاكمة، من خلال صناديق الاقتراع والاختيار الصحيح».

«المجرَّب لا يجرَّب»

في النقطة الثالثة، أكّدت المرجعية «وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين، ومن كافة اللوائح الانتخابية، بمعنى أنها لا تساند أي شخص أو جهة أو لائحة على الإطلاق»، تاركة الأمر كله لـ«اقتناع الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص». موقفٌ كان متوقعاً، إلا أن دلالاته لم تقتصر على طرف دون آخر. فقد رفضت المرجعية «استغلال عناوينها، أو أيّ عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية»، مشدّدة على أنها «لن تسمح لأي شخص أو جهة باستغلال ذلك»، وهو ما أحاله البعض على الساسة الذين «يزجّون» باسم المرجعية تحت عناوين شتى من قبيل: «الشهداء وتلبية فتوى الجهاد الدفاعي»، «مكافحة الفساد»، «النصر وإعادة الأعمار».

كذلك، وعلى الرغم من أن المرجعية لم تورد في خطبتها الثانية (السياسية) «مقوّمات القيادة والإصلاح»، إلا أنها حصرتها في الخطبة الأولى (الدينية) بـ«الأنبياء والأئمة والمراجع»، وهو ما فُسّر انزعاجاً من بعض الخطابات والشعارات المرفوعة. وفي الختام، دعت المرجعية المواطن إلى «الإطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم»، لا سيّما مَن كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة، في إشارة إلى الطبقة الحاكمة منذ 2005 حتى اليوم، لـ«تفادي الوقوع في شباك المخادعين من الفاشلين والفاسدين، من المجرّبين أو غيرهم»، في موقف أوّله البعض على أنه رفضٌ ضمني لعودة «حزب الدعوة الإسلامية» إلى الحكم بجناحيه.

«أكدت المرجعية» وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة اللوائح الانتخابية (أ ف ب)

اليمن

«إشكال سقطرى» نحو التصعيد: الإمارات تهدّد... والسعودية تحاول الاحتواء

باستثناء اللقاء الذي جمع، مساء أمس، رئيس حكومة «الشرعية»، أحمد عبيد بن دغر، بلجنة الوساطة السعودية التي أرسلت إلى سقطرى، لا شيء يشي بانتهاء الإشكال المندلع حديثاً بين حكومة بن دغر والإمارات، والذي يمكن أن يتحول إلى أزمة جديدة تضاف إلى «أزمة يناير» في ظل تراشق الاتهامات والتهديدات المتبادلة

يبدو أن أزمة جديدة تتهدّد صفوف تحالف العدوان على اليمن، بعدما تمكّن من تطويق ذيول الاشتباكات التي اندلعت بين حلفائه المحليين في مدينة عدن، أواخر شهر كانون الثاني/ يناير الماضي. هذا ما أوحى به، أمس، تصاعد التوتر بين «الشرعية» والإمارات على خلفية زيارة رئيس حكومة عبد ربه منصور هادي، أحمد عبيد بن دغر، إلى جزيرة سقطرى. تصاعدَ قابله استمرار تحركات المبعوث الأممي الجديد، مارتن غريفيث، على خطّ حلحلة المسار السياسي، في وقت أفيد فيه عن تأجيل زيارته التي كانت مقرّرة اليوم إلى صنعاء.

واستدعت حالة التوتر التي سادت سقطرى خلال الساعات الماضية عقب قيام القوات الإماراتية بالسيطرة على مطار مدينة حديبو، مركز الأرخبيل، وميناءها، تشكيل لجنة وساطة سعودية سرعان ما توجّهت إلى المحافظة لحلّ الإشكال. لكن المفاجأة أن الإماراتيين عمدوا إلى منع محافظ المحافظة، رمزي محروس، وقائد «اللواء الأول ـ مشاة بحري»، محمد علي الصوفي، من دخول المطار لاستقبال اللجنة (قبل أن يُسمح لاحقاً لمحروس بحضور اللقاء الذي جمع بن دغر بها). خطوةٌ أنبأت بإصرار الإمارات على «طرد» حكومة بن دغر، الذي سُجّل آخر ظهور له أمس مؤدّياً صلاة الجمعة في أحد مساجد سقطرى.

> تركّزت لقاءات تونس على طبيعة المرحلة الانتقالية المنتظرة

وما عزّز الحديث عن ذلك الإصرار التصريحات التي أدلى بها وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، والتي تضمّنت هجوماً مبطناً على «الشرعية»؛ إذ غرّد على «تويتر» قائلاً: «اكتشف البعض جزيرة سقطرى مؤخراً، ومن باب الطعن في التحالف العربي والإمارات»، مكرّراً زعمه أن «لنا علاقات تاريخية وأسرية مع سقطرى وأهلها»، مضيفاً («أننا») سندعمهم في استقرارهم وطبابتهم وتعليمهم ومعيشتهم». وترافقت تصريحات قرقاش مع انتقادات وجّهتها وسائل إعلام إماراتية شبه رسمية إلى «بعض أطراف الحكومة الشرعية من الإخوان (الذين) انضموا مؤخراً إلى حملات تشويه (صورة) التحالف».

وفي هذا الإطار، نقل موقع «إرم نيوز» الإماراتي عمّا سمّاها «مصادر حكومية يمنية» قولها إن «المزاعم والحملات المغرضة» التي تستهدف «جهود الإمارات في سقطرى تقف وراءها بوضوح الأذرع الإعلامية القطرية والإيرانية».

وإذا كانت ردود الفعل الإماراتية، السياسية والإعلامية والعملياتية، تشي باعتبار أبو ظبي الأرخبيل الواقع على المحيط الهندي جزءاً من «منطقتها الخضراء» التي يُحظر الاقتراب منها، فإن شحّ الأنباء الواردة من سقطرى وتضارب المتوافر منها يُصعّبان التنبؤ بما سيؤول إليه الإشكال الأخير. لكن المؤكد أن أشباح أزمة جديدة في ظل معلومات غير مؤكدة عن «حجز» إماراتي على بن دغر ووزرائه في سقطرى، توازياً مع حالة استنفار تسود القوات الموالية لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» المحسوب على الإمارات. والأكيد أن تلك المعلومات تواردت في وقت ارتفع فيه سقف التراشق حول مصير سقطرى بين الإمارات و«الشرعية»، التي لوّح وزير الشباب والرياضة في الحكومة التابعة لها، نايف البكري، أمس، بأن «اليمنيين سيصونون أرضهم وجزرهم وسواحلهم، ولن يفرطوا بذرة تراب واحدة».

هذا التراشق صاحبه سجال من نوع آخر بين وجوه «المجلس الانتقالي» وبين «الائتلاف الوطني الجنوبي» حديث الولادة، والذي رأت فيه بعض قيادات الأول خطوة من باب «المناكفات». واعتبر عضو هيئة رئاسة «الانتقالي»، علي الكثيري، أن تشكيل «الائتلاف» يراد منه «النيل من الانتقالي وتزوير إرادة أبناء الجنوب». لكن هذه الرؤية لا يبدو أنها تلقى أصداءً لدى المبعوث الأممي، الذي يصرّ على الالتقاء بممثلي مختلف المكوّنات الجنوبية، وآخرهم رئيس «المكتب السياسي للحراك الثوري»، فادي باعوم، الذي اجتمع به في العاصمة العمانية مسقط، حيث بحثا «السبل الكفيلة بإعادة إطلاق المفاوضات». مبحثٌ كان غريفيث يأمل أن يتناوله في زيارة له قُرّرت اليوم إلى العاصمة اليمنية إثر تأجيلها أسبوعاً بسبب مراسم تشييع الرئيس الشهيد صالح الصماد السبت الماضي، إلا أن سلطات صنعاء طلبت منه إرجاء زيارته مرة ثانية بعدما بدا لها أنها ستتجاوز حدود التعزية بالصماد في وقت لا تجده «أنصار الله» مناسباً لتشغيل جميع خطوط التفاوض، بحسب ما تفيد به مصادر الحركة. ومع ذلك، لم يَحُل هذا التحفظ من دون الاجتماع بممثل «أنصار الله»، الناطق باسم الحركة، محمد عبد السلام، في مسقط، توازياً مع استمرار المشاورات التحضيرية في غير عاصمة، والتي كانت آخرها الجلسات التشاورية التي انعقدت في تونس.

ووفقاً لإعلامي اليمني المقرب من «أنصار الله»، طالب الحسني، والذي حضر تلك المشاورات، فإن لقاءات تونس تركزت على طبيعة المرحلة الانتقالية المنتظرة في اليمن، لا سيما في ما يتصل بالجانب العسكري الذي يُفترض أن «يستوعب المتغيرات التي أفرزتها الحرب»، لكن الجمود في الملف السياسي يعرقل، بحسب حديث الحسني إلى «الأخبار»، الانتقال إلى الملفّين العسكري والإنساني. أما الباحث المقرب من «المجلس الانتقالي»، فضل الربيعي، فاعتبر، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «حل التشكيلات العسكرية المتواجدة في الجنوب لا يمكن أن يتحقق من دون تسوية سياسية عادلة»، في حين كشف نائب رئيس «مؤتمر حضرموت الجامع»، أبو بكر السري، أن «المبعوث الأممي برتّب لجلسات أخرى موضوعها وقف إطلاق النار ونزع الأسلحة».

(الأخبار)

بن دغر أثناء حضوره مهرجاناً في محافظة سقطرى (سبأنيو)

مصر

شركة «ألستوم» الفرنسية
من التهويد إلى «عاصمة السيسي»

برغم تاريخها المليء بالأزمات والفضائح، وتورطها في مشروع قطار تهويد القدس مع حكومة الاحتلال، لا تزال شركة «الستوم» الفرنسية تتوغل في الاقتصاد المصري يوماً تلو آخر

أحمد عابدين

«الستوم» ترغب في اقتحام العاصمة الإدارية الجديدة في مصر. نائب الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجموعة الفرنسية، صرّح قبل مدة بذلك، خلال جولة أعدّتها الشركة لمجموعة من الصحافيين المصريين، قائلاً إنّ الشركة تسعى الى تنفيذ مشروعات خطوط المترو والترام في المدينة الجديدة، التي يريد الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي إنشاءها، لتكون عاصمة بديلة للقاهرة.

طموح المجموعة الفرنسية مفهوم بالطبع، فهي تعدّ من بين الشركات الرائدة في العالم في قطاع السكك الحديد، ولكن المشكلة تكمن في أن الحكومة المصرية ستتجاهل، إن وافقت على عملية التلزيم، تورّط «الستوم» في عدة مشاريع ذات طابع «تهويدي» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، علاوة على انخراطها في مشروع «سد النهضة» الذي يشكل واحداً من أخطر التهديدات الإقليمية للأمن القومي المصري.

وكانت الشركة قد أقدمت على تنفيذ مشروع «ترام القدس»، وسط تنديد شعبي ودعوات لمقاطعتها، حيث عمل المشروع على ربط المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة للشطر الشرقي من مدينة القدس، بشطرها الغربي، ما ساهم في نمو تلك الكتل الاستيطانية، وإحكام الحصار على القدس الشرقية، وفصلها عن الضفة الغربية، إضافة إلى مصادرة مساحات ضخمة من الأراضي الفلسطينية.

والجدير بالذكر، في هذا الإطار، أن الجامعة العربية سبق أن نددت، خلال قمّة الخرطوم (آذار عام 2006) بـ«البناء غير الشرعي لترام القدس»، ودعت حينها الشركات المساهمة في هذا المشروع، ومن بينها شركة «ألستوم» إلى الانسحاب فوراً، مع التهديد باتخاذ إجراءات ضدها، كما طالبت الحكومة الفرنسية، التي تملك أسهماً في الشركة، باتخاذ موقف يتناغم مع مسؤولياتها السياسية، ومع أحكام القانون الدولي.

يضاف إلى ذلك، أن «الستوم» نفسها لها دور كبير في بناء «سد النهضة» الإثيوبي، الذي يشكل إحدى أكبر الأزمات التي تواجهها مصر حالياً، إذ سبق أن وقّعت مع الحكومة الإثيوبية عقداً بقيمة 250 مليون يورو، لتزويد السدّ بـ«التوربينات» والمولدات الكهربائية اللازمة للتجهيزات الكهرومائية.

وكانت المجموعة الفرنسية قد أكدت، في بيان، أنها ستورّد وتشرف على تركيب كل المعدات الكهروميكانيكية للمشروع الإثيوبي، وأنّ العقد يشمل أيضاً أعمالاً هندسية داخل السد الذي سيحرم مصر من جزء كبير من حصتها في ماء نهر النيل. وعلاوة على ما سبق، فإن تاريخ «الستوم» بالغ السوء في عملياتها داخل مصر، إذ سبق أن أشارت وسائل إعلام مصرية إلى أن عدداً من المشاريع التي نفذتها المجموعة الفرنسية شهدت «كوارث ضخمة».

> **تاريخ «الستوم» بالغ السوء في عملياتها داخل مصر**

من بينها توقف عدد من محطات الكهرباء التي تولّت تنفيذها، عن العمل، بسبب عيوب فنّية، وكان أشهرها انفجار «محطة التبين» بعد 26 شهراً من التشغيل، والتي وُصفت بأنها كانت واحدة من أسوأ كوارث «ألستوم» في مصر.

كما كان للمجموعة الفرنسية دور كبير في حدوث شروخ في جدران السد العالي، حين تعرّض جسم السد لبعض الاهتزازات الأرضية، التي أعادها، أحمد عبد الجواد، الخبير الهندسي ورئيس فريق الأبحاث في معهد الكويت للأبحاث العلمية، إلى عمليات تطوير لأجهزة التحكم التي قامت بها «ألستوم»، إلى جانب تغيير الأرياش الروسية وتدميرها بشكل كامل حتى لا يعاد استخدامها. وقد تم سد جزء من فتحات السد (تصل إلى حوالى 90 سنتيمتراً) بالاسمنت والمواد الخرسانية المسلحة، ما أدى إلى تقليل كفاءة المولدات الكهربائية، وتغيير الشكل التصميمي الذي بُني السد العالي على أساسه.

وبرغم ذلك، قامت الحكومة المصرية بالتعاقد مع الشركة الفرنسية في عدد كبير من المشاريع، فجانب تنفيذها الخطين الأول والثاني من مترو الأنفاق داخل القاهرة، جرى التعاقد مع «ألستوم» لتنفيذ أعمال صيانة البنية التحتية والإشارات للمرحلتين الأولى والثانية للخط الثالث لمترو القاهرة، والمشاركة في الأعمال الخاصة بالمرحلتين الثالثة والرابعة (ب) للخط الثالث، وتجديد السكك الحديد الرئيسية بالمساهمة مع هيئة سكك حديد مصر.

ما سبق يثير تساؤلات عدّة، ربما يمكن العثور على طرف خيط، للإجابة عنها، من خلال نتائج تحقيقات أجراها القضاء الأميركي مع «ألستوم»، وانتهت في كانون الأول عام 2014، إذ خلصت إلى الكشف عن رشى دُفعت لمسؤولين مصريين لتسهيل حصول المجموعة الفرنسية على عقود المشاريع. الجدير بالذكر أن التحقيقات الأميركية أتت في سياق سعي «الستوم» للحصول على صفقات لشبكة نقل وتوزيع الكهرباء في مصر، تنافست فيها شركات عالمية، ومن بينها مشروع بقيمة 30 مليون دولار، وآخر بقيمة 15 مليون دولار، مموّلان جزئياً من «هيئة المعونة الأميركية».

ووفقاً لنتائج التحقيقات، فقد استعانت الشركة الفرنسية بثلاثة مستشارين، أحدهم كانت مهمته تقديم رشى لمسؤولين مصريين للتأثير على فوز الشركة بالعطاءات، وقد تم تسجيل الرشى في حسابات الشركة باعتبارها أتعاب استشارات وعمولات.

وقد أشارت الوثائق إلى شخص يُدعى عاصم الجوهري، الذي كان يعمل في منصب المدير التنفيذي لشركة «بيجسكو»، وإلى تلقيه رشى من «ألستوم»، وحكم عليه بالسجن 42 شهراً، وإعادة خمسة ملايين دولار من الرشى التي تلقاها. والجوهري مصري يحمل الجنسية الأميركية، وكان يشغل منصب المدير التنفيذي للشركة التي كانت تقدم خدمات استشارية لوزارة الكهرباء، وتمتلك شركة «بكتل» الأميركية 40 في المئة من حصتها، بينما تمتلك وزارة الكهرباء 40 في المئة، في حين كانت حصة 20 في المئة مملوكة من قبل «البنك التجاري الدولي»، ثم اشترت شركتان مصريتان الحصة الأجنبية في الشركة، التي أقرت بتلك التهم ووافقت على تسديد 772 مليون دولار، لإنهاء التحقيقات بتسوية تعدّ أكبر غرامة تدفع في تاريخ قانون الفساد الأميركي.

تسعى الشركة إلى تنفيذ مشروعات خطوط المترو والترام في المدينة الجديدة (اسما وجيه)

«الفساد أقوى من كل الاعتبارات»

في حديث إلى «الأخبار»، يقول المهندس عمرو رؤوف، وهو خبير دولي في الأنفاق والسكك الحديدية، إنّه قام برفع دعوى لوقف إنشاء الخط الثالث من مترو أنفاق القاهرة لعدة أسباب، من بينها «مشاركة شركة ألستوم في الأعمال وإهدار المليارات في المشروع، وبسبب وجود أخطاء انشائية فيه، إلا أن قانوناً أصدره المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية السابق، أوقف النظر في القضية لأنّه نصّ على عدم أحقية المواطنين في الاعتراض على العقود الموقعة بين الدولة والشركات».

ويضيف رؤوف أنّ من الغريب الإصرار على التعاقد مع «ألستوم» في كل تلك المشاريع رغم تاريخها المليء بالفساد والكوارث في مصر، حتى إنّها «أصبحت تمثل تهديداً على الأمن القومي رغم وجود بدائل أفضل بكثير، مثل الشركات اليابانية أو الصينية أو الروسية، فمثلاً شنغهاي فيها أكبر شبكة مترو أنفاق في العالم، والصين فيها أكبر شبكة قطارات فائقة السرعة في العالم، إلا أنّ من الواضح أن الفساد أقوى من كل الاعتبارات في مصر».

فلسطين

«الشعبية» تشكّك في نصاب «الوطني»... و«حماس» تدعو إلى «مجلس» جديد
«مسيرات العودة» تتواصل بقوة

غزة ــ **هاني إبراهيم**

على الرغم من ضعف الدعوات الجماهيرية داخل قطاع غزة إلى المشاركة في «جمعة عمال فلسطين» الذي أعلنته «الهيئة العليا لمسيرات العودة الكبرى»، لوحظ تزايد عدد المشاركين، رغم أن يوم الجمعة الحالي يعتبر الأسوأ والأشد على المتظاهرين، نظراً إلى الظروف الجوية التي ساعدت قوات الاحتلال في إغراق المخيّمات بالغاز المسيل للدموع.

وفي الوقت الذي أصيب فيه أكثر من 1143 متظاهراً، بينهم عشرات الحالات الخطرة بحسب وزارة الصحة في غزة، ناشدت الوزارة «المؤسسات الدولية والإغاثية توفير الدعم الفوري والمباشر للمستشفيات والمراكز الصحية بأدوية ولوازم الطوارئ التي أوشكت على النفاد جراء تدفق مئات الاصابات».

ميدانياً، تمكّن شبان فلسطينيون من إسقاط طائرتي تصوير صغيرتين تابعتين لجيش الاحتلال شرق القطاع، ظهر أمس، بعد رميهما بالحجارة، وهو ما اعترف به المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، مؤكداً أن «لا خوف من تسرب معلومات بعد سيطرة الفلسطينيين عليهما».

كذلك، علمت «الأخبار» أنّ قوات الاحتلال أرسلت، أول من أمس، عبر منظمة الصليب الأحمر الدولي، رسائل إلى حركة حماس ومنظمي مسيرات العودة تحذرهم فيها من «إطلاق الطائرات المشتعلة على حدود قطاع غزة»، مهدّدة بالرد «بأطلاق قذائف مدفعية على مخيمات العودة». وهذا ما يتوافق مع تهديدات نشرتها القناة العبرية الثانية بأن «الجيش الإسرائيلي قرّر تصعيد الوضع ضد مطلقي الطائرات الورقية التي أدت إلى حرق آلاف الدونمات الزراعية» في الحقول التابعة للمستوطنات المجاورة للقطاع، حيث الحقت خسائر بـ«ملايين الشواكل»، كما نشر «250 قناصاً على طول الحدود لمواجهة المتظاهرين».

وإلى الجنوب من القطاع، تمكّنت مجموعة من الشبان من اقتحام معبر كرم أبو سالم، وأشعلوا النيران في عدد من الغرف العسكرية، وسط فرار للجنود من المكان.

عشرات الحالات الخطرة من 1143 مصاباً في مسيرات يوم أمس (أ ف ب)

المجلس الوطني

في سياق آخر، أثار انتخاب «المجلس الوطني الفلسطيني»، في جلسته الختامية، اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لمنظمة التحرير، انتقادات واسعة وصلت إلى حدّ دعوة «حماس» إلى عقد «مجلس» آخر، في ضوء «عقده من دون توافق ومن دون اتباع الإجراءات القانونية داخل المجلس»، إذ إن عملية انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية جرت بإعلان «قائمة توافقية» من دون انتخابات، الأمر الذي أدى إلى حالة من الفوضى أثناء الجلسة، واعتراض عدد من أعضاء المجلس الوطني، وهو ما دفع التلفزيون الرسمي إلى قطع بثّ الجلسات.

وانتخب «المجلس الوطني» الرئيس محمود عباس رئيساً لدولة فلسطين، فيما أعلن أن أعضاءه هم: محمود عباس، صائب عريقات، عزام الأحمد، حنان عشراوي، تيسير خالد، بسام الصالحي، احمد مجدلاني، فيصل كامل عرنكي، صالح رأفت، واصل أبو يوسف، زياد ابو عمرو، علي أبو زهري، عدنان الحسيني، أحمد بيوض التميمي، واحمد أبو هولي. كذلك أعلن عباس بقاء 3 مقاعد شاغرة إلى حين عودة «الجبهة الشعبية» ودخول حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى المنظمة.

> **رفض ليبرمان اعتذار عباس، ووصفه بانه «شخص حقير»**

وأصدر المجلس، أيضاً، عدداً من القرارات، أبرزها انتهاء الفترة الانتقالية التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقّعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن بما أنطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة، فيما جرى تكليف اللجنة التنفيذية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967، وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان.

وفي الإطار ذاته، هاجم كل من حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وحركة حماس «المجلس». وفي بيان لـ«حماس»، أعلنت فيه سعيها «بكل قوة مع القوى والفصائل جميعها لعقد مجلس وطني حقيقي متفق عليه ويحضره الكل على قاعدة الشراكة من أجل حماية المشروع الوطني وتحصين القضية الفلسطينية من عبث أصحاب الأجندات الخاصة».

وأضافت أن «مخرجات المجلس الذي عقد في مدينة رام الله لا تمثل شعبنا الفلسطيني، ولا نعترف بها كونها بعيدة كل البعد عن التوافق وافتقرت إلى البعد القانوني وغابت عنها أدنى معاني الديمقراطية». بدورها، شكّكت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في حصول المجلس الوطني على النصاب السياسي لعقده، مؤكدة أن «حركة فتح تدرك أن النصاب لم يتحقق، لأن الجبهة الشعبية هي التي تمثل هذا النصاب».

وعلى خلفية خطابه في افتتاح المجلس الوطني الأسبوع الماضي، وحديثه عن معاداة اليهود للسامية، اعتذر الرئيس محمود عباس، أمس، عن تصريحاته، مؤكداً أنه «يدين معاداة السامية ويعتبر (الهولوكوست) أبشع جريمة في التاريخ ويتعاطف مع ضحاياها»، إلا أن وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان رفض اعتذار عباس، واصفاً إياه بأنه «شخص حقير».

استراحة

كلمات متقاطعة 2862

أفقيا

1- بلدة لبنانية في قضاء صور – 2- من نباتات الزينة – 3- قبر ورمس – جنس حيّات خبيث جداً – فريق غناء سويدي معتزل – 4- عائلة فيزيائي سويسري راحل نمساوي الأصل حائزعلى جائزة نوبل عام 1945 – رفيق الطالب في المدرسة – 5- استسمح إلى أغنية – سرب من الطيور – خصب – 6- نوافذ البيوت – لسّ الطعام – 7- نعم بالأجنبية – متشابهان – مختص بالكلوة – 8- عدّاء بالأجنبية – مدينة ومرفأ فرنسي هام – 9- موضع في تونس بالقرب من قابس على طريق القيروان أنزلت فيه قبائل بني هلال وبني سليم الزاحفة من صعيد مصر هزيمة نكراء بقبائل صنهاجة وعلى رأسها المعزّ بن باديس الزيري – 10- من أشهر الغزاة الفاتحين في العالم

عمودياً

1- منطقة في بيروت – 2- العاصمة التاريخية لوادي النيل التي حكمها الشهابيون – 3- بحيرة روسية – حشرات مجتهدة ومنتجة – 4- صات الضفدع – دولة أفريقية عاصمتها منروفيا – 5- أعدّ واضبط السكان – متشابهان – وضع خلسة – 6- كلام أو كل لفظ – ضعُف ورقّ – أحواض ماء – 7- للندبة – راحة اليد – زاوية بالأجنبية – 8- أصوات هواتف خليوية – شجرة صغيرة طيّبة الرائحة من فصيلة الغاريّات أزهارها صغيرة بيضاء جعل منها الاقدمون رمزاً للنصر – 9- شفرة خيطية تلصق على المنتج لتسهيل قراءة السعر في أماكن البيع – 10- امبراطور فرنسي وقائد تاريخي عظيم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- السلوقي – فج – 2- رضاب – مدح – 3- دمّر – يا – كلا – 4- الجراميز – 5- عبّيات – لا – 6- ايف – رأما – 7- نتوه – مقلاع – 8- تمش – بدر – 9- هارلم – بيرو – 10- الخرمة – عدس

عمودياً

1- اردوغان – ها – 2- لضم – بيت مال – 3- سارايفو – رخ – 4- لب – لا – هتلر – 5- يجتز – م م م – 6- قمار – أمس – 7- يد – أحمق – 8- حكم – البيع – 9- ليل – أدرد – 10- جهاز العروس

sudoku 2862

		2	6				9	
	3			2		7		8
4			7				5	6
5		6			2	4		9
	2				9	5		
	8		4	5		6		
			2	8	1			4
2								
8	1	7				3		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي اوعمودي.

حل الشبكة 2861

6	4	3	2	8	7	1	5	9
2	1	5	4	3	9	7	6	8
8	7	9	1	6	5	3	2	4
5	2	4	9	1	3	6	8	7
1	3	8	5	7	6	9	4	2
7	9	6	8	2	4	5	1	3
3	5	2	7	4	1	8	9	6
9	8	7	6	5	2	4	3	1
4	6	1	3	9	8	2	7	5

مشاهير 2862

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي وطبيب سوداني راحل وقائد حركة العدل والمساواة المتمردة في إقليم دارفور غربي السودان. قتل عام 2011 على يد القوات المسلحة السودانية

5+2+6+1=4+3 = خلاف الكريم ■ 9+7+8+7+10 = عاصمة زيمبابوي ■ 11+6 = أغلظ اوتار العود

حل الشبكة الماضية: **جان لوك غودار**

إعداد **نعوم مسعود**

ريبورتاج

في الأول من شهر أيار/ماي الجاري، نُظّمت في مونتريال، ثانية كبرى مدن كندا، تظاهرتان مركزيّتان لمناسبة اليوم العالمي للعمّال، علماً بأنّ هذا التاريخ غير معترف به في الروزنامة الرسميّة الكنديّة التي تتبع جارتها الكبرى، الولايات المتحدة الأميركية، في تخصيص عيد رسمي سنوي للعمل، في الأول من شهر أيلول/سبتمبر

اليوم العالمي للعمّال وأحداث لم تعشها مونتريال

مونتريال ـ **مطاع أمين الواعر**

ككل سنة، انقسم إحياء ذكرى نضالات العمّال، من أجل ظروف حياة كريمة وعمل لائق، في مونتريال، إلى ديناميكيّتين متوازيتين. تدور الأولى حول فلك المنظمات النقابية البيروقراطية الإصلاحية، فيما تكون المنظمات اليسارية الراديكاليّة، بتنوعها، مركز الديناميكيّة الثانية.

مسيرة المركزيّات النقابيّة: مناخ الوئام الطبقي

كمهاجر جديد، وعامل في أحد مصانع مونتريال، شاركت في التظاهرتين، لكن لأسباب مختلفة في كل منهما: كان ذلك بدافع الفضول في الأولى، وشعوراً بالانتماء في الثانية. نُظّمت تظاهرة مركزيّة للبيروقراطيّات النقابيّة في كل مقاطعة الكيبيك، وهي منظمات جماهيرية تضم ما يقارب مليون عامل وعاملة (تقريباً 40% من القوّة العاملة). وقد اختار المنظمون يوم السبت 28 نيسان/أبريل، تاريخاً لمسيرة أرادوها «ضخمة، مركزيّة واحتفاليّة». ولم يكن اختيار التاريخ مصادفة، إذ إنّه كان مبرراً بسببين على الأقل. فيوم السبت يوم عطلة في كندا، وهو ما يُعفي المنظمين من حرج وضع النقابيين أمام ضرورة الحصول على يوم إجازة، ولا يخفى على المنظمين هنا أن أغلب العمّال لن يتحرّجوا من تجاهل المسيرة في هذه الظروف، وهو ما يعني الحكم على المسيرة بالفشل. وهذا ليس من قبيل التنجيم، إذ إنّ المركزيّات النضالية تعرف حجمها وضعف قدرتها على الحشد في مسيرة «احتفاليّة» كهذه. ومن المعروف في الكيبيك (وكندا عموماً) ضعف الزخم النضالي لهذه النقابات «التريديونيونيّة»، التي تجد نفسها عاجزة عن حشد منخرطيها خارج فترات التعبئة القصوى لتحقيق مطالب قطاعية مباشرة. وقد سبق أن غامرت هذه النقابات بتنظيم مسيرة «عيد العمّال»، كما يطلق عليه في الدوائر النقابيّة هنا، في أيام العمل وسط الأسبوع فكان الحشد هزيلاً، وهو ما يجعلها لا تخاطر بخيار كهذا من جديد، خصوصاً أنّ قدرتها على الحشد هي أحد المعايير المعتمدة في حصولها على التمويلات والقبول بها على طاولة التفاوض. أمّا السبب الثاني، فهو عدم رغبة هذه المنظمات في «تعطيل» العمل (ولو نسبيّاً) وإزعاج أرباب العمل بإفراغ الإدارات والمصانع والورشات من العمّال (ولو بنسب قليلة).

دارت المسيرة في أجواء هادئة، حدّ البرود. كان الاتّفاق والانسجام التامان باديين بين لجنة تنظيم المسيرة وأعوان الأمن الذين لم تتجاوز أعدادهم بضع عشرات. ومن الأدق القول إنّ قوات البوليس هي التي كانت تسيّر المسيرة وتوجّهها. لم تشهد المسيرة تقريباً أي خروج عما كان مسطراً لها من انضباط و«أجواء احتفالية» مخطط لها وغير عفوية بالمرة. قد يبدو هذا متناقضاً للقارئ

> **كانت مسيرة 28 نيسان/أفريل «بيضاء» بامتياز**

العربي البعيد عن كندا ومجتمعها، إلا أن تاريخاً سياسيّاً واجتماعيّاً خصوصيّاً سلكه الصراع الطبقي هنا، هو الذي حدد في جزء منه أشكال إدارة الصراع المجتمعي، ومن أشكاله العلاقة الثلاثيّة بين النقابات وأجهزة الدولة وأرباب العمل. فالانضباط من سمات البيروقراطيات. أمّا الأجواء الاحتفاليّة فهي طابع مميز لمسيرات «عيد العمّال». لكنها أجواء احتفالية على غاية من الركاكة والرتابة، إذ إنّها تفتقر إلى عنصر المفاجئة والبهجة والانفعال التي يعتبر الارتجال أحد مرادفاتها، وهو سلوك تمقته البيروقراطيات عموماً وخصوصاً البيروقراطيات النقابية في الكيبيك. وهو ما جعل المسيرة تبدو باهرة الألوان من بعيد، توجد فيها كل ألوان الطيف المحتملة، توحي لك بأنك أمام تنوع رهيب وتعبيرات حيّة عن قوى المجتمع الكامنة. لكن واقع المسيرة عن كثب كان مختلفاً تماماً. كل هذه الألوان التي تعبّر عن نقابات قطاعية مختلفة كانت في الحقيقة تمظهرات مختلفة للواقع نفسه. تنظيمات متشابهة لا يميّز بينها سوى قطاع العمل واسمها ولونها، أما ما خالف ذلك، فهو ليس إلا ديكوراً، أو يكاد.

سارت المسيرة التي جمعت ما بين 3 و4 آلاف شخص، إذاً في طمأنينة ووئام كبيرين. لم يردد فيها أي شعار بصوت عال أو ينوع من الغضب والاحتجاج. كانت مسيرة صامتة تقريباً لولا طنين بعض المزامير التي وزّعها المنظمون على بعض المشاركين، ولولا تفصيل صغير ساعدو إليه في الفقرات اللاحقة. وحتى الشعارات التي رُفعت في لافتات فقد كانت هادئة، رصينة، و«عقلانيّة». وقد تقدّمت المسيرة من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول ببطء، ورغم ذلك فإنها لم تدم لأكثر من ساعة بسبب قصر المسافة. وقد سلكت المسيرة شارعين كبيرين داخل حي سكني في مونتريال، ما جعلها بعيدة عن وسط المدينة، غير مرئية من عموم سكّان المدينة. أما من ناحية الخصائص الاجتماعيّة للمشاركين، فإنّهم كانوا متساوين بين النساء والرجال، كذلك كان التنوّع في حضور القطاعات بارزاً للعيان، إلا أنّ الغائب الأكبر هم المهاجرون والمهاجرات. فقد كانت المسيرة «بيضاء» بامتياز. وانتهى السير بالمشاركين أمام ساحة صغيرة في نفس الحيّ السكني حيث استمع المشاركون والمشاركات إلى ثلاث خطب قصيرة مليئة باللغة الخشبية لممثلين عن المنظمات النقابيّة. ومن الواضح أن حرصاً كبيراً على «عدم إزعاج نسق الحياة العادي» كان مهيمناً على المنظمين، لدرجة جعلت المسيرة تمرّ خفية. وكانت مسيرة 28 نيسان/أفريل «لا حدثاً» بامتياز، رغم كل البهرج الذي رافقها.

رُفعت التظاهرة بتقديم فرقة «راب» مكوّنة من مهاجرين من هايتي، لبعض أغانيها. لكن سرعان ما انفضّ جمع المتظاهرين بمجرّد انطلاق الأغنية الأولى، ولم تنته هذه الأغنية حتى لم يبقَ في الساحة أكثر من بضع عشرات. ولعلّ المسافة الاجتماعية

الانضباط من سمات البيروقراطيات. أمّا الأجواء الاحتفالية فتميز مسيرات «عيد العمّال»

كانت المسيرة الأولى غير مرئية من عموم سكّان المدينة

والثقافية والسياسيّة الكبرى التي تفصل النقابات وجمهورها عن هذه الفرقة وعالمها هو أحد مبررات هذا الانسحاب الفوري، والمذهل.

النشاز الوحيد في هذه المسيرة هو مشاركة نقابة «أناركية» (فوضوية) وحزبَين شيوعيَّين في أخرها. ورغم أن عدد متظاهريهم كان صغيراً جدّاً مقارنة ببقية المشاركين، فإنّ رفعهم لشعارات جذرية معادية للرأسمالية والامبريالية الكندية كان واضحاً (خصوصاً النقابة الأناركية)، وجعل آخر المسيرة يعرف بعض التوتر مع قوات البوليس التي استهجنت الشعارات. وقد بدا واضحاً وجود توتر بين الطرفين، خصوصاً أنّ أكثر من نصف قوات الأمن المرافقة للمسيرة كانت تحيط بهذا الجزء منها، على الرغم من أن عدد هؤلاء المتظاهرين كان أقل من 10/1 من العدد الجملي للمتظاهرين.

التنظيمات الراديكاليّة: حبيسة «الهامشيّة»

في مقابل تظاهرة يوم الجمعة 28 نيسان/أفريل الفولكلورية، دعت تنظيمات مختلفة من اليسار الراديكالي إلى 3 مسيرات غير مرخّص لها، في يوم الثلاثاء الأول من أيار/ماي، تمكّنتُ من المشاركة في اثنتين منها بكل حماسة عوضتني عن حالة القرف التي سيطرت عليّ منذ نهاية مسيرة يوم الجمعة. انطلقت المسيرة الأولى التي دعت إليها النقابة العمّاليّة «الأناركية» (التي سبق ذكرها) عند الساعة الرابعة. وقد سبقها تجمّع صغير تخلّلته أنشطة ثقافيّة متنوّعة. حضر هذه المسيرة قرابة 300 شخص أحاط بهم بضع مئات من قوات الأمن المدججة بمختلف أنواع العتاد. وكان الحضور شبابيّاً بالأساس. خُيّر المنظمون السير في أحد أحياء مونتريال حيث يتركّز المهاجرون كتعبير لتضامنهم معهم ضد الهجمات المتكررة التي يتعرّض لها طالبو اللجوء من تنظيمات أقصى اليمين والخطابات الشوفينية والعنصريّة التي تتصاعد على الإنترنت وفي وسائل الإعلام من قبل مسؤولين سياسيين. وقد كانت الأجواء حماسيّة مفعمة بمشاعر التضامن بين المضطهدين والمهمّشين، وركّزت الشعارات على الدعوة لإسقاط الرأسمالية ومعاداة النيوليبرالية والسياسات الاستعمارية ومعاداة الدولة الكندية كدولة قمعية رغم المظهر الديموقراطي الذي تسعى إلى إسباغ نفسها به. لكن اللافت للانتباه أن جداراً شفافاً كان يفصل المتظاهرين «الأناركيين» وغيرهم من أطياف اليسار الراديكالي عن سكّان الحي من المهاجرين. فقبيل كان موكب المتظاهرين يسير، صاخباً بشعارات مثل «مرحباً بالمهاجرين، فلنطرد العنصريّين» و«ضد الرأسماليّة، ضد العنصريّة، ضد الاستعمار»، بقي سكّان الحيّ والمارون مكتفين بمتابعتهم من رصيف المشاة من دون الانضمام إليهم. صحيح أنّ البعض منهم رفع أحياناً يده تحيّة للمتظاهرين، أو عبروا عن مساندتهم بابتسامات ودّية، لكن ذلك لم يتحوّل قط إلى مشاركة فعلية، إذ بقي المتظاهرون من «البيض» حصريّاً (إذا استثنينا بعض الأفراد من الناشطين المهاجرين). يطول شرح هذه المفارقة ويتجاوز إطار هذا النص، ولن تفلح القراءات السطحية والأخلاقوية التي تلقي مسؤولية هذه القطيعة على «تخلّف المهاجرين وقلّة وعيهم»، في تقديم أي إضافة تذكر.

لم يتدخّل البوليس لمنع هذه المسيرة التي دامت قرابة الساعتين. بعد ذلك توجّه جزء من المتظاهرين مباشرة للالتحاق بالمسيرة الثانية التي دعا إليها ائتلاف «التقاطعات النضاليّة المناهضة للرأسمالية» المتكوّن من تنظيمات «أناركية» وشيوعيّة ويساريّة متنوعة، عند الساعة السادسة والنصف في أحد شوارع وسط مونتريال. عكس المسيرة

> **فشلت تنظيمات اليسار الراديكالي في أن يكون لها حضور يذكر**

الأولى، التي رفع منظموها شعار السلميّة، اعتاد الائتلاف أن تتخلل تظاهراته مواجهات مع البوليس، تشرف عليها مجموعات «الكتل السوداء»، وهي قاعدة لم تشذّ عنها مسيرة العام الجاري.

كان منظمو المسيرة الثانية قد نسّقوا مع منظمي المسيرة الأولى كي تنطلق مسيرة الائتلاف في اتجاه نقطة وسطى تلتقي فيها المجموعتان لتلتحما في مسيرة موحّدة. لكن قوات البوليس فرّقت مسيرة الائتلاف بسرعة شديدة بعد بضع دقائق من انطلاقها، لتتحول بعدها الشوارع المجاورة إلى مسرح لمواجهات بين الأمن والمتظاهرين وساحات تلاحق فيها فرق التدخّل المحتجّين. لم تدم هذه المسيرة وعمليّة تفريقها أكثر من ساعة. وتجدر الإشارة إلى أنّ قوات البوليس لم تحتج إلى استعمال عنف كبير حتّى تسيطر على الوضع. وقد حسم عددها الكبير وسوء تنظيم المسيرة وضعف التنسيق بين مختلف المجموعات والتنظيمات وغياب ميكانيزمات ناجعة لقيادة المعركة الميدانيّة، الأمر لفائدة الأمن. بدا أيضاً واضحاً للعيان أنّ 300 متظاهر منقسمين على مجموعتين، ينتمي كل بضع عشرات منهم إلى تنظيم مختلف، غير قادرين في ظل ضعف التنسيق المسبق على خوض معركة جدّية مع طرف مقابل على غاية في التنظيم كبوليس مدينة مونتريال.

أمّا المسيرة الأخيرة في ذاك اليوم، التي لم أستطع بلوغها في الوقت المناسب، فدعا إليها الحزب الشيوعي الثوري ذو التوجه الماوي، بمفرده. وانطلقت عند الساعة السابعة قرب الساحة الماليّة وسط مدينة مونتريال. وقد لبى نداء الحزب مئة متظاهر تقريباً، لم تجد قوات الأمن، التي كانت تفوقهم عدداً بكثير، صعوبة تذكر في تفريقهم بعد 20 دقيقة تقريباً.

رغم كل مجهوداتها في تنظيم تظاهرات ذكرى اليوم العالمي للعمال في مونتريال، فشلت تنظيمات اليسار الراديكالي في المدينة، في أن يكون لها حضور يذكر لدى سكّان المدينة، حيث إن سكّان مونتريال لم يبلغهم من الأحداث غير بضع مقالات تلخّص التغطية المنحازة التي أولتها وسائل الإعلام لها والتي صورت المحتجّين كعناصر همجيّين لا هدف لهم سوى التخريب، ولا رسالة لهم يبلّغونها للمجتمع. فشل اليسار الراديكالي المونتريالي إذاً في التأثير بالنسق العادي لحياة سكّان المدينة يوم «1 ماي»، وفشل في أن تكون أحداث «1 ماي» 2018 أحداثاً فارقة في تاريخ المدينة. والغريب أنّ الشوارع التي شهدت المواجهات والإيقافات عادت بعد نحو 15 دقيقة إلى رتابتها اليومية كأنّ شيئاً لم يكن، وهي نجاعة في القمع تُحسب لقوات الأمن في مونتريال! وقد دفعت تنظيمات اليسار الراديكالي في «1 ماي» 2018 فاتورة عزلتها المجتمعيّة الشديدة وهامشيتها السياسيّة ونخبويتها وعدم قدرتها على الحشد. وقد بقيت هذه التنظيمات طوال عقود حبيسة المجموعات الضيّقة والحميميّة، عاجزة عن الوصول حتّى بشكل ظرفي إلى الفئات التي تتبنى مطالبها بكل حماسة. وباستثناء المحطّات التاريخيّة الكبرى في تاريخ المدينة وتاريخ كندا (2012 و2015 خصوصاً)، فإنّ هامشية اليسار الراديكالي هنا تفوق حتّى عزلة نظيراتها في الدول الغربيّة (وخاصة في تونس التي لي عنها دراية نسبيّة).

وفيات

آل غدار ينعون إليكم بمزيد من الأسى والحزن
الدكتور علي الحاج محمد تامر غدار

والدته : المرحومة نازك حسن رضا خليفة
زوجته: هيلغا داسّو
إبنتاه: نازك وأندريا
أشقاؤه: الأستاذ زكريا (مدير مصلحة مياه نبع الطاسة سابقاً) زوجته ماجدة خليفة، الدكتور يحيى زوجته الدكتورة ناديا زيناتي، المهندس إسماعيل زوجته ماريال سيكار والأستاذ أحمد زوجته زينب موسى
شقيقاته : الدكتورة سلوى زوجة المحامي عصام يونس، الحاجة فاديا زوجة الحاج سعيد الرز، السيدة خديجة زوجة حسن موسى، السيدة فاطمة أرملة المرحوم عزت خليفة، السيدة هنا زوجة نافذ عصافيري، السيدة لبنى أرملة المرحوم محمود دلول والمرحومة الحاجة آمنة زوجة المرحوم مصطفى غدار.
تقبل التعازي اليوم السبت 5 ايار 2018 طوال اليوم، للرجال في منزل شقيقه الأستاذ زكريا، وللنساء في منزل شقيقته الأديبة فاطمة غدار أرملة المرحوم الحاج عزت خليفة، الغازية، مفرق قنارية، قرب الجسر.
وتصادف نهار السبت 5 ايار ذكرى الثالث على وفاته وبهذه المناسبة ستتلى ايات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء عن روحه الطاهرة الساعة الخامسة مساء، للرجال في حسينية البلدة وللنساء في حسينية الزهراء الغازية.
للفقيد الرحمة ولكم عظيم الأجر والثواب
الآسفون آل غدار، خليفة، يونس، الرز، موسى، عصافيري، دلول وعموم أهالي بلدة الغازية.

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة فقيدتنا الغالية
المرحومة الحاجة
فاطمة محمد إبراهيم
«أم سليم»
زوجة المربي الأستاذ علي سليم عبده
أولادها: العقيد الدكتور سليم - رئيس قلم محكمة سير صيدا غالب - رئيس مفرزة صيدا الجمركية أياد - القاضي الدكتور محمد عبده.
أشقاؤها: الأستاذ قاسم - الأستاذ علي - الدكتور موسى - السيد إبراهيم إبراهيم.
بناتها: فريال زوجة السيد ناصر عبده - الدكتورة كوثر عبده.
صلي على جثمانها الطاهر ووري الثرى بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 3 أيار 2018 في جبانة بلدتها الوردانية، وتقبل التعازي في منزل المرحومة الكائن في بلدتها الوردانية.
الآسفون: آل عبده، آل إبراهيم وعموم أهالي الوردانية

تنعي السفيرة الامية الدكتورة سلوى غدار يونس
وفاة شقيقها البرفسور الدكتور
علي الحاج محمد تامر غدار
تقبل التعازي اليوم السبت 5 ايار 2018 طوال اليوم، للرجال في منزل شقيقه الأستاذ زكريا، وللنساء في منزل شقيقته الأديبة فاطمة غدار أرملة المرحوم الحاج عزت خليفة، الغازية، مفرق قنارية، قرب الجسر.
وتصادف نهار السبت 5 ايار ذكرى الثالث على وفاته وبهذه المناسبة ستتلى ايات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء عن روحه الطاهرة الساعة الخامسة مساء، للرجال في حسينية البلدة وللنساء في حسينية الزهراء الغازية.
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه.

ذكرى ثالث

يصادف اليوم السبت الواقع فيه 2018/5/5 ذكرى مرور ثلاثة أيام على وفاة المرحوم

الاستاذ حسين حسن بركات رئيس قلم محكمة الاستئناف الجزائية/ بعبدا
في بلدته رب ثلاثين الساعة الرابعة عصرا حيث يتلى اي من الذكر الحكيم عن روحه الطاهرة
زوجته: المربية هلا فلحه
شقيقة: المرحوم الملازم اول علي
اولاده: حسن وعلي .
بناته: زينب ونسرين زوجة الشهيد محمد جوني وجنى.
تقبل التعازي عن روح الفقيد يوم الخميس الواقع فيه 2018/5/10في صالون كنيسة سيدة البشارة للروم الملكيين الكاثوليك ، الربوة ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة والنصف مساءً.

زوجها المهندس موريس طانيوس عبده
إبناها المهندس إبراهيم زوجته سوزان وردييني وعائلتهما
المهندس جورج زوجته المهندسة زينه الراعي وعائلتهما
إبنتاها المهندسة روزيتا زوجة المهندس سامي شلهوب وعائلتهما
نور زوجة رجا ابي نادر وعائلتهما
ميراي عون ارملة شقيقها المرحوم فؤاد مصوّر واولادها
وعموم عائلات مصّور ، عبده ، وردييني ، الراعي ، شلهوب ، ابي نادر ، عون وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدتهم المأسوف عليها المرحومة
ناديا جرجي مصوّر
الراقدة على رجاء القيامة المجيدة يوم الثلاثاء الاول من ايار 2018 مزودة بالأسرار المقدسة.
تقبل التعازي اليوم السبت 5 ايار 2018 في صالون كنيسة سيدة البشارة للروم الملكيين الكاثوليك ، الربوة ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة والنصف مساءً.

إعلانات رسمية

اعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لاعداد دفاتر شروط لانشاء محطات تحويل رئيسية 220 ك.ف. من ضمن المخطط التوجيهي للنقل المرحلة الاولى 2017 - 2023، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/315 تاريخ 2018/1/16، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/6/1 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر، وذلك لقاء مبلغ قدره /000 60/ ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 2018/4/30
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 957

خرج ولم يعد

غادر العامل البنغلادشي
SOHID NURU MIAH
مركز عمله لدى شركة
RBS GROUP
يرجى ممن يعرفه الاتصال بالرقم
863150-03

لإعلاناتكم الرسمية والمعبوية والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

دوري أبطال أوروبا

كلوب وزيزو... لا خاسر بينهما

سيلعب في نهائي دوري أبطال أوروبا في كييف النجوم: المصري محمد صلاح، والبرازيلي روبرتو فيرمينو، والبرتغالي كريستيانو رونالدو، والكرواتي لوكا مودريتش وغيرهم، لكن سيكون حاضراً أيضاً زين الدين زيدان ويورغن كلوب على خط الملعب، مدربان قدّما الكثير في نحو 3 سنوات، ويقفان أمام فرصة كتابة تاريخ، كلٌّ على طريقته

حسن زين الدين

كعادته عند انتهاء مباريات ليفربول، لا يترك يورغن كلوب الملعب مباشرة ككثير من المدربين. على العكس، دوماً، يتّجه الألماني إلى أرض الملعب، يكون في قمة فرحته وهو يحتضن لاعبيه بحرارة في حالة الفوز. أما في حالة الخسارة، فيبتسم أيضاً ويساعد بعضاً من لاعبيه المحبطين على النهوض من أرض الملعب ليشدّ أزرهم. منذ تلك اللحظة التي وصل فيها هذا المدرب إلى مدينة ليفربول قبل 3 سنوات، بدأت كلوب على ذلك. الألماني غيّر الكثير في ليفربول. أسلوبه هذا، شكّل إحدى نقاط القوة التي أعادت «الريدز» إلى الواجهة بعد أنكفاء طويل.

المعنويات. كلمة سحرية عند كلوب فعلت فعلها مع لاعبي ليفربول. الألماني يعتمد بالدرجة الأولى على العامل الذهني وتحفيز اللاعبين. هو، بالضبط، المدرب المثالي لليفربول. المدرب الذي يُشبه ليفربول. كما حال الصخب في مدرجات «أنفيلد رود»، فإن كلوب لا يهدأ على خط الملعب. لا يستطيع المكوث طويلاً على مقعد البدلاء. يقوم من مكانه مراراً. يصرخ على هذا اللاعب وذاك. يعترض على تلك اللقطة. يركض فرحاً عند تسجيل الهدف. هو، على خط الملعب، مثل المشجعين في المدرجات، لا بل أكثر. هذه الصورة التحفيزية هي ذاتها خارج الملعب، الأمر الذي يحوّل لاعبي ليفربول إلى أشبه بمقاتلين داخله. تلك قوّتهم. كلمة سحريّة ثانية هي قرب كلوب من اللاعبين. هو أكثر من مدرب، هو صديق لهم. يشاركهم في كل شيء، حتى في التفاصيل. يثقون به، ويثق بهم.

هذا جانب من كلوب في ليفربول. جانب آخر هو الفكر التدريبي العالي للألماني. معه تغيّر «الريدز»، أو فلنقل إن هذا المدرب قلب الأمور رأساً على عقب. يصعب أن تجد فريقاً يضغط على خصمه بالطريقة التي يقوم بها ليفربول. بصمات كلوب كانت واضحة على الفريق، وتحديداً في خط الهجوم. بات الآن ليفربول يمتلك أقوى خطوط الهجوم في أوروبا. هو الأول هذا الموسم في دوري أبطال أوروبا. لا أحد يضاهيه بـ 38 هدفاً. كلوب تمكن من تكوين ثلاثي مرعب في المقدمة، قوامه المصري محمد صلاح، والبرازيلي روبرتو فيرمينو، والسنغالي ساديو ماني. بات ثلاثياً تاريخياً في «التشامبيونز ليغ» بـ 29 هدفاً (10 لكل من صلاح وفيرمينو و9 لماني)، متخطياً ثلاثي ريال مدريد «بي بي سي» (28 هدفاً موسم 2013-2014)، مع التذكير بأن الفريق خسر أحد أهم لاعبيه، وهو البرازيلي فيليبي كوتينيو في الصيف الماضي، ما حدا البعض إلى القول إن مشروع كلوب في ليفربول سيتأثر كثيراً. لكنه، في الحقيقة، بوجود كلوب، تأثر إيجابياً.

فضلاً عن ذلك، «اكتشف» كلوب نجم الموسم الأول. معه أصبح صلاح أحد أفضل اللاعبين في العالم. تطوّر المصري على نحو هائل في عام واحد على المستويين الفني والبدني. صلاح موهبة كبيرة طبعاً، لكنها كانت تحتاج إلى مدرب مثل كلوب لـ«تجوهر» بهذه السرعة. كلوب اكتشف ماني أيضاً، وجعله من أفضل الأجنحة وأخطرها في أوروبا. من اكتشافاته أيضاً مواطنه الحارس لوريس كاريوس. هذا الشاب بعد بالكثير. لكن يبقى الدفاع أبرز مشكلة في الفريق، رغم أنه عرف تحسّناً مع قدوم الهولندي فيرجيل فان دايك في الشتاء، إلا أن كلوب يحتاج إلى مزيد من العمل في هذا الخط بعد تلقي 6 أهداف في مباراتين أمام روما في نصف نهائي «التشامبيونز ليغ». رقم كبير طبعاً لفريق ينافس على اللقب. سيكون الدفاع، لا شك، شغل كلوب الشاغل حتى موعد نهائي كييف، وأساس عمله في الصيف المقبل.

يكفي القول إن كلوب تحوّل هذا الموسم إلى عقدة للإسباني جوسيب غواردیولا مدرب مانشستر سيتي. هزمه 3 مرات. لم يفعل أحد غيره ذلك. بات الألماني كابوساً يُطارد الإسباني. كلوب غيّر الكثير في ليفربول. منذ عامه الأول أعطى مؤشراً بأنه سيكون المدرب المثالي لـ «الريدز». أوصل الفريق إلى نهائي «يوروبا ليغ» في 2016. خسر أمام إشبيلية، لكن مجرد الوصول إلى النهائي في أشهر قليلة كان إنجازاً.

ها هو الآن بعد 3 أعوام فقط يقود ليفربول إلى نهائي البطولة الأهم، دوري الأبطال. أعاد الفريق بعد 11 عاماً إلى النهائي. إنجاز ليس بقليل. وأكثر فإن الألماني يخوض النهائي الثاني له في 6 سنوات بعد خسارته مع بوروسيا دورتموند أمام بايرن ميونيخ بصعوبة 2-1 في 2013. لم يرفع كلوب حتى الآن أي كأس مع ليفربول. سيكون رافعاً أن تكون الكأس الأولى هي دوري الأبطال. تاريخ سيكتبه كلوب في كييف في هذه الحال.

زيدان التاريخي

في مدريد، قصة خيالية أكثر روعة لا يزال يكتبها الفرنسي زين الدين زيدان. على غرار كلوب، لا بل أكثر، غيّر زيدان الكثير في مدريد. وصل بعد فترة من انطلاق موسم 2015-2016. كان الريال في أسوأ حالاته تحت قيادة رافايل بينيتيز. الفريق مشرذم والخلافات تتصاعد والنتائج من سيئ إلى أسوأ. بدا الفريق بحاجة لشخص يمنحه أوكسيجين البقاء. كان زيدان. حضر حاملاً تاريخه الملـيء بـالإنـجـازات وبشخصيته التي تحظى باحترام الجميع كنجم كبير. لم يأت من مكان بعيد، بل من قلب مدريد. سريعاً انعكس وجوده تبدّلاً في الحالة المعنوية للاعبين. كان الموعد بعد أشهر قليلة مع الانتصار الكبير الأول عندما أحرز الريال لقبه الحادي عشر في دوري الأبطال مع مركز ثان في «الليغا». كان هذا الانجاز كفيلاً بأن يكتفي الرئيس فلورنتينو بيريز من رهانه على «زيزو»، وأن يصبح الطموح في العام التالي لقب «الليغا». لكن زيدان أعاد كأس الدوري الإسباني إلى «سانتياغو برنابيو» ومعها الكأس الثانية عشرة في «التشامبيونز ليغ». كان ذلك كثيراً على المدريديين.

انطلق الموسم الحالي. بدا واضحاً أن الريال غير الريال في الموسمين الماضيين. تراجع الفريق كثيراً في «الليغا»، وخسر أمام غريمه برشلونة على أرضه 0-3. خرج كثيرون منقلبين على زيدان، رغم إنجازاته، ومطالبين بإقصائه. لكنه صمد، وواصل التحدّي. ها هو الآن في النهائي الثالث للريال على التوالي، وحُلم بلقب ثالث عشر يقترب من مدريد. هذا رهيب. تحوّل المنتقدون للفرنسي بسرعة إلى مصفّقين. صحيح أنه يجدر القول إن بعد تخطي باريس سان جيرمان الفرنسي المستحق تماماً في دور الـ 16 فإن أخطاءً تحكيمية والكثير من التوفيق لعبا إلى جانب الريال في رحلته نحو نهائي كييف، لكن هذا لا يقلّل على الإطلاق من إنجاز زيدان. التاريخ سيكتب في النهاية أنه أوصل الريال إلى ثالث نهائي على التوالي، معادلاً الكبيرَين الإيطاليين فابيو كابيلو مع ميلان (1993 و1994 و1995) ومارتشيلو ليبي مع يوفنتوس (1996 و1997 و1998) لكنه، مسبقاً، يتفوّق عليهما، إذ إنه أحرز لقبين، فيما اكتفى كل منهما بلقب واحد. فضلاً عن أن زيدان، في حال تتويجه في كييف، سيُعادل الإيطالي كارلو أنشيلوتي وبوب بايزلي مع ليفربول نفسه بالتتويج باللقب 3 مرات، لكنه سيتفوّق عليهما بـ 3 ألقاب على التوالي، إذ إن الأول أحرزها في 2003 و2007 و2014، والثاني في 1977 و1978 و1981. إذاً التاريخ بانتظار زيدان.

وعلى غرار كلوب، ترك زيدان بصمته في 3 سنوات من الناحية الفنية التي يأتي في مقدّمها تكوين أقوى خط وسط في أوروبا عندما أضاف البرازيلي كاسيميرو إلى الثنائي الألماني طوني كروس والكرواتي لوكا مودريتش ليشكّلوا ثلاثياً مرعباً. أضف إلى أن زيدان أبقى نجمه البرتغالي كريستيانو رونالدو، رغم تقدّمه في السن، في الفورمة أكثر الأوقات، وتحديداً في مسابقة الأخير المفضّلة دوري الأبطال (باستثناء مواجهة الإياب أمام يوفنتوس ومواجهتي بايرن ميونيخ هذا الموسم). كذلك ظل «زيزو» مصرّاً على خيار الكوستاريكي كايلور نافاس في الحراسة، رغم الأحاديث الكثيرة عن قدوم الإسباني ديفيد دي خيا، والكل شاهد ما فعله نافاس أمام بايرن.

> يكفي القول إن كلوب تحوّل هذا الموسم إلى عقدة غواردیولا مدرب مانشستر سيتي فهزمه 3 مرات

الأهم، وما بدا لافتاً، في رحلة «زيزو» الأوروبية مع الريال منذ انطلاقها، أنه حافظ على تشكيلته بأغلبها دون تبديلات وتعاقدات كبرى في السنوات الثلاث. هذا يُحسب طبعاً لزيدان. في كييف، سيقف كلوب وزيدان وجهاً لوجه للمرة الأولى. الاثنان أمام فرصة كتابة تاريخ، كلٌّ على طريقته. في النهاية، سيخرج أحدهما منتصراً رافعاً الكأس، لكن الآخر، وفق ما تقدّم، لا يجدر به أن يحزن.

غير زيدان الكثير في مدريد

اللعاني يخوض النهائي الثاني له في 6 سنوات

الأخبار
al-akhbar
السبت 5 أيار 2018 العدد 3459

(تصوير
مروان بو حيدر)

www.al-akhbar.com
السبت 5 أيار 2018 العدد 3459
الأخبار
al-akhbar

انتخابات 2018

دليلُك إلى الصندوق

77 لائحة موزعة على 15 دائرة، ستخوض، الأحد في السادس من أيار 2018، أول انتخابات في تاريخ الجمهورية يُعتمد فيها نظام الاقتراع النسبي، برغم ما أصابه من تشوّهات كثيرة. كثيرون ممن بلغوا سن الرشد الانتخابي يجهلون كيفية الانتخاب. تنشر «الأخبار» تفاصيل عن القانون، وعن توزيع الناخبين المناطقي والمذهبي والطائفي، وكامل اللوائح المرشحة في كل المناطق. صحيح أن هذه الانتخابات، وهي السادسة في تاريخ «الجمهورية الثانية»، لن تغيّر الكثير في خريطة التوازنات السياسية في البلاد، إلا أنها لا شك فرصة لتعبير الجزء الأكبر من اللبنانيين عن توجهاتهم السياسية. والمشاركة فيها، وإن لم تؤدّ إلى كسر الكتل الكبرى، ولا حتى اختراقها، إلا أنها تسمح برسم صورة أولية للتمثيل السياسي لمعظم القوى والشخصيات السياسية اللبنانية، بصورة لم يوفرها أي من القوانين الانتخابية الأكثرية السابقة التي كانت تعتمد النظام الأكثري الإقصائي. إن لم تكن المشاركة طريقاً للتغيير الفوري، فلتكن تمريناً على قانون مستقبلي، عنوانه العلمنة ولبنان دائرة انتخابية واحدة بلا قيد طائفي

(هيثم الموسوي)

أمن الانتخابات أبرز التحديات: استخدام السلطة

مع اقتراب موعد الاقتراع في لبنان يوم الأحد المقبل، وبعد وقوع حوادث أمنية متعلقة بالانتخابات في مختلف الدوائر منذ انطلاق الحملات الانتخابية، لا بد من التنبيه إلى أبرز التحديات أمام مؤسسات الدولة، من خلال عرض أهمّ متطلبات الحفاظ على الأمن والسلامة خلال الانتخابات

عمر نشابة

إن مشاركة كافة الكتل السياسية المكوّنة للسلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء) في التنافس، لمضاعفة سلطتها في المجلس التشريعي المقبل، تُعدّ تحدياً لحسن سير النظام الديمقراطي، وتستدعي التنبه إلى استخدام الصلاحيات والموارد خدمة للمرشحين. فالسبب الأساسي لقاعدة الفصل بين السلطتين في النظام الديمقراطي هو تحديداً لتجنّب هيمنة السلطة التنفيذية على مجلس الشعب الذي منحه الدستور سلطة الرقابة على القوة التنفيذية، بما فيها المؤسسات المعنية بالأمن والاستخبارات وجمع المعلومات.

امن المعلومات

من البديهي التسليم بأن من مصلحة أي مرشّح الحصول على معلومات بشأن الناخبين والمنافسين وتحركاتهم واتصالاتهم وحملاتهم. ولا شك في أن المصدر الأدقّ يكون من خلال التنصّت على أجهزة التواصل السمعي (الهاتف الثابت والمنقول) والإلكتروني (الإنترنت) والبصري (كاميرات المراقبة). ويمكن الاستعانة بالقطاع الخاص، إذ إن بعض التجهيزات والخبرات التي تتيح ذلك متوافرة في الأسواق غير الشرعية، لكن لا شك في أن لمؤسسات الدولة في لبنان أشمل وأوسع القدرات وأحدث التجهيزات، وذلك بحكم متطلبات المهمات الأمنية الواجبة عليها قانوناً.

من صلاحية رئيسي الجمهورية والحكومة ووزيري الداخلية والدفاع الترخيص للأجهزة الأمنية (مديرية المخابرات في الجيش وفرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي أو شعبة التحقيق في الأمن العام أو أمن الدولة) باعتراض مخابرات أشخاص من دون إذن قضائي مسبق. القانون 140/1999 يمنح السلطة التنفيذية هذا الحق، علماً بأنه يفرض الرقابة القضائية اللاحقة. على أي حال، إن عدم وجود حكم الحزب الحاكم الواحد في لبنان وتعدّد التوجهات في السلطة التنفيذية، قد يمنع أصلاً أي استغلال للنفوذ خدمة لفريق على حساب آخر. لكن أيمنع ذلك تساؤل المشكّكين، خصوصاً المرشحين المنافسين من خارج السلطة، عن الحال إذا تقارب من يشغلان أرفع المناصب في السلطة التنفيذية أحدهما من الآخر، إلى حدّ التحالف؟

لا بد من تفعيل رصد المخبرين لأي تحضيرات سرية لعمليات إرهابية خلال الانتخابات (مروان بو حيدر)

أمن المعلومات خلال الانتخابات يستدعي منح الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات صلاحيات إضافية ليست واردة في القانون 2017/44، إذ يفترض أن تبلغ الهيئة بأي إذن يمنح للأجهزة الاستخبارية والأمنية خلال فترة الانتخابات باعتراض أو التنصت على الاتصالات والأسباب المبرّرة لذلك وعلى هيئة مراقبة الانتخابات والمجلس الدستوري انتظار تقرير الهيئة القضائية اللاحق للتنصّت للحسم فيما إذا كان من حق المرشح الطعن في نتائج الانتخابات.

ويستدعي الحفاظ على أمن المعلومات تمكين وزارة الاتصالات من رصد أي عملية تدخل أو تلاعب أو تنصّت غير شرعي، خصوصاً خلال فترة الانتخابات.

امن المرشحين ومكاتبهم ومحلاتهم

ليس غريباً أن المرشحين الذين تم التعرّض لهم أو تهديدهم أمنياً حتى الآن، ومنذ انطلاق الحملات الانتخابية، هم من خارج السلطة. فكل وزير أو نائب أو رئيس يحظى بحماية أمنية لا شك في أنه يستخدمها لتوفير الحماية لشخصه كمرشح وكذلك لحملته الانتخابية. حرّاس الوزير المرشح باتوا حرّاس صور الوزير وبافطات الوزير وشعاراته ومناصريه أيضاً. ويحضر ضباط وعناصر قوى الأمن المرافقين للوزير أو الرئيس مهرجانات انتخابية وسياسية، وغالباً ما يشاركون في الحشد والتصفيق والهتاف. ويستخدم الوزير أو الرئيس المرشح الآليات والتجهيزات الأميرية والمقار الكائنة، بهدف زعزعة الأمن في مختلف أنحاء البلاد. ولا يمكن التعويل على الوضع الإقليمي والدولي للحسم بشكل قاطع بأن العدو الإسرائيلي لن يعتدي على أمن الانتخابات، علماً بأن ذلك مستبعدٌ. وبالتالي، فإن جاهزية الجيش والمقاومة يوم 6 أيار المقبل ضرورية، كما لا بد من مضاعفة جهود المديرية العامة للأمن العام في مراقبة حركة الوافدين الى لبنان ورصد المشتبه فيهم بالعمل لمصلحة العدو. أما بالنسبة الى التهديد الذي يمكن أن تشكله التنظيمات الإرهابية، فيستدعي مضاعفة المراقبة التي يقوم بها بشكل أساسي فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش، وتفعيل رصد المخبرين لأي تحضيرات سرية لعمليات إرهابية خلال الانتخابات. في المحصلة، هناك متطلبات أمنية خارجية تضاف الى متطلبات الأمن الداخلي، ولا بد من التنبه والإستعداد للحماية، ليس فقط من قبل الجيش والقوى الرسمية، لكن للمقاومة أيضاً مسؤولية أساسية في هذا الإطار. أمن الانتخابات من أمن لبنان، وبالتالي من واجب المقاومة بكل أجهزتها وأسلحتها حماية الانتخابات من أي عدوان خارجي والمساعدة في الحفاظ على الأمن الداخلي.

الداخلية في صندوق

لأول مرة في تاريخ الانتخابات النيابية يترشّح وزير الداخلية ومديران عامان سابقان لقوى الأمن الداخلي وعدد من ضباطها ومدير عام سابق للأمن العام وعدد من ضباط المديرية في آن واحد لتولي مقاعد في المجلس النيابي. بعض الضباط المكلفين بحماية الانتخابات قد يجدون أنفسهم محرجين. فكيف يمكن أن يوجهوا تحية عسكرية لوزيرهم أو مديرهم السابق أو الضابط الأرفع منهم رتبة وأن يخضعوه لتوجيهاتهم بشأن موجبات تنظيم الانتخابات في الوقت نفسه؟ وقد لا يجرؤ ضابط على منع موكب الوزير من إغلاق الشارع المؤدي الى قلم الاقتراع تسهيلاً لوصول الناخبين. كذلك قد لا يجرؤ ضابط على منع دخول مرافق مدير عام سابق بسلاحه الى قلم الاقتراع. وقد لا يجرؤ ضابط على تفتيش ضابط سابق قبل إدلائه بصوته.

انتخابات مع السلامة

إن السلامة هي بأهمية الأمن في أقلام الاقتراع، حيث ينبغي التنبه إلى حالات الطوارئ، مثل الحريق والتدافع وسلامة المبنى والكوارث الطبيعية. ولا بد أولاً من جاهزية فرق الإسعاف والاطفاء يوم الاحد، ولا بد كذلك من تجهيز أقلام الاقتراع ومركز الفرز بمطافئ حريق. كما ينبغي أن تكون للاماكن التي توضع فيها أقلام مخارج طوارئ لمنع حشر الناس في حال شبّ حريق. أما بشأن الكهرباء، فلا بد من مصادر بديلة فورية من خلال مولدات الكهرباء أو الانارة بواسطة البطاريات. وعلى رئيس القلم التنبه إلى هذه الحاجات الأساسية قبل يوم الاحد، لتجنّب الفوضى لحظة انقطاع التيار الكهربائي، ولمنع أي تلاعب محتمل بالأصوات في العتمة.

وقد يكون منع تدخل الضباط وعناصر الامن والاستخبارات في كل ما يجري داخل القلم من أبرز التحديات التي تواجه الانتخابات. وفي هذا الاطار، ينبغي تشدد المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي وقيادة الجيش، حيث لا يخفى على أحد انحياز بعض الضباط إلى جهات سياسية محددة، ولا يمكن تجاهل نظام محاصصة المراكز الأمنية الحساسة بين مختلف القوى الطائفية والسياسية في لبنان.

وكما جرت العادة في كل استحقاق انتخابي، سيجول المرشحون والمرشحات على أقلام الاقتراع، وغالباً ما تحصل بعض المشاكل خلال تلك الجولات. والملاحظ أن معظم المشاكل تحصل مع مرشحين أو مرشحات من خارج لوائح السلطة، حيث يحتك مناصروهم بمناصري اللوائح المنافسة ويحصل تدافع وصراخ وتتدخل القوى الأمنية. هذه الاحداث بحد ذاتها طبيعية وتحصل في الانتخابات في أي بلد، على عكس التجاوزات التي يمكن أن تحصل خلال جولات الرؤساء والوزراء المرشحين على أقلام الاقتراع. فاثناء تلك الجولات قد تجرى عملية ترهيب للناخبين من قبل المواكب الأمنية الضخمة التي ترافق الرئيس أو الوزير المرشح، وقد يقوم مرافقون أمنيون مدجّجون بالسلاح الحربي بـ«تدفيش» الناخبين والاعتداء عليهم بحجة «وسّعوا إجا الرئيس» أو «إجا الوزير». أما آليات المرافقة، فقد تغلق الطرق المؤدية الى قلم الاقتراع، ما يؤدي إلى عرقلة وصول الناخبين.

وقد يدخل الرئيس والوزير مع كامل فريق مرافقيه المسلحين الى قلم الاقتراع، ما قد يُحدث فوضى ويفقد سيطرة رئيس القلم، الذي يفترض أن يكون الحاكم والناهي في القلم أمام جميع الناخبين، بمن فيهم الرؤساء والوزراء.

الفرز والإعلان عن النتائج

لا تنتهي العملية الأمنية لحماية الانتخابات ليل يوم الاحد، بل يستمرّ ضغط العمل الذي يواجهه آلاف الضباط والرتباء والعناصر لليوم التالي، وربما حتى بعد ذلك، الى أن تعلن النتائج الرسمية النهائية.

وقد تكون لحظة اغلاق الأقلام وبدء عدّ الاصوات من أدق اللحظات الأمنية، حيث يفترض أن يقوم رئيس القلم بإخراج الجميع، بمن فيهم العناصر الأمنيون من الغرفة، باستثناء مساعديه والمندوبين. وبعد انتهاء العدّ وختم المحضر، تعاد الاوراق الى الصندوق، وينقله رئيس القلم بحراسة مشددة الى وزارة الداخلية في بيروت حيث يتم الفرز النهائي.

وتنقل كذلك صناديق الاقتراع الآتية من الخارج والمحفوظة في المصرف المركزي الى وزارة الداخلية.

وفي هذه الأثناء، سيبدأ إعلان الماكينات الانتخابية لمختلف القوى النتائج المرجّحة للانتخابات، ما قد يحفّز المناصرين على التجمهر في الشارع وأمام المراكز الحزبية وفي مواكب سيارة. وتستمر العملية الأمنية لمنع وقوع صدامات بين المناصرين المتنافسين أو أي أعمال شغب واعتداء على الأملاك الخاصة والعامة.

> **الحماية الأمنية التي توفّرها الدولة للمرشحين ليست متساوية كما تفرض الأصول**

مركزي في تكوين الدولة، وبالتالي فإن من يعادي الدولة يجد في موعد الانتخابات مناسبة لاستهدافها. ولأعداء لبنان أدوات كثيرة، منها داخلي ومنها خارجي. ولإسرائيل كما للمجموعات الإرهابية الأخرى تجارب كثيرة في القتل والتفجير والاغتيال والتخريب والتحريض ونشر الاشاعات واختلاق الاخبار الكاذبة، بهدف زعزعة الأمن في مختلف أنحاء البلاد. ولا يمكن التعويل على الوضع الإقليمي والدولي للحسم بشكل قاطع بأن العدو الإسرائيلي لن يعتدي على أمن الانتخابات، علماً بأن ذلك مستبعدٌ. وبالتالي، فإن جاهزية الجيش والمقاومة يوم 6 أيار المقبل ضرورية، كما لا بد من مضاعفة جهود المديرية العامة للأمن العام في مراقبة حركة الوافدين الى لبنان ورصد المشتبه فيهم بالعمل لمصلحة العدو. أما بالنسبة الى التهديد الذي يمكن أن تشكله التنظيمات الإرهابية، فيستدعي مضاعفة المراقبة التي يقوم بها بشكل أساسي فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش، وتفعيل رصد المخبرين لأي تحضيرات سرية لعمليات إرهابية خلال الانتخابات. كما ذكرنا آنفاً: حرية التجوال والانتقال بأمان، وأخيراً الامن خلال المهرجانات الانتخابية.

الأمن الداخلي والأمن الخارجي

الانتخابات النيابية هي حدث العسكريين في قوى الامن، وسيتم توزيع الضباط والعناصر على مئات اقلام الاقتراع في كافة المحافظات والاقضية، منذ يوم السبت في الخامس من ايار. لكن لا بد من الإشارة الى أن الدولة لا تخصص أماكن لنوم العسكر وقضاء حاجاتهم، بل عليهم أن يدبّروا أمورهم بأنفسهم ليلة «ويك أند» الانتخابات.

وفي اليوم التالي، تشمل مسؤوليات ضباط ورتباء وعناصر قوى الأمن الداخلي الأمور الآتية:

- تسهيل وصول الناخبين الى أقلام الاقتراع، وبالتالي التأكد من سلامة الطرق المؤدية الى عنوان القلم.

- حماية قلم الاقتراع من خلال تفتيش جميع الأشخاص الداخلين اليه، ومنع التعرض للناخبين في المكان، وتنظيم طابور الانتظار على مداخل الأقلام.

- التدخل مباشرة إذا طلب رئيس القلم ذلك، للتعامل مع وضع مخلّ بالأمن والنظام، أو إذا وقع جرم مشهود في المكان.

أما بالنسبة إلى أمن المباني المخصصة لأقلام الاقتراع من الخارج، فستولى الجيش اللبناني مسؤولية حمايتها. كذلك سيؤازر الجيش القوى الأمنية في عملية تنظيم الحشود التي يمكن أن تتجمهر على مداخل الأقلام، ومنع التدافع وحماية الناخبين من الضغوط غير المشروعة، ومن أي خلل أمني قد يقع في المكان.

الأمن في الشارع
آلاف العسكريين في خدمة الانتخابات

حالة طوارئ أمنية واستنفار عسكري وإجراءات استثنائية تبدأ منذ اليوم استعداداً للاستحقاق الانتخابي الذي يستعد الآف العسكريين لحفظ الأمن فيه. من وقف أعمال البناء ومنع سير الدراجات النارية والشاحنات وإقفال الملاهي الليلية إلى دوريات استعلام واستقصاء لضبط الأمن الانتخابي. فهل يمرّ اليوم المنتظر بأقل الأضرار والأخطار؟

رضوان مرتضى

يتأهّب آلاف العناصر الأمنيين لمواكبة اليوم الانتخابي الأحد. أمنياً، انتخابات عام 2018 لن تختلف عن تلك التي جرت عام 2009 سوى أنها تحصل على إيقاع الحرب الدائرة في سوريا. اليوم قد تكون التحالفات اختلفت، لكن الشحن الطائفي على حاله. أساليب الاستقطاب والتهديد والترغيب هي نفسها مع فارق تكنولوجي على صعيد تطور وسائل التواصل الاجتماعي. في هذه الأيام، تكثر الملفات والفضائح التي يستخرجها كل مرشح ضد خصمه، لكن رغم ذلك، لا يزال الأمن مستتباً. لم يخرق هذا الهدوء سوى بضعة خلافات انتخابية كان أقساها جريمة قتل وقعت أول من أمس في طرابلس، إضافة إلى معطيات أمنية عن تهديدات تطال شخصية سياسية بقي الإنذار بشأنها ضعيفاً. عدا ذلك، حتى الساعة، تسير الأمور على ما يرام. غير أنّ العصب والشحن يشتدّان كلما اقتربنا من موعد الاستحقاق الانتخابي. الخطة التي رسمها وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق مع قادة الأجهزة الأمنية في اجتماع مجلس الأمن المركزي دخلت حيّز التنفيذ الفعلي منذ اليوم.

على صعيد الأجهزة الأمنية الأربعة التي تستنفر كافة أفرادها، تُتّخذ إجراءات أمنية استثنائية في هذا اليوم ليُحتجز جميع العسكر، بحيث تكون المهمة الرئيسية فيه ملقاة على كاهل كلّ من قوى الأمن والجيش بشكل رئيسي. المؤسسة الأمنية ستتولى حماية مداخل مراكز الاقتراع وتحضر في داخلها لتضبط الإيقاع. كذلك سيرافق عنصر من قوى الأمن كل رئيس قلم. أما المؤسسة العسكرية فيُلقى على كاهلها متابعة جميع الاشكالات المحتملة الحصول خارج مراكز الاقتراع. وبحسب المعلومات، فإنّ 19 ألف عسكري من قوى الأمن سيتوزعون بين أقلام الاقتراع ومرافقة رؤساء الأقلام ودوريات في المراكز الانتخابية. وتكشف مصادر أمنية لـ«الأخبار» أنّ كل مركز رئيسي داخل المدن الأساسية سيتولاه ضابط، فيما تُسلَّم كل ثلاث قرى لضابط. أما جهازا الأمن العام وأمن الدولة المشاركان في هذه الخطة ايضاً فيكلفان بمؤازرة قوى الامن في مهمات الاستعلام والاستطلاع والرصد خارج المراكز. وقد فُرز 1000 عنصر من الأمن العام و1500 عنصر من أمن الدولة لهذه الغاية. وقد وُضع جميع هؤلاء بتصرف قوى الأمن للإسهام في ضبط الأمن والانتشار على كافة الاراضي اللبنانية. وبحسب المعلومات، فإن هؤلاء العناصر لا يسمح لهم بالاقتراب أكثر من 60 متراً من المراكز الانتخابية، بناءً على تعليمات واضحة وحاسمة بخصوص ضرورة التقيد بعدم أن يكون أي عنصر أو ضابط طرفاً مع أي مرشح خلال سير العملية الانتخابية، علماً بأن هؤلاء العناصر سيكونون باللباس المدني مع ارتداء «جيليات» تشير الى الجهاز الذي يتبعون إليه. وجميع هؤلاء العناصر سيكونون مرتبطين بغرفتي عمليات، إحداها مركزية والثانية لمتابعة المهمات المنفذة لحفظ الأمن. وستكون الأولى في قيادة الجيش والثانية في وزارة الداخلية وفيها ضابط من كل جهاز أمني. أما وقف ورش أعمال البناء ومنع سير الدراجات النارية على كافة الأراضي اللبنانية طوال اليوم الانتخابي وإقفال الملاهي الليلية ليل السبت والمطاعم بعد منتصف اليوم نفسه، فجميعها إجراءات اتخذت في جلسة مجلس الأمن المركزي التي عقدت في وزارة الداخلية قبل أسبوعين للاستعداد للانتخابات. وبحسب المعلومات، فإن مهمات الاستعلام والاستقصاء التي سيتولاها كل من فرع المعلومات والامن العام وأمن الدولة واستخبارات الجيش، ستتركز جميعها على رصد أي مخططات لافتعال خلافات داخل مراكز الاقتراع أو أمامها، إضافة الى جمع معلومات عن دفع الرشى وشراء الأصوات وحجز بطاقات الهوية للناخبين التي تعدّ جرماً جزائياً، والتي قد يقوم بها مندوبو المرشحين.

> **19 ألف دركي سيتوزعون بين أقلام الاقتراع ومرافقة رؤساء الأقلام والدوريات**

الأمن العام يختنق

آلاف المواطنين يتحلّقون حول مراكز الأمن العام، وتحديداً في دائرتي العلاقات العامة ودائرة بيروت في الأمن العام المكلفة إنجاز جوازات السفر بخدمة سريعة. لذلك يعيش الأمن العام ما يشبه حالة طوارئ واستنفار لتلبية جميع الطلبات المقدمة. حتى إن العناصر يقضون حتى منتصف الليل لإنجاز الجوازات وطباعتها تمهيداً لتسليمها لأصحابها. وبحسب المعلومات، تعتزم دائرة الجوازات في الأمن العام فتح أبوابها يوم السبت لإنجاز جوازات السفر للمواطنين الذي يعدون بالآلاف الذين تقدموا بطلبات لاستصدار جوازات سفر بعد وقف وزارة الداخلية إصدار بطاقات الهوية. وتحدّث المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم لـ«الأخبار» عن «هستيريا جوازات السفر في الأسبوع الأخير ما قبل يوم الانتخابات»، كاشفاً أن الأمن العام «يُنجز يومياً ما بين 1500 و1600 جواز سفر، وهذا يُعد رقماً هائلاً».

العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات

يدفع النظام الذكوري القائم في لبنان ربّ العائلة إلى حسم الخيارات الانتخابية لجميع أفرادها. وفي معظم الحالات، لا يرى الزوج أي حاجةٍ لإقناع زوجته بهذا الخيار لأنه يعتقد أنها «لا تفهم بالسياسة». وبالتالي إن التبرير الأكثر شيوعاً هو منح المرأة الثقة الكاملة لزوجها «الفهيم» في تحديد الخيارات الانتخابية. لكن المفارقة هي أن بعض الزوجات الحائزات شهادات جامعية في العلوم السياسية يخضعن للاعتبارات نفسها. وفي مجتمع يشكو عصبيات طائفية ومذهبية ومناطقية، يتفاقم القمع الذكوري بحجة شدّ العصب. ويعوّل الذكوريون على الأمهات والزوجات والأخوات والبنات لتحريك العواطف وتعطيل العقل. وتدخل الوجدانيات من باب حماية الطائفة، وكأن الانتخابات تحدد وجودها من عدمه؛ ومن باب الترهيب بعناوين سياسية فضفاضة. والويل كل الويل للمرأة التي تناقض خيارات زوجها أو والدها أو شقيقها علناً. هي تعدّ «متمرّدة» أو «ثورجية متهوّرة»، وقد تتهم في بعض الحالات بالخيانة، ويُشاع أن حتى انقلابها على خيار ربّ الأسرة لم يكن بسبب قناعاتها المنطقية وفكرها المعترض وخيارها لبرنامج سياسي آخر، بل لأسباب عاطفية أو لانفعالات شخصية ووجدانية مضادة. وبالتالي تترسخ قناعة ذكورية بأن «علاجها» لا يمكن أن يكون خارج إطار القمع والإكراه، فضلاً عن الخلل الأساسي الذي يُلزم المرأة بنقل قيدها إلى قيد زوجها، فتصبح أيضاً ملزمة أحياناً بخيارات لا تمت بصلة إلى بيئتها الأصلية.

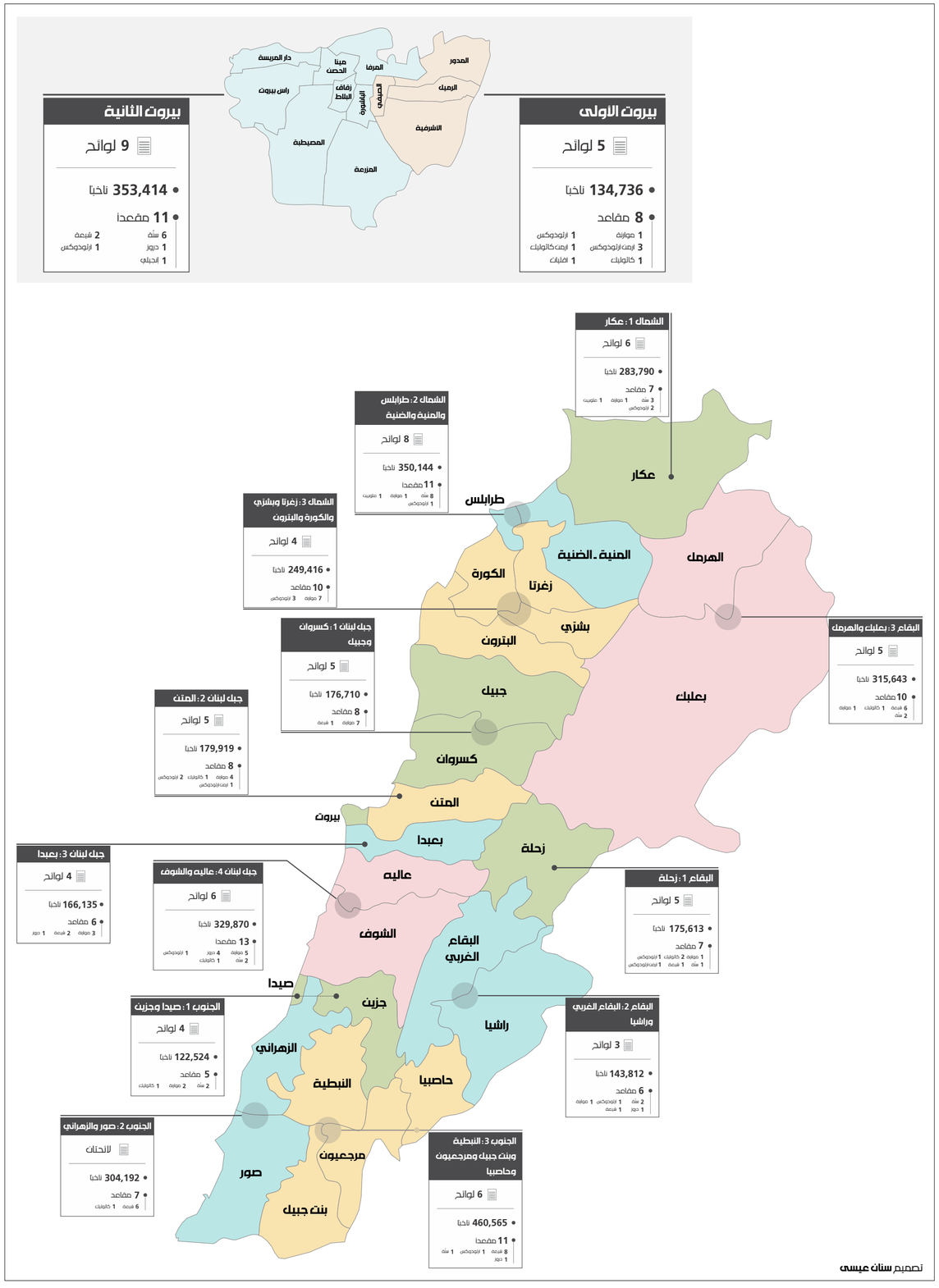

تصميم **سناء عيسى**

التوزّع الجغرافي والديني والمذهبي لناخبي لبنان – 2018

الدائرة - القضاء	موارنة	ارثوذكس	كاثوليك	ارمن ارثوذكس	ارمن كاثوليك	إنجيليّون	سريان	اقليات	المسيحيون	سنّة	شيعة	دروز	علويون	المسلمون	إسرائيليون	مختلف	المجموع
الشمال الاولى - عكار	31,056	37,993	3,461	175	68	819	213	279	74,064	191,567	3,395	16	14,189	209,167		559	283,790
طرابلس	5,252	12,114	1,477	1,744	265	583	525	530	22,490	194,697	2,819	31	16,198	213,745	36	1,059	237,330
المنية	571	3,048	49	7	1	9	15	16	3,716	40,477	122	1	18	40,618		91	44,425
الضنية	7,033	5,229	131	8	5	30	11	25	12,472	55,456	170	2	10	55,638		279	68,389
الشمال الثانية - طرابلس والمنية - الضنية	12,856	20,391	1,657	1,759	271	622	551	571	38,678	290,630	3,111	34	16,226	310,001	36	1,429	350,144
البترون	42,262	10,146	2,013	265	103	83	261	266	55,399	3,842	1,036	11	43	4,932	1	315	60,647
الكورة	13,169	35,658	722	102	34	234	100	191	50,210	8,774	1,228	13	492	10,507		264	60,981
بشري	46,906	1,399	569	84	28	60	124	109	49,279	115	32	3	6	156		170	49,605
زغرتا	61,540	4,425	878	137	166	98	131	177	67,552	10,215	155	11	75	10,456		175	78,183
الشمال الثالثة - البترون والكورة وبشري وزغرتا	163,877	51,628	4,182	588	331	475	616	743	222,440	22,946	2,451	38	616	26,051	1	924	249,416
كسروان	77,846	3,584	4,827	1,586	777	266	1,304	1,071	91,261	566	1,735	29	8	2,338	3	608	94,210
جبيل	55,149	3,723	1,569	980	124	169	336	340	62,390	2,813	16,864	13	9	19,699		411	82,500
جبل لبنان الاولى - كسروان وجبيل	132,995	7,307	6,396	2,566	901	435	1,640	1,411	153,651	3,379	18,599	42	17	22,037	3	1,019	176,710
جبل لبنان الثانية - المتن الشمالي	78,719	26,413	18,032	25,359	6,348	2,733	5,264	4,098	166,966	3,893	5,493	2,389	193	11,968	22	963	179,919
جبل لبنان الثالثة - بعبدا	56,696	12,805	8,821	1,606	765	705	1,380	1,769	84,547	11,137	41,087	28,629	21	80,874	2	712	166,135
الشوف	54,864	3,223	12,772	250	162	775	492	507	73,045	59,260	6,097	63,050	9	128,416	12	1,016	202,489
عاليه	28,921	14,678	4,786	847	192	994	578	666	51,662	2,682	4,374	68,131	6	75,193	41	485	127,381
جبل لبنان الرابعة - الشوف وعاليه	83,785	17,901	17,558	1,097	354	1,769	1,070	1,173	124,707	61,942	10,471	131,181	15	203,609	53	1,501	329,870
بيروت الاولى	20,222	23,733	13,186	37,681	6,734	3,914	5,412	5,619	116,501	13,298	3,278	345	51	16,972	50	1,213	134,736
بيروت الثانية	8,679	16,086	6,713	6,076	1,426	2,977	6,841	3,075	51,873	213,640	76,604	5,014	104	295,362	4,453	1,726	353,414
البقاع الاولى - زحلة	28,841	16,893	30,363	8,711	1,819	1,411	6,387	1,157	95,582	50,073	28,333	929	16	79,351	74	606	175,613
البقاع الثانية - البقاع الغربي وراشيا	10,886	9,894	9,717	112	60	426	265	183	31,543	69,774	21,199	20,913		111,886	1	382	143,812
البقاع الثالثة - بعلبك والهرمل	22,977	2,775	15,559	216	49	114	225	182	42,097	44,501	227,699	38	113	272,351		1,195	315,643
جزين	33,630	1,509	8,661	149	92	170	335	301	44,847	1,469	12,621	586	6	14,682	1	245	59,775
صيدا (مدينة)	1,333	306	1,584	214	33	154	48	140	3,812	51,820	6,778	37	4	58,639	6	292	62,749
الجنوب الاولى - صيدا وجزين	34,963	1,815	10,245	363	125	324	383	441	48,659	53,289	19,399	623	10	73,321	7	537	122,524
صور	2,898	817	6,297	1,077	148	479	74	396	12,186	16,532	161,365	20	14	177,931		586	190,703
قرى صيدا (الزهراني)	11,633	783	12,025	101	51	486	138	167	25,384	4,851	82,786	52	5	87,694		411	113,489
الجنوب الثانية - قرى صيدا وصور	14,531	1,600	18,322	1,178	199	965	212	563	37,570	21,383	244,151	72	19	265,625	0	997	304,192
النبطية	4,077	245	1,096	17	17	54	30	96	5,632	3,286	138,380	17	20	141,703		565	147,900
بنت جبيل	12,750	330	3,175	71	44	79	69	114	16,632	2,122	130,398	16	11	132,547		468	149,647
حاصبيا ومرجعيون	7,625	9,904	3,967	104	55	1,194	123	396	23,368	28,286	94,226	16,598	8	139,118	2	530	163,018
الجنوب الثالثة - النبطية وبنت جبيل وحاصبيا ومرجعيون	24,452	10,479	8,238	192	116	1,327	222	606	45,632	33,694	363,004	16,631	39	413,368	2	1,563	460,565
المجموع	725,535	257,713	172,450	87,679	19,566	19,016	30,681	21,870	1,334,510	1,085,146	1,068,274	206,894	31,629	2,391,943	4,704	15,326	3,746,483
النسبة المئوية	%19,37	%6,88	%4,60	%2,34	%0,52	%0,51	%0,82	%0,58	%35,62	%28,96	%28,51	%5,52	%0,84	%63,85	%0,13	%0,41	%100,00

77 لائحة

جبل لبنان 1 - جبيل - كسروان

التضامن الوطني	التغيير الاكيد	عنا القرار	كلنا وطني	لبنان القوي
حسين محمد زعيتر	محمود ابراهيم عواد	مصطفى علي الحسيني	محمد كرم المقداد	ربيع خليل عواد
بسام اسد الهاشم	زياد حليم الحواط	جان نسيب الحواط	رانيا فيكتور باسيل	سيمون فريد ابي رميا
جان لوي لويس قرداحي	فادي نجيب روحانا صقر	فارس انطون سعيد	نديم شفيق سعيد	وليد نجيب الخوري
جوزاف طانيوس زغيب	باتريسيا جان الياس	جلبرت موريس زوين	جوزفين انطوان زغيب	روجه جرجي عازار
جوزيف طانيوس الزايك	روك انطوان طانيوس مهنا	شاكر الياس سلامه	دوري نزيه ضو	زياد سليم بارود
زينه جوزاف الكلاب	زياد حبيب خليفه هاشم	فريد هيكل الخازن	يوسف الياس سلامه	شامل رشيد روكز
كارلوس بطرس ابي ناضر	شوقي جرجي الدكاش	يوسف المعروف جوزف حنا خليل		منصور فؤاد غانم البون
ميشال بشارة كيروز	نعمان جوزيف مراد	يولاند سيمون خوري		نعمه جورج افرام

جبل لبنان 2 - المتن

المتن القوي	المتن قلب لبنان	الوفاء المتنية	كلنا وطني	نبض المتن
اغوب اوهانس اغوب باقرادونيان	ارا مكرديج قيونيان	ميشال الياس المر	جورج نعيم الرحباني	يغيشه قره بت اندونيان
الياس نقولا بو صعب	جسيكا جوزيف عازار	جورج جوزف عبود	شربل مارون نحاس	فيوليت كركور غزال
غسان اميل مخيبر	لينه سمير مخيبر	شربل سمعان ابو جوده	اديب يوسف طعمه	مازن اسعد السكاف
ادكار بولس معلوف	ميشال جورج مكتف	ميلاد فارس السبعلي	اميل جرجي كنعان	مخايل الياس الرموز
ابراهيم يوسف كنعان	جيزيل ادوار عبدو نعمه هاشم	نجوى توفيق عازار	فكتوريا سبع الخوري	الياس رائيف حنكش
سركيس الياس سركيس	رازي وديع الحاج		نادين فيكتور موسى	جوزيف قرنحيا كرم
غسان اسد الاشقر	شكري نسيب مكرزل			سامي امين الجميل
كورين قبلان الاشقر	ماجد ادي فائق ابي اللمع			ندى خطار غريب

◀

جبل لبنان 3 - بعبدا

الوفاق الوطني	سوا لبعبدا	كلنا وطني	وحدة وانماء بعبدا
سهيل أسعد الأعور	اجود محمد العياش	رانية رفعت المصري	هادي محمد رفيق ابو الحسن
علي فضل عمار	الفت حمزه السبع	علي حسن درويش	صلاح محمود الحركة
فادي فخري علامه	سعيد محمد علامه	واصف حبيب الحركه	بيار رشيد بو عاصي
الان جوزف عون	ابلي مخايل غاريوس	جوزف انطوان وانيس	جوزف ميشال عضيمي
حكمت فرج ديب	بول شفيق ابي راشد	زياد مخايل عقل	سينتيا احمد رياض الأسمر
ناجي كميل غاريوس	رمزي جميل بو خالد	ماري كلود البر الحلو	

جبل لبنان 4 - الشوف - عاليه

القرار الحر	المصالحة	الوحدة الوطنية	ضمانة الجبل	كلنا وطني	مدنية
الحان وليد فرحات	تيمور وليد جنبلاط	وئام ماهر نجيب وهاب	مازن عصمت بو درغم	رانيه عادل غيث	رامي نهاد حماده
سامي توفيق حماده	مروان محمد حماده	سليمان محفوظ ابورجيلي	مروان سلمان الصابري حلاوي	ماهر مامون ابو شقرا	شكري يوسف حداد
غسان نعيم مغبغب	نعمة يوسف طعمة	الياس عبد السلام البراج	غسان امال عطاالله	انطوان حبيب فواز	مايا وحيد ترو
رافت احمد شعبان	بلال احمد عبدالله	زاهر انور الخطيب	طارق محمد الخطيب	مازن محمد نصر الدين	الياس نجيب غريب
مازن خلف شبو	محمد قاسم رشيد الحجار	اسعد ادمون ابو جوده	علي صلاح الدين الحاج	محمد سامي الحجار	ايليان ميشال قزي
جوزاف حسيب عيد	جورج جميل عدوان	زياد انطوان الشويري	سمير يوسف عون	جورج اميل عون	مروان عزيز المتني
دعد ناصيف القزي	غطاس سمعان الخوري	خالد عارف خداج	فريد جورج فيليب البستاني	غاده غازي ماروني	مارك بهجات ضو
كميل ميشال دوري شمعون	ناجي نبيه البستاني	شفيق سلامه رضوان	ماريو عزيز عون	علاء انور الصايغ	فادي فؤاد الخوري
سامي سلمان الرماح	اكرم حسين شهيب	وليد انيس خيرالله	الامير طلال الامير مجيد ارسلان	عماد حسيب القاضي	
انطوان نسيب بو ملهم	انيس وديع نصار	سهيل خليل بجاني	الياس شديد حنا	مارك بهجات ضو	
تيودورا طوني بجاني	راجي نجيب السعد		سيزار ريمون ابي خليل	فادي فؤاد الخوري	
	هنري بيار الحلو		عماد مارون الحاج الملقب بالمعلم		

البقاع 1 - زحلة

الكتلة الشعبية	زحلة الخيار والقرار	زحلة قضيتنا	زحلة للكل	كلنا وطني
كورك المعروف بجورج هامازاسب بوشكيان	ادي بوغوص دمرجيان	بوغوص هيرابت كورديان	ماري جان كريكور مهران بيلازكجيان	قائدا ادوار شديد
نقولا نجيب سابا	ناصيف الياس التيني	قيصر نعيم رزق المعلوف	غسان جورج معلوف	
ميريم جبران طوق	نقولا ميشال فتوش	جورج ايلي عقيص	هود نواف الطعيمة	
نقولا ناصيف العموري المعلوف	وجيه محمد عراجي	ميشال الياس فتوش	محمد عباس حسن	
احمد عبده العجمي	انور حسين جمعه	محمد علي احمد ميتا	حنا فوزي حبيب	
اسامة محسن سلهب	خليل جورج الهراوي	عامر محمد الصبوري		
بول جان شربل		ايلي ميشال ماروني		

البقاع 2 - البقاع الغربي وراشيا

الغد الافضل	المجتمع المدني	المستقبل للبقاع الغربي وراشيا
فيصل سليم داود	جوزف جرجس ايوب	وائل وهبي أبو فاعور
ايلي نجيب فرزلي	علاء الدين عمر الشمالي	غسان سليمان السكاف
عبد الرحيم يوسف مراد	فيصل عمر رحال	زياد ناظم القادري
محمد ديب نصر الله	علي صبحي صبح	محمد قاسم القرعاوي
ناجي نبيه غانم	ماكي بديع عون	امين محمد وهبي
		هنري يوسف شديد

البقاع 3 - بعلبك الهرمل

الانماء والتغيير	الارز الوطني	الامل والوفاء	الكرامة والإنماء	المستقلة
سهام جورج انطون	سعد الله هولو عردو	البير سامي منصور	سليم ميشال كلاس	ميشال اميل ضاهر
سميح قاسم عز الدين	عادل محمد بيان	الوليد محمد سكرية	بكر محمود الحجيري	احمد عبد الله بيان
عبدالله محمد الشل	وعد حسين سكرية	يونس زكريا الرفاعي	حسين محمد صلح	محمد احمد فليطي
عباس محمد ياغي	حمد علي ديب	ابراهيم علي الموسوي	خضر حسين طليس	سعد فوزي حماده
علي حسين زعيتر	خلدون وجيه شريف	ايهاب عروه حماده	رفعت نايف المصري	غاده اسد غساف
علي صبري بك حماده	عباس يوسف عساف	جميل محمد امين السيد	غالب عباس ياغي	فادي علي يونس
شوقي طنوس الفخري	فؤاد خليل المولى	حسين علي الحاج حسن	محمد حسن الحاج سليمان	فايز شهاب شكر
	محمد خليل رعد	علي محمد سلمان بشير المقداد	محمد سلمان حميه	فيصل علي الحسيني
	محمد غسان مصطفى الشل	غازي محمد زعيتر	يحيى محمد شمس	مهدي نايف زغيب
	ليلى يوسف تنوري	اميل جورج رحمه	انطوان البدوي حبشي	سندريللا الياس مرهج

الجنوب 1 - صيدا

التكامل والكرامة	صيدا وجزين معا	قدرة التغيير	لكل الناس
روبير الياس الخوري	سليم انطوان خوري	عجاج جرجي حداد	يوسف حنا بشاره حنا سعد السكاف
امين ادمون رزق	امل حكمت ابو زيد	جوزاف الياس نهرا	ابراهيم سمير عازار
انجال بشاره الخوند	زياد ميشال اسود	سمير محمد البزري	اسامه معروف سعد المصري
بهية بهاء الدين الحريري	بسام ابراهيم حمود		عبد القادر نزيه البساط
حسن محمد سليم شمس الدين	عبد الرحمن الدكتور نزيه البزري		

الجنوب 2 - النبطية - بنت جبيل - مرجعيون وحاصبيا

الامل والوفاء	الجنوب يستحق	شبعنا حكي	صوت واحد للتغيير	فينا نغير	كلنا وطني
محمد حسن رعد	مصطفى علي بدر الدين	احمد سامي اسماعيل	علي حسين حاج علي	احمد محمد كامل الاسعد	جميل محمد علي بلوط
هاني حسن قبيسي	نديم سميح عسيران	رامي سلمان عليق	احمد محمد مراد	عبدالله محمود السلمان	ريما علي حميد
ياسين كامل جابر	هشام محمود مفيد جابر	علي محمد حسن الامين	حسين محمد امين بيضون	محمد فرج الله فرج	صلاح مهدي نور الدين
ايوب فهد حميّد	حسين جهاد الشاعر	فادي كليم سلامه	عباس علي سرور	كنج محمود علم الدين	اكرم محمد قيس
حسن نظام الدين فضل الله	محمد مصطفى قدوح	عماد محمد قميحه	غسان مهنّا حديفه	منح الياس صعب	فادي عصام ابو جمره
علي احمد بزي	وسام كمال شروف		هلا فيليب ابوكسم	عدنان حسن الخطيب	
انور محمد الخليل	شادي جرجس مسعد		سعيد محمد عيسى	رباح كاظم ابي حيدر	
اسعد حليم حردان	عماد فؤاد الخطيب			عبير غالب رمضان	
قاسم عمر هاشم	عباس محمد شرف الدين				
علي حسن خليل	مرهف احمد رمضان				
علي رشيد فياض					

الشمال 1 - عكار

القرار لعكار	المستقبل لعكار	عكار القوية	قرار عكار	لبنان السيادة	نساء عكار
اميل نعيم عبود	جان نقولا موسى	اسعد رامز درغام	باسم احمد الخالد	ايلي اسعد سعد	نضال كرم السكاف
كريم عبدالله الراسي	وهبي خليل خليل قاطيشه	رياض نقولا رحال	علي خضر عمر	جوزيف وهبي وهبي	رولى محمد المراد
حسين محمد ياسر المصري	محمد طارق طلال المرعبي	محمد عبد الفتاح شديد	كمال عبد الرحيم خزعل	ابراهيم مرعب مرعب	سعاد حسن صلاح
عدنان محي الدين مرعب	محمد مصطفى سليمان	محمد يحيه يحيه	جورج انطونيوس نادر	احمد حسن جوهر	غولاي خالد الأسعد
وجيه محمد البعريني	وليد وجيه البعريني	محمود خضر حداره		بدر علي اسماعيل	ماري سالم سالم الخوري
حسين محي الدين السلوم	خضر منيف حبيب	مصطفى علي حسين		محمد ابراهيم رستم	
مخايل انطونيوس ضاهر	هادي فوزي حبيش	جيمي جورج جبور		زياد سعود بيطار	

الشمال 2 - الضنية - طرابلس

العزم	القرار المستقل	الكرامة الوطنية	المجتمع المدني المستقل	المستقبل للشمال	قرار الشعب	كلنا وطني	لبنان السيادة
جهاد علي يوسف	عبد السلام احمد طراد	جهاد مرشد الصمد	ايمن عمر جمال	سامي احمد شوقي	احمد محمد	داني محمود	اسامة نديم امون
محمد احمد طلال الفاضل	علي فاروق الصمد	عادل محمد كاظم زريقة	سماح يحي العرجه	فتفت	شندب	عثمان	راغب محمد فيصل رعد
كاظم صالح خير	محمد محمود الحاج احمد	رفلي انطون دياب	عبدالله عبد القادر الرفاعي	قاسم علي عبد العزيز	علي مصطفى هرموش	احمد مصطفى الدهيبي	وليد محمد المصري
نقولا كميل نحاس	محمد مصباح عوني احدب	طه عطفت ناجي	فادي بيكار الجمل	عثمان محمد علم الدين	كمال محمد صالح الخير	فرح ابراهيم عيسى	جورج نقولا الجلاد
رشيد ابراهيم المقدم	ناريمان هلال الجمل	عبدالناصر عبد العزيز المصري	جمال نصر الدين حمرا البدوي	نعمه جرجس محفوض	نسطاس وليم الكوشاري	مالك فيصل مولوي	اشرف احمد ريفي
محمد انس عبد الله نديم الجسر	وسيم علي علوان هشام رياض ابراهيم	فيصل عمر كرامي محمد صفوح احمد	هبه عصام نجا حسان حسن خليل	ديما محمد رشيد الجمالي	خالد كامل روميه محمود عبد الكريم	محمد منظر اشرف معاليقي	خالد عمر تدمري علي عبدالحليم الايوبي
راشد سلطان محمد نجيب عزمي	انطوان روفايل خليفه	عصمت شريف يكن احمد محمود عمران		سمير عدنان الجسر شادي غسان نشابه	شحاده طوني فريد	ناريمان عادل الشمعه	محمد كمال الدين سلهب
ميقاتي مرفت محمد فضل الهوز				محمد عبد اللطيف كباره	ماروني	واثق عبد الرزاق المقدم	محمد وليد عبد القادر قمر الدين
علي احمد درويش جان بدوي عبيد				وليد محمود الصوالحي		يحي كمال مولود زين الدين نور الدين ديب	بدر حسين عيد حليم نعيم زعني
				ليلى حسن شحود جورج طانيوس البكاسيني			

الشمال 3 - البترون - الكورة - بشري - زغرتا

الشمال القوي	كلنا وطني	معا للشمال ولبنان	نبض الجمهورية القوية
جبران جرجي باسيل	انطون حبيب الخوري حرب	بطرس حرب	سامر جورج سعادة
نعمه ابراهيم ابراهيم	ليال سمعان بو موسى	سليم سعاده	فادي يوسف سعد
جورج نعيم عطا الله	بسام نديم غنطوس	عبدالله الزاخم	البر جميل اندراوس
غريتا حبيب صعب	فدوى فايز ناصيف	فايز غصن	جورج موسي منصور
نقولا بك فؤاد بك غصن غصن	ادمون مخائيل طوق	اسطفان الدويهي	فادي عبدالله كرم
جورج بدوي بطرس	موريس رومانوس الكوره	سليم بك كرم	جوزاف جرجس اسحق
سعيد يوسف طوق	انطوان يوسف يمين	طوني فرنجية	ستريدا الياس طوق
بيار جرجس رفول	انطونيا رامز غمره	روي عيسى الخوري	قيصر فريد معوض
جواد سيمون بولس	رياض سركيس غزاله	ملحم جبران طوق	ماريوس بطرس البعيني
ميشال رانيه معوض			ميشال باخس الدويهي

الجنوب 2 - صور - قرى صيدا

الامل والوفاء	معا نحو التغيير
حسين سعيد جشي	احمد محمد سعيد مروه
علي يوسف خريس	رائد جعفر عطايا
عناية محمد عز الدين	عبدالناصر حسن فران
نواف محمود الموسوي	لينا حسن الحسيني
ميشال حنا موسى	وسام نبيه الحاج
علي عادل عسيران	رياض سعيد الاسعد
نبيه مصطفى بري	

بيروت 1

الوفاء لبيروت	بيروت الاولى	بيروت الاولى القوية	كلنا وطني	نحنا بيروت
انطوان جوزف قلايجيان	اوديس بغوص داكسيان	الكسندر ابراهام ماطوسيان	بوليت سيراكان ياغوبيان	سيبوه يغيا مخجيان
جينا جميل الشماس	الينا نيشان كلونسيان	سبوح اوهانس قالباكيان	لوري قره بت حيطايان	سيرج بارج طورسركيسيان
روبير عبدو الابيض	كارول نورا خاتشيك بابكيان	هاكوب ماردبروس همبارسوم ترزيان	ليفون هوسب تلفزيان	رفيق جبرائيل بازرجي
روجه امال الشويري	جان ارشاك طالوزيان	ساره اغوب جوخاداريان	يوركي موريس تيروز	ميشيل جبران تويني
	رياض امين عاقل	انطوان قسطنطين بانو	جمانة عطاالله سلوم	جورج ريمون صفير
	عماد نعيم واكيم	نقولا ايلي شماس	زياد ريمون عبس	
	ميشال بيير فرغون	نقولا موريس صحناوي	لوسيان جرجس بورجيلي	
	نديم بشير الجميل	مسعود جوزف الأشقر	جيلبير جورج ضومط	

بيروت 2

البيارتة المستقلين	المستقبل لبيروت	المعارضة البيروتية	بيروت الوطن	صوت الناس
فادي بهنان زرازير	باسم الدكتور رمزي الشاب	زينه شوقي منصور	دلال حليم الرحباني	نبيل رياض السبعلي
اندريا سمير الزهيري	فيصل عفيف الصايغ	بشاره نعيم خير الله	سعيد علي حلبي	هاني رامز فياض
ليون سورين سيوفي	نزيه نقولا نجم	اكرم محمد سنو	جورج غسان شقير	عمر نجاح واكيم
خالد ابراهيم حنقير	تمام صائب بك سلام	زياد غازي عيتاني	بشار حسين قوتلي	ابراهيم محمد الحلبي الدلال
خالد سعيد ممتاز	ربيع محمد حسونه	صفيه معروف ظاظا	سعد الدين نمر الوزان	حنان احمد عثمان
عبد الرحمن خضر الغلاييني	رولا نزار الطبش	عامر احمد اسكندراني	صلاح الدين يوسف سلام	ژلى توفيق الحوري
عبد الكريم حسين عيتاني	زاهر وليد عبدو	ياسين معروف قدادو	عماد مدحت الحوت	فاتن فيصل زين
وليد شفيق شاتيلا	سعد الدين رفيق الحريري	لينا محمد علي حمدان	محمد نبيل عثمان بدر	فراس عبد الرحمن منيمنه
جهاد علي حمود	نهاد صالح المشنوق		مصطفى بشير بنبوك	يوسف عبد القادر الطبش
وسام سعيد عكوش	علي كمال الشاعر		ابراهيم محمد مهدي شمس الدين	نعمت هاشم بدر الدين
	غازي علي يوسف		سلوى ايوب خليل	

كرامة بيروت	كلنا بيروت	لبنان حرزان	وحدة بيروت
رجا رفيق الزهيري	نهاد سليم يزبك	نديم قزحيا قسطه	ادكار جوزف طرابلسي
مخايل بهاء مخايل	زينه نبيه مجدلاني	زينة كمال منذر	عدنان خضر طرابلسي
جهاد حسن الاحمد مطر	ابراهيم حسن منيمنة	خليل اميل برمانه	عمر عبد القادر غندور
حنان عدنان الشعار	حسن فيصل سنو	رنا محمد سمير الشميطلي	محمد امين انور بعاصيري
خالد محمود حمود	فاطمه احمد مشرف	سعد الدين حسن خالد	امين محمد شري
خلود موفق الوتار	مروان وليد الطيبي	عصام بشير برغوت	محمد مصطفى خواجه
محمد خير صالح القاضي	ندين محمود عيتاني	فؤاد مصطفى مخزومي	
محمد نبيل شاتيلا	ناجي حسين قديح	محمود عبد القادر كريدية	
علي حسين سبيتي		معروف محمود عيتاني	
		يوسف محمد بيضون	

دليك الناخب
فيكّ «تأكّس» وتصوّت «صح»

مَن اقترع في آخر انتخابات نيابيّة، قبل تسع سنوات، سيجد في الانتخابات المقبلة آليات اقتراع مختلفة عمّا عهده سابقاً. لا يوجد شيء اسمه «تشطيب» هذه المرّة. مثلاً، كما يُمنع كتابة أسماء لغير المرشحين، بل يمنع كتابة أي اسم أو حرف أصلاً. فالأسماء مكتوبة سلفاً، وبالتالي فالكتابة محصورة بوضع إشارة «x» أو إشارة «✓» حصراً وذلك تحت طائلة عدّ ورقة الاقتراع ملغاة. أمّا أين وكيف توضع الإشارة، وعلاقة المقترع بالورقة في تلك اللحظات خلف العازل، فلا تقلّ شروطها أهميّة لناحية احتساب الصوت من عدمه. لن يجد الناخب هذه المرّة مَن يزوّده بورقة الاقتراع خارج المركز. لن يكون هناك مَن يُضلّله، أقلّه ورقيّاً. كثيرة هي التفاصيل الواردة في قانون الانتخابات، إضافة إلى تعاميم وزارة الداخلية الملحقة، والتي من دون التقيّد بها سيذهب الصوت في الفراغ. هنا مجمل لأبرز الخطوات التي ينبغي على الناخب معرفتها قبل التوجّه إلى مركز الاقتراع، تحت طائلة المسؤوليّة.

محمد نزال

ـ تُفتح صناديق الاقتراع يوم الأحد في 6 أيار المُقبل من الساعة 7 صباحاً إلى الساعة 7 مساءً.

ـ لا يَقترع من هم دون الـ21 عاماً من اللبنانيين.

ـ عند دخول الناخب إلى قلم الاقتراع، يقوم رئيس القلم بالتثبّت من هويته، استناداً إلى بطاقة هويته اللبنانيّة أو جواز سفره اللبناني العادي الصالح. وعند وجود اختلاف مادي في بين بطاقة الهوية أو جواز السفر من جهة ولوائح الشطب من جهة أخرى، فعندها يعتد برقم بطاقة الهوية أو برقم جواز السفر.

ـ لا يحق للناخب أن يأتي بورقة اقتراع من عنده، بل يتسلم الورقة المخصصة لذلك داخل قلم الاقتراع، وهي نموذج خاص حدّدته وزارة الداخلية.

ـ تتضمن أوراق الاقتراع الرسمية أسماء جميع اللوائح وأعضائها في الدائرة الانتخابيّة، كما تتضمن المواصفات المحددة في النموذج: لون اللائحة واسمها ومربعاً فارغاً مخصصاً لكل واحدة منها، الاسم الثلاثي لكل مرشح ومذهبه والدائرة الصغرى الذي يترشح عنها. كذلك توضع إلى جانب اسم كل مرشح صورة شمسية له وإلى جانبها مربع فارغ يخصص لممارسة الناخب حقه في الإدلاء من ضمن اللائحة بصوته التفضيلي.

ـ بعد تثبت هيئة القلم من أن اسم الناخب وارد في لوائح الشطب العائدة للقلم، يزوّد رئيس القلم الناخب بورقة الاقتراع، وذلك بعد أن يوقّع مع الكاتب على الجانب الخلفي من الورقة وبظرف ممهور بالخاتم الرسمي بعد توقيعه عليه، ويطلب إليه التوجه إلزامياً إلى وراء العازل لممارسة حقه الانتخابي بحرية، وذلك تحت طائلة منعه من الاقتراع.

ـ توضع علامة «X» في المربع المخصص للائحة المختارة، كما يجوز استخدام علامة «✓» أيضاً، والأمر عينه ينطبق على مربع المرشح التفضيلي.

ـ لكل ناخب أن يقترع للائحة واحدة من بين اللوائح المتنافسة، ويحق له الاقتراع بصوتٍ تفضيلي واحد لمرشح من دائرته الانتخابية الصغرى من ضمن اللائحة التي يكون قد اختارها.

ـ في حال لم يقترع الناخب بصوت تفضيلي يبقى اقتراعه صحيحاً، وتحتسب فقط اللائحة. أما إذا أدلى بأكثر من صوت تفضيلي واحد ضمن اللائحة، فلا يحتسب أيّ صوت تفضيلي وتحتسب اللائحة وحدها.

ـ في حال اقترع الناخب للائحة وأدلى بصوت تفضيلي ضمن لائحة أخرى، أو ضمن لائحة عن دائرة صغرى أخرى غير الذي ينتمي إليها، فلا يُحتسب أي صوت تفضيلي وتحتسب اللائحة وحدها.

ـ في حال لم يقترع الناخب لأي لائحة

نموذج رسمي للائحة المطبوعة سلفاً لناخبي قضاء جبيل في دائرة جبل لبنان الاولى

ـ تعدّ باطلة كل ورقة تشتمل على أيّ علامة إضافية، غير تلك المحددة، كما تعدّ باطلة كل ورقة اقتراع غير رسمية. وعلى رئيس القلم ضم الأوراق الباطلة إلى المحضر بعد أن توقّعها هيئة قلم الاقتراع وتذكر فيه الأسباب الداعية إلى الضم، على أن يحسم عددها من مجموع عدد المقترعين.

ـ تعتبر الأوراق التي لم تتضمن أي اقتراع للائحة وللأصوات التفضيلية أوراقاً بيضاء، لكن تحتسب من ضمن عدد أصوات المقترعين المحتسبين.

ـ لا يحق للناخب أن يضيف أو يشطب أيّ اسم على الورقة الرسمية

> **لا يحقّ للناخب أن يضيف أو يشطب أيّ اسم على الورقة الرسمية تحت طائلة الإلغاء**

وأدلى بصوتٍ تفضيلي ضمن لائحة واحدة، تحتسب اللائحة والصوت التفضيلي.

ـ في حال اقترع الناخب للائحة معينة وأعطى صوتاً تفضيلياً لمرشح فيها، كما أعطى صوتاً تفضيلياً ثانياً لمرشح على لائحة أخرى، عندها لا يحتسب أي صوت تفضيلي وتحتسب اللائحة فقط (هذه الفقرة الأخيرة هي بحسب تعميم خاص صادر عن وزارة الداخلية في نيسان الماضي).

ـ يتقدم الناخب من هيئة القلم ويبيّن لرئيسها أنه لا يحمل سوى ورقة اقتراع واحدة مختومة مطوية، فيتحقق رئيس القلم من ذلك، من دون أن يمس الورقة، ويأذن له بأن يضعها بيده في صندوق الاقتراع.

ـ على رئيس القلم أن يتأكد من أن الناخب قد اختلى بنفسه في العازل، تحت طائلة منعه من الاقتراع. ويمنع على الناخب إشهار ورقة الاقتراع عند خروجه من العازل.

ـ يثبت اقتراع الناخب بتوقيعه على لوائح الشطب وبوضع إشارة خاصة على إصبعه (حبر)... على أن تكون هذه الاشارة من النوع الذي لا يزول الا بعد 24 ساعة على الأقل، ويمنع أي ناخب يكون حاملاً هذه الاشارة على إصبعه من الاقتراع مجدداً.

تحت طائلة الإلغاء.

ـ وضع ورقة الاقتراع في الظرف، ويخرج الناخب من خلف العازل لوضعها في صندوق شفاف، وعندها يوقّع إلى جانب اسمه على لوائح الشطب ويلوّن الإبهام بالمادة الملونة (الحبر الخاص)... بعدها، يعيد رئيس القلم للناخب بطاقة هويته أو جواز سفره.

ـ يعتبر التصويت لاغياً: إذا كان الظرف يحوي علامة تعريف أو إساءة إلى اللائحة أو أيّ اسم من المرشحين. إذا لم يحمل الظرف الذي توضع فيه ورقة الاقتراع الختم الرسمي. إذا لم يكن الظرف يحمل توقيع رئيس القلم. إذا كانت ورقة الاقتراع تحمل أي علامة إضافية غير تلك المحددة سابقاً. كذلك يجب استخدام الأقلام الموضوعة خلف العازل حصراً لوضع الإشارات على أوراق الاقتراع، ولا يجوز استخدام أقلام أخرى تحت طائلة عدّ الصوت لاغياً.

ـ لا يحق للناخب أن يوكل إلى أحد غيره ممارسة حق الاقتراع، لكن يحق لذوي الاحتياجات الخاصة الذي يحتاجون إلى من يساعدهم في الاقتراع أن يستعينوا بشخص آخر، ولو من بين الناخبين، لمعاونتهم، على أن يتأكد رئيس القلم من أنهم اختاروا بملء إرادتهم.

ـ بما أنّ بعض من يحق لهم الاقتراع لم يعمدوا منذ سنوات إلى تجديد بطاقة الهوية، لا سيما لجهة إضافة الصورة على البطاقة أو تحديثها، فإنّه يُسمح لهم بالاقتراع بعد التأكد من أرقام بطاقاتهم المدونة في لائحة الشطب، كما يجب أن يكون في حوزة الناخب في هذه الحالة إخراج قيد جديد في حال عدم إدراج رقم بطاقة الهوية على لائحة الشطب (بحسب تعميم من وزير الداخلية صدر في نيسان الماضي).

مشهديّات انتخابيّة:

ـ عند باب غرفة الاقتراع، سيكون من المرجّح وجود صف من الناخبين، الذين ينتظرون دورهم للاقتراع، مع وجود عناصر من قوى الأمن الداخلي ينظّمون عملية الدخول تبعاً لتعليمات رئيس القلم.

ـ عند الباب سيتم التأكد من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي من أن أصابع الناخبين غير مدموغة بالحبر، وأنهم يحملون بطاقات الهوية أو جوازات السفر اللبنانية الصالحة.

ـ داخل الغرفة، سيرى الناخب هيئة القلم المؤلفة من رئيس القلم ومساعدين اثنين، ويكون أمامهم صندوق الاقتراع ولوائح الشطب.

ـ سيكون رئيس القلم، وهو في عمله هذا يعتبر موظفاً حكومياً (عادة هو أستاذ تعليم رسمي)، أعلى سلطة داخل غرفة الاقتراع... ويشرف على سلامة الاقتراع وفق القانون، ولا يحق لعنصر قوى الأمن دخول القاعة إلا بأمر منه.

ـ سيجد الناخب في الغرفة، في مقابل هيئة القلم، عدداً من مندوبي المرشحين والمراقبين، وكذلك مراسلين من وسائل الإعلام.

ـ سيكون شكل العازل نصفيّاً، حيث يضع الناخبون الإشارات على ورقة الاقتراع، فيظهر الجزء الأعلى من جسد الناخب فيما لا تظهر يداه، وذلك عكس الدورات السابقة الذي كان يختفي الناخب تماماً خلف ستارة.

ـ ليس على الناخب أن يشغل باله في مسألة انقطاع التيار الكهربائي داخل مركز الاقتراع، لأن كلّ مركز مزوّد بمولّد كهربائي ليعمل فوراً في حال حصول انقطاع للتيار عند التصويت (وكذلك أثناء عمليات فرز الأصوات ليلاً، على ما تؤكّد وزارة الداخليّة).

هيئة الإشراف تشمّر عن زنودها

ابتداء من صباح يوم السبت في الخامس من أيار وحتى موعد إقفال صناديق الاقتراع، يوم الأحد في السادس من أيار، ستنصرف هيئة الاشراف على الانتخابات، بالتعاون مع «الخط الساخن» في وزارة الداخلية الى مراقبة التزام مؤسسات الإعلام على اختلافها بفترة الصمت الانتخابي التي تبدأ منتصف ليل الجمعة ـ السبت وتستمر حتى موعد إقفال صناديق الاقتراع. ومن خلال شاشات تلفزة و«لابتوبات»، في مقرها في «أريسكو بالاس»، تعتزم هيئة الإشراف على الانتخابات مواكبة عمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وتغطيتها لليوم الانتخابي الطويل. وهي «لن تتردد في قطع بث أي برنامج أو طلب وقف نشر أي مادة مخالفة للقانون حتى ولو كان على الهواء مباشرةً»، كما يؤكد أحد أعضاء الهيئة لـ«الأخبار» ملوّحاً باتخاذ إجراءات جدية بحق المخالفين، قائلاً «هذه المرة ناويين نقارع».

وحول ما إذا كانت الهيئة تمتلك الإمكانيات التي تؤهلها القيام بدورها، قال عضو الهيئة «تم تزويد مكاتب الهيئة بشاشات تلفزة على عدد المحطات المحلية، وهناك فريق عمل مهمته مراقبة وتسجيل المخالفات. وبناءً عليه، سيتم اتخاذ الإجراءات بحق الوسيلة المخالفة والتي تصل إلى حد التغريم أو تحويلها الى محكمة المطبوعات أو وقف البرنامج المخالف فوراً».

(الأخبار)

كلمات

الأخبار al-akhbar

www.al-akhbar.com

السبت 5 أيار 2018 العدد 3459

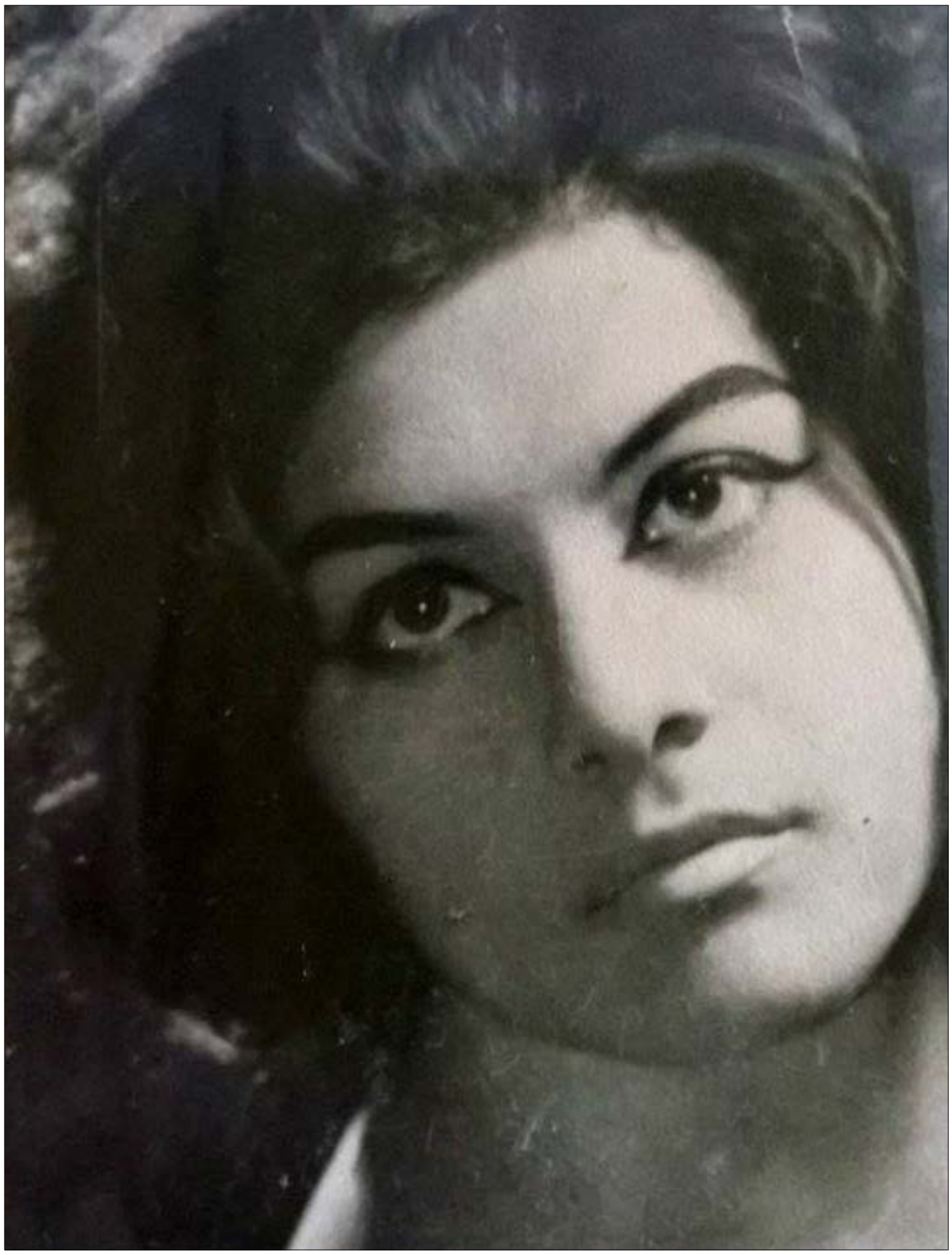

عنايات الزيات
بحثًا عن «الكاتبة المنتحرة»

أحمد شوكت

في عام 1963، ابتلعت عنايات الزيات علبة حبوب منومة كاملة معلنةً احتجاجها على العالم بالانتحار. لم يكن معروفاً عنها وقت انتحارها قبل أن تبلغ الثلاثين، سوى أنّها الصديقة الحميمة للفنانة نادية لطفي، وأنها تكتب القصة القصيرة، ونشرت بعض المحاولات. لم يكن انتحارها يهم أحداً وقتها، ولم يسأل أحد عن الأسباب. بعد أربع سنوات، تحديداً عام 1967 عادت عنايات إلى الضوء لبعض الوقت بعدما أصدرت «دار الكاتب العربي للطباعة والنشر» روايتها الوحيدة «الحب والصمت» بمقدمة للدكتور مصطفى محمود. قدمت الرواية «قصة نضال جسور من أجل الحرية» بحسب تعبير محمود أمين العالم، واعتبرتها لطيفة الزيات «وثيقة اتهام للبشرية، اتهام للإنسان الذي يطوي يده بعد طول ابتهال ويتحسر في سجن الصمت». لم يتوقف النقاد كثيراً أمام الرواية، أو أمام تجربة صاحبتها، إذ صدرت الرواية قبل شهرين من هزيمة يونيو 67. منذ سنوات، اكتشفت الشاعرة المصرية إيمان مرسال «الحب والصمت» على سور الأوزبكية للكتب المستعملة. صارت الزيات هاجساً لدى صاحبة «ممر معتم يصلح لتعلم الرقص»، ليتحول الهاجس إلى رحلة بحث تقتفي فيه أثر الكاتبة المنتحرة بسبب «زواج فاشل»، و«رفض كل دور النشر روايتها لتشعر بصدمة أسكتتها تماماً عن الكلام والقراءة والكتابة، ثم تبدأ في الانعزال وتغلق على نفسها الأبواب».

وكما فعلت في كتابها «كيف تلتئم: عن الأمومة وأشباحها»، تتنقل مرسال بين أنواع أدبية مختلفة؛ من حوارات مع مَن عرفوا الزيّات في حياتها إلى البحث في أرشيف المرحلة، ومن قراءات للرواية إلى تخيّل فانتازي لشخصيّة الزيّات لو كانت حيّة في زماننا. لا تكتب مرسال قصة حياة، بقدر ما تطرح أسئلة عن التاريخ الأدبي، والخطابات المهيمنة على كتابة المرأة في لحظتها التاريخية. يصدر الكتاب قريباً عن «دار الكتب خان»، مصحوباً بطبعة جديدة من رواية «الحب والصمت». (الصورة من أرشيف إيمان مرسال)

قضية اي لوثة اصابت مثقفي فرنسا؟ في موطن إميل زولا، وجان بول سارتر، الذي لفّ العالم مفهوم «سلطة المثقف» بوصفها صمّام امان اخلاقي في مواجهة كل اشكال الظلم والاستبداد والتفرقة العنصرية؟ لم تعد القضايا والإشكاليات المجتمعية، التي تؤرّق الناس وتشغل الرأي العام، تجند رجال ونساء الفكر والثقافة والفن، ليقفوا جميعاً، على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم، في صف واحد: هو صف الضحايا والمسحوقين والمستضعفين، ايا كانت اصولهم ودياناتهم والوان بشرتهم. خلافاً للتقليد الثقافي الباريسي العتيد الذي صقلته النضالات الطليعية والتجارب الثورية، على مدى قرون، منذ ثورة 1789 إلى انتفاضة ايار/ مايو 1968، لم يعد لدى مثقفي اليوم في فرنسا القدر ذاته من التجرد والتعالي عن المصالح الضيقة والحسابات النفعية العابرة، من اجل تغليب الموقف الاخلاقي على اي انتماءات او ميول فكرية او حزبية او دينية. فقد سيطرت على المشهد الثقافي الفرنسي نخبة من «الرجعيين الجدد»، الذين باتَ شغلهم الشاغل استغلال وتوظيف اي قضية او ظاهرة او إشكالية من شأنها ان تشغل الرأي العام او تثير اهتمامه، من اجل تلميع صورتهم والترويج لأطروحاتهم الفكرية المغرقة في الفردانية والتعالي والعداء لكل ما هو مغاير او مناوئ لنظرية «التفوق الحضاري» لـ«الرجل الابيض» الغربي.

باريس ــ **عثمان تزغارت**

رهاب الإسلام وطيف إسرائيل في صلب النقاش المحتدم

عن تلك «الضحالة الفكرية»* التي أنجبت «الرجعيين الجدد»

في الرابع من نيسان (أبريل) الماضي، ضجّ الرأي العام الفرنسي بجريمة بشعة تمثلت في اغتيال عجوز يهودية في الخامسة والثمانين، تدعى ميراي كنول، على يد شاب فرنسي من أصول عربية تعرض لغسيل دماغ من قبل جماعة إسلاموية متطرفة، واعترف في التحقيق أنه قام بالاعتداء على تلك العجوز، ورميها من نافذة شقتها في الطابق الخامس من عمارة شعبية في الدائرة الثالثة عشر من باريس، فقط لكونها يهودية، ولأن اليهود، كما تم تلقينه، هم «أعداء الله»!

شكلت تلك الجريمة، التي جسّدت رهاب عداء السامية في أبشع صوره وأكثرها دموية، صدمة كبيرة للمجتمع الفرنسي. سارعت جمعيات من مختلف المشارب والتوجهات، بما فيها جمعيات ثقافية ودينية تمثل الجاليات المسلمة في فرنسا، إلى تنظيم «مسيرة بيضاء» عارمة تنديداً بمثل هذه الأعمال الجبانة. لكن النخب الثقافية شذّت عن ذلك الإجماع. بدل اتخاذ موقف أخلاقي بشجب تلك الجريمة، على غرار أي اعتداء ذي طابع عنصري أو عرقي، سعى كل فريق لاستغلالها من أجل ضرب خصومه، مما حوّل القضية إلى مطية لتراشق التهم، عبر العرائض والبيانات المضادة، بين «الرجعيين الجدد» و«مثقفي اليسار»، وبين «العلمانيين» وأنصار «التعايش الطائفي».

عوض تثمين حالة الإجماع التي حققتها «المسيرة البيضاء» ضد جريمة اغتيال ميراي كنول، وقد سار خلالها عشرات الآف الفرنسيين، من مختلف الأصول والأعراق والديانات، جنباً إلى جنب، تنديداً بالجرائم العنصرية والمعادية للسامية، تفتقت عبقرية «الرجعيين الجدد»، الذين بسطوا هيمنتهم على المشهد الثقافي والإعلامي الفرنسي، عن عريضة غريبة تعبق بالمكارثية والإسلاموفوبيا أطلقوا عليها تسمية «بيان ضد عداء السامية الجديد».

بعد دبيباجة سعت لتدثر بعباءة القيم الجمهورية، من منطلق أن «محاربة عداء السامية ليست قضية اليهود وحدهم بل هي قضية الجميع»، سرعان ما انساق البيان منذ فقرته الثانية نحو منزلقات المكارثية والإسلاموفوبيا، من خلال التشهير باليسار الراديكالي المعادي للصهيونية، والتحريض ضد الجاليات المسلمة الفرنسية.

لم يتردد البيان، الذي حمل تواقيع 300 شخصية ثقافية وفنية وسياسية، في مقدمها أقطاب تيار «الرجعيين الجدد» (باسكال بروكنير، برنار هنري ليفي، آلان فينكلكروت، فيليب فال...)، في وصف الاعتداءات ذات الطابع المعادي للسامية التي تشهدها فرنسا بأنها «تطهير عرقي يجري على نار هادئة»، واضعاً على قدم المساواة «عداء السامية التقليدي ذي النزعة اليمينية المتطرفة» وما أسماه «عداء السامية الجديد الذي برز لدى قطاع من اليسار الراديكالي الذي يتخفى وراء معاداة الصهيونية من أجل إظهار قتلة اليهود على أنهم ضحايا»!

ثم لم تلبث هذه النبرة المكارثية أن أفسحت في المجال لشطط الإسلاموفوبيا، من خلال محاولة إسقاط مسؤولية جريمة اغتيال ميراي كنول على عموم المسلمين في فرنسا، ليخلص البيان إلى القول أن «عداء السامية ذا النزعة المسلمة هو أكبر تهديد يلقي بثقله على الإسلام في القرن الحادي والعشرين»!

لتحرير الإسلام من هذا «الثقل»، استعان البيان بعدد من الأئمة والمثقفين المسلمين المعروفين بمداهنتهم للأوساط الصهيونية الفرنسية (الإمام حسن شلغومي، المقرئ محمد علي قاسم، الروائيان بوعلام صنصال ووليد الحسيني...)، ليطالب المرجعيات الدينية المسلمة بـ «إبطال العمل بالسور القرآنية التي تنادي بقتل ومعاقبة اليهود والمسيحيين وغير المؤمنين، حتى لا يعود بإمكان أي مؤمن أن يستند إلى نص مقدس لارتكاب جريمة»!

من خلال هذا المنزلق التعميمي، تعمد البيان إسقاط مسؤولية جريمة فردية، ارتكبها شاب متطرف محدود الثقافة الدينية، على عموم المسلمين، وعلى النصوص القرآنية بحد ذاتها، من خلال قرن الإيمان بالعنف. أمر وجدت فيه الجمعيات ذات التوجهات الإسلاموية الفرنسية، فرصة سانحة للتنصل من المساءلة عن مسؤوليتها الأخلاقية في الزج بقطاعات واسعة من أبناء الجاليات المسلمة ـ الذين يتطلعون لإعادة اكتشاف هويتهم الدينية ـ في براثن التطرّف، وتأييدهم ضد البيئة الاجتماعية الفرنسية التي ولدوا وتربوا في كنفها.

ارتفعت أصوات العديد من الشخصيات الدينية، وبالأخص تلك المنضوية في «جمعية مسلمي فرنسا»، وهي التسمية الجديدة لـ «اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا»، التابع للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، للاحتجاج بأن موقّعي البيان ضد عداء السامية الجديد ينادون بـ «تحريف القرآن وحذف بعض سوره». كلام يفتقد الدقة، لأن البيان لم يطالب بحذف سُوَر من القرآن، بل اقترح إعمال مشرط الاجتهاد فيها، من قبل المرجعيات الدينية المسلمة، لإبطال العمل بها، على غرار نصوص قرآنية أخرى لم يعد معمولاً بها، كتلك التي تبيح العبودية مثلاً.

لا يخفى على أحد، بالطبع، أن هذا المطلب ليس سوى كلمة حق يراد بها باطل، إذ لا يهدف «الرجعيون الجدد» الفرنسيون للإسهام في إصلاح الفكر الديني الإسلامي، بل للترويج بأن القرآن يحرض على العنف وعداء السامية على غرار كل أشكال العنصرية الأخرى من دون استثناء»، حملت هذه العريضة المضادة بشدة على «البيان ضد عداء السامية الجديد»، معتبرة أن «المغالطات التي تضمنها، تصب في تغذية عداء السامية الذي يزعم (البيان) محاربتها». وشددت العريضة المضادة على أن «أعمال العنف ذات الطابع المعادي للسامية التي استعادت نشاطها حالياً، على رغم بشاعتها التي لا تطاق، لا يمكن مقارنتها بالمحرقة أو وصفها بالتطهير العرقي».

وأضافت العريضة أن «اتهام اليسار المعادي للصهيونية، الذي كان على الدوام في طليعة كل المعارك ضد العنصرية، بأنه يمثل شكلاً جديداً من عداء السامية، لا يعدو أن يكون أكذوبة فاضحة»، مشددة على أن «وصم من ينتقدون الاستيطان الإسرائيلي وحكومته ذات النزعة اليمينية المتطرفة بأنهم معادون للسامية يشكل تلفيقاً لا يجوز السكوت عنه».

واعتبرت العريضة أنه «في الوقت الذي تتزايد الاعتداءات ضد الفرنسيين ذوي الأصول المغاربية والأفريقية وضد الروم (الغجر)، ويشهد النقاش السياسي العام تنامياً للخطابات التي تمارس التفرقة بحق المهاجرين أو اللاجئين، وتحرراً للإنسان في التعبير عن الأفكار العنصرية ومعاداة الأجانب والإسلاموفوبيا، من دون أي عقدة، من الضروري التعبير عن رفضنا لمفهوم المسؤولية الجماعية، سواء تعلق الأمر بشعب أو جالية أو طائفة دينية، والتذكير بأن الضحايا الأول لداعش وزبانيته هم في المصاف الأول من شعوب الدول العربية والأفريقية والمسلمة».

وختمت العريضة بإدانة صريحة للبيان ضد عداء السامية الجديد، بوصفه نصاً «يرى في كل مسلم أصولياً محتملاً، ويحرض ضده النقمة الشعبية، مشترطاً منه الولاء الثقافي (للغرب)، والتنصل من معتقداته الدينية».

* العبارة مستعارة من توصيف المفكر الفرنسي ايمانويل تود

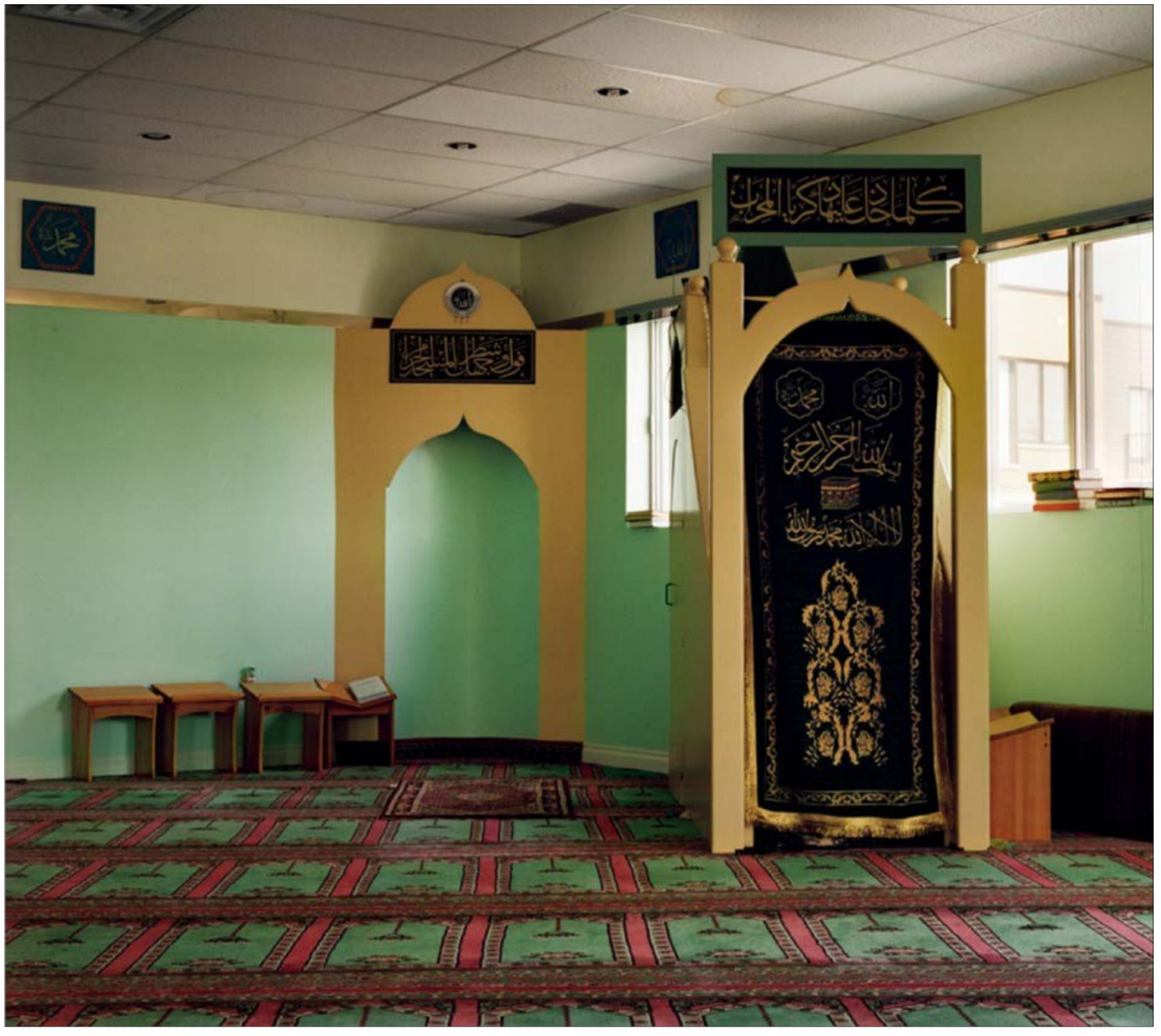

من سلسلة «مصلى» للجزائري فيصل بغريش (فوتوغرافيا ـ 60 × 75 سنتم ـ 2010)

> لا يهدف «الرجعيون الجدد» للإسهام في إصلاح الفكر الديني الإسلامي، بل للترويج بأن القرآن يحرض على العنف وعداء السامية

بالأرقام

أشارت إحصائيات أعدتها اللجنة الوزارية لمحاربة العنصرية ومعاداة السامية إلى أن أعمال العنف الناجمة عن الإسلاموفوبيا تزايدت في فرنسا بمقدار ثلاثة أضعاف، منذ هجمات باريس الإرهابية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، إذ ارتفعت أعداد الاعتداءات التي تستهدف المسلمين بمقدار 223 في المئة، بمعدل 429 اعتداء سنوياً. بينما سجلت الاعتداءات العنصرية بشكل عام زيادة مقدارها 17,6 في المئة، لتصل إلى 797 اعتداء سنوياً. أما العنف ذو الطابع المعادي للسامية، فقد سجل، خلال الفترة ذاتها، تراجعاً طفيفاً بمقدار 1,8 في المئة. لكن الاعتداءات المعادية للسامية تبقى الأكثر عدداً في فرنسا، بما معدله 806 هجمات سنوياً.

ترجمة

بيت العائلة استضاف لوركا وخمينيث وغابرييلا ميسترال

دولسي ماريا لويناز... أخذتَ معك المصباح، لكنّ الضوء معي

ترجمة وتقديم **الخضر شودار**

لم تعرف الشاعرة الكوبية دولسي ماريا لويناز (1902 - 1997) شهرتها إلا بعد تكريمها بجائزة «سرفنتاس» الإسبانية للآداب عام 1992 وهي في التسعين من العمر. الجائزة التي كانت قد منحت قبلها للكاتب الكوبي البخو كاربانتيي، فالتفّ حولها الفضوليون من صحافيين وكتّاب وسينمائيين ومترجمين بعد أكثر من ثلاثين عاماً في العزلة، منذ قيام الثورة في 1959. كانت قد قررت البقاء في كوبا، ولم تغادر بيتها في هافانا. أما زوجها، فقد ترك كوبا عام 1961 وعاد إليها بعد أحد عشر عاماً. ولدت دولسي لأب عسكري برتبة جنرال حارب لأجل استقلال كوبا عن إسبانيا. كانت أمّها ماريا عازفة بيانو. ستكتب دولسي روايتها الوحيدة «حديقة» عن حياتها في بيت العائلة الذي سيزوره عام 1930 ضيوف من أمثال لوركا، وخمينيث، وغابرييلا ميسترال.

تلقت معظم تعليمها في البيت ولم تدخل المدارس الحكومية حتى عام 1927 لدراسة الحقوق في جامعة هافانا. وكانت قد قامت برحلات مع العائلة في أميركا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط، بخاصة رحلتها إلى تركيا وسوريا وفلسطين وليبيا ومصر التي تركت فيها وفي شعرها أثراً عميقاً. دعيت لتحاضر في جامعة هارفرد عام 1952. تضمّ أعمالها على مدار حياتها رواية واحدة ومقالات ومحاضرات متفرقة وبعض الكتب الشعرية: «أبيات» (1920 - 1938)، «قصائد بلا عناوين» (1953)، ومجموعة من 124 قصيدة نثر. وكانت قد سئلت بماذا تنصحين الشعراء الشباب فقالت: «إقرأ أكثر واكتب أقل».

لك أحنجة، وليس لي. ترفرف في الهواء كفراشة، فيما أرحل لأتعلم من كل مسالك الأرض معنى أن أكون حزينة.

■■■

مرات، شيء ما رهيف وعميق يحدث حين تلتفتين وتنظرين خلفك إلى طريق الرحلة الذي قطعت.

الطريق الذي لم تتركي عليه أثراً لخطواتك، حيث الحياة كلها وراءك.

■■■

أنت إذن لا تريد أن ترى الوردات التي تكبر لأنك تنظر إليها، أنظر على نفسي الرماد. فأنا من بعيد، رمادية وباردة، كلّي رماد. لكنّك حين تمر بقربي أرتبك خوفاً من أن تخونني الحديقة، في العطر الفاغم...

■■■

لا أنادي على اسمك أبداً، لكنك في داخلي كأغنية في حنجرة سنونوة حتّى وهي صامتة لا تغني.

■■■

أنا منحنية على صورتك كتلك المرأة التي رأيتها بعد الظهيرة تغسل ثيابها في النهر...

■■■

حتى في طريقة نسيانك، هناك شيء جميل. ظننت أن كل نسيان مظلم، لكن نسيانك أنت مضيء، كوهج عظيم. كفجر يكنس النجوم كلها.

■■■

لا جدوى من أن أملي تعاليم على قلبي. فهو كالنهر الذي يفيض من على جانبيه، ويحلفو على كل شيء. مياهه الصاخبة تسرع تجاه البحر، وتبقى المياه الشحيحة وراءه حيث لا أدري.

■■■

كان لهبي أزرق لوقت طويل، فكثير ما كنت أخشى من نسائم الليل التي تأتي من الغابة وتطفئه.

ثم في ما بعد، اللّهب نفسه أضرم حريقاً في الغابة.

■■■

حتى السوسن ينحني إلى الأرض، لكنك سوسنة تشرّبت عالياً بلا جذور، تعبق في الهواء، ولا تموت.

*

أخذت معك المصباح، لكن الضوء بقي معي...

■■■

كان ذلك بعد منتصف الليل حين تركتك. كنت أشعر بالبرد لأني كنت لا أزال أحتفظ بدفء حياتك في جسدي.

تركتك. كانت سماء الليل من الشساعة بحيث أني أغمضت عيني. حينها شعرت بألم في منابت جناحي.

■■■

لا أريد أن أقايض عزلتي بقليل من الحب. بكثير من الحب، نعم.

لكن الحب الكثير هو نفسه عزلة.

فقط، اسأل أشجار الزيتون بجثسيماني*!

■■■

بدأت تبدو أحلامي كطيور في أقفاص.

إن تركتها تذهب، ستعود، أو تموت...

■■■

يعاني شعري كلما كتبته، كلما منحته شكلاً، كلما حاولت أن أجعله في خدمتي. علي أن أتعارك معه طوال الوقت، مثل يعقوب مع ملاكه.

أغالبه مرّات، لكنه يصرعني في مرّات أخرى بخفقة واحدة من جناحيه.

■■■

ظللت أختزل شعري بشدة إلى أن وصلت إلى النواة ولم أذق الثمرة.

■■■

عدتَ إليَّ بعد صمت طويل. بين شفتيك الكلمة الوحيدة التي تحتفظ بنفسها، الكلمة التي تغزو الموت.

لكن تلك الكلمة الوحيدة، ستكون كافية لتملأ العالم مسرّة، ونسيجاً حول الوقت، وتنقذ، مثل قفير من النحل لم يبتعد كثيراً، كل تلك الساعات الضائعة.

■■■

كان في داخلك حزن محتشم، لا أحد انتبه إليه، مثل بركة ماء ظلّت تعكس السّماء طوال النّهار.

■■■

طالما أنّي أعرف بأنك ستغادر الليلة، فقد أطفأت الأنوار كي لا أراك وأنت تخرج. بالرغم من هدوئي، أنا خائفة وسأبكي حين ترحل.

من يدري إن كنتَ ستتريّث عند الباب حين تسمع بكائي.

من يدري إن كان نحيبي سيجعلك تتردد، إن كان سيجعلك تتقهقر بخطوة متلكئة إلى الأمام.

وسيكون محزناً بلا شك، لو كان آخر شيء تمنحني إياه، سيكون لحظة تعيد فيها التفكير ثانية لأنها تأخذ شيئاً، لا أعرف ما هو، بعيداً إذهب، إذهب. ودعني أبكي كما كنت دائماً أبكي: وحيدة.

■■■

العشاق يعيشون قريباً من الموت.

■■■

أنا سعيدة، فقد نزل المطر للتو، فالأرض المبتلّة تعبّق لي وحدي.

■■■

غرس عابر وردة على جانب الطريق وذهب في حال سبيله. ثم بعد وقت طويل، راحت تبحث عنه رائحة الورد.

■■■

بالإخلاص وحده للعتمة، وامتصاص مياهها العميقة قطرة قطرة، يستطيع الواحد أن ينجز عملاً مرموقاً وأخيراً للفن.

رائق هو الهواء، رائق هو الضوء، لكن ليس في وسع كل شيء أن يزهر، وإنّما أحد لم يسلم روحه للعتمة سيصيبه الذبول.

■■■

لقد عاشت - وكانت قادرة على العيش - بكلمة مزمومة بين شفتيها. ثم بكلمة مزمومة بين شفتيها ماتت.

القوا التراب على الكلمة.

وذابت شفتاها تحت الأرض.

ومع ذلك ظلّت الكلمة مزمومة حيث لا أدري.

■■■

حبيبي، أعطني وردة أمس، أو غد. أما ما بقي لنا من الربيع، فلنحتفظ به إلى ما بعد!

جثسيماني: بستان في جبل الزيتون في مدينة القدس

قصة

حياة هشّة

أحمد عبد المنعم رمضان *

-1-

في السابعة بالضبط من كل صباح، يرن المنبه بصوت أشبه برنين التليفونات العتيقة، يفزعني صوته المزعج، أنتفض واقفزّ من فوق سريري مرتبكاً. أدرك خلال ثوان قليلة أن يوماً جديداً قد بدأ، وأن الأحلام التي طاردتني حتى انغمست فيها أضحت ماضياً من دون أثر. لا يمكن العودة إليها أو استرجاعها. أخطو نحو جهاز الكومبيوتر وأضغط على زر الفتح قبل أن تتفتح عيني. منذ سنين، قبل انتشار الإنترنت ووجود الفايسبوك، كنت أبدأ أيامي في شكل مختلف. أتجه نحو السفرة، حيث توجد صحف الأيام الفائتة ملقاة على جانب المنضدة. أسحب أياً منها وأقرأ خبراً بائتاً عن هجوم أميركي على العراق أو أفغانستان، عن توقعات لمباراة انتهت بالفعل، شاهدتها وعرفت كذب تلك التوقعات، عن فيلم توم هانكس القادم أو عن أزمة السينما. أقرأ الخبر بكل تفاصيله، أتبعه بآخر وآخر حتى أفيق بعد نهاية التسعينات، باتت الأخبار متكررة ومتشابهة، وكأنني أقرأ صحف العام الماضي أو الذي قبله، فقررت أن أبدأ أيامي في شكل جديد. صرت أسمع مقطوعات من الموسيقى الكلاسيكية، تبدأ نغماتها متزامنة مع سطوع الشمس، مقطوعات لتشيكوفسكي، باخ، بيتهوفن أو موتزارت. أختار مقطوعات صاخبة ذات موسيقى موترة أو روح احتفالية أو نبرة غاضبة، حتى أفيق من سباتي وأنتقل من عالم الأحلام إلى عالم القسوة. ففي الصباح، تستيقظ في هذه المدينة من حلم سيء لتبدأ حلماً سيئاً آخر كما يقول إيتالو كالفينو. كانت الصحف ومن بعدها الموسيقى بمثابة مرحلة انتقالية بين العالمين، أو الحلمين السيئين.

إلا أنه مع انتشار ما اتُّفق على تسميته بوسائل التواصل الاجتماعي، اختلط الواقع بالخيال، الحقيقة بالحلم، وتلاشت الحدود بينهما، أو أصبحت تأوهاتها، فبات كل منا قادراً على صنع شخصيته المتخيلة على صفحته، ربما باسم مغاير، اسمه في الأحلام، ومن حقه أن يروي أحلامه كحقائق، يسردها كوقائع، ويتداولها أصدقاؤه في ما بينهم. هكذا يضطرب الخط الفاصل بين الحلم والحقيقة، يتهدم الحائط بينهما أو يصبح شفافاً غير مرئي، فتختلط علينا الحياة، وتتوه الحقائق وسط الأحلام.

إلا أنني في صباح اليوم، وبعد أن ضغطت على الأزرار اللازمة للوصول إلى حسابي على الموقع الأزرق، أخبرتني رسالة جافة قصيرة أنه قد تم حظر حسابي بسبب اختراقي لقوانين الموقع وسياساته.

-2-

تعرفت إلى ريهام منذ أسابيع قليلة، في شكل افتراضي، أرسلت لها طلب صداقة، ربما لا تكون كلمة «صداقة» مناسبة إلا أنها كلمة أنيقة تصلح كغطاء لذلك التعارف غير البريء، ويبدو أن ما أنشره على صفحتي من قصص وحكايات - أغلبها غير حقيقي - قد لاقى إعجابها، فقبلت الطلب. ظللتُ أتابعها لأيام، أترقب خطاها، فتعرفت على اهتماماتها، مطربيها المفضلين، موقفها السياسي، حبها لباسم يوسف، وكرهها للمسلسلات التركية، وأخذت أكوّن عنها صورة أوضح يوماً تلو الآخر، حتى تحينت اللحظة التي تصورتها مناسبة لمحادثتها. تبادلنا بعض الجمل بترقب وحذر، وتكرر الأمر لأسبوع أو اثنين.

بالأمس قررت أنني في اليوم التالي سأطلب منها رقم هاتفها. وبعد أيام سأسألها أن نلتقي، نشرب القهوة في مكان لا يقدم قهوة جيدة، ولكنه يوفر مناخاً هادئاً مناسباً للقاء أول مع فتاة جميلة ذات جسد مثير ومتناسق. بعد شهر سأدعوها إلى السينما، سأقبّلها قبل كلمة النهاية، وفي الشارع سأعترف لها بحبي وسط جموع المارة، بينما يسير الناس على جانبينا بخطوات واسعة من دون أن ينتبهوا لوجودنا. تخيلتها في فستان الزفاف، تخيلت جسدها العاري على السرير، سمعت تأوهاتها، وأحسست ملمس نهديها، ورأيتنا على الشاطئ في شهر العسل، وتأملت بطنها المكورة أمامها، ولاعبت خالد ومن بعده سلمى في مهديهما. إلا أن رسالة الفايسبوك صباح اليوم عطلت كل شيء.

-3-

لم أعلم ما الأمر الذي أغضب مني المؤسسة العالمية، إدارة الكون الجديد، ما الذي نشرتُه مخالفاً لسياسات الفايسبوك.

لم أعرض صوراً عارية، لم أدع للعنف أو التمييز العنصري، لم أزعج المنتجين والناشرين وأصحاب المال الوفير بنشر روابط لأفلام أو روايات مقرصنة، لم أسب أو أقذف أياً من مواطني الفايسبوك، لم أرسل لأصدقائي الفيروسات، لم أدعُ إلى ثورة ضد قيادات الموقع ونظامه، لم أنشر طاقة سلبية، ولم أدعُ إلى التفاؤل، لم أخدع الناس بأمل كاذب أو أخبار وردية، ولم أواجههم بحقيقة واقعنا البائس، لم أفعل أياً من ذلك.

أرسلت العديد من الإيميلات إلى طاقم الدعم الفني الخاص بالموقع، ولم أتلق إلا رسائل جافة أخرى، وهو ما زادني غضباً وأجج عصبيتي، على رغم وعدهم بالبحث في أمري خلال أسبوع. في نهاية اليوم، سجلت بريداً الكترونياً جديداً كي أنشئ صفحة بديلة على الموقع الأزرق، أعيد بناء عالمي المنهار. اخترت لنفسي صورة جديدة، تخفي شعيراتي البيضاء المتناثرة، مختلفة عن صوري في الحساب السابق، ودفعت بتاريخ ميلادي عامين إلى الأمام، كتبت اسمي ثلاثياً في هذه المرة، لم أشر إلى دراستي للطب واكتفيت بكلمة «قاص» في خانة المهنة. جلست لساعتين أختار كل التفاصيل، أدقق فيها، أدشن كياني من جديد، ثم نظرت إلى الصفحة بعدما أضفت إليها صوراً لألبير كامو وألبير قصيري وسعاد حسني ومارادونا، وقلت «هذا أنا»، ثم صمت للحظة وقلت «هذا ما أحب أن أكونه».

-4-

كنت أنتظرها أثناء مكوثي أمام شاشة الفايسبوك، قد تظهر في أي وقت بين قائمة الأسماء الطويلة. تبرز صورتها وهي ترتدي جيبتها القصيرة وبلوزتها المزركشة. سأصبر لدقيقة أو بضع دقائق. قد تتحدث هي أولاً، سأظل فاتحاً لشباك محادثتها متتبعاً تطوره، متمنياً أن يتحول إلى وضع الكتابة.

سأبحث عن أغنية مناسبة، قد تكون لفيروز إن كنا في الصباح أو لعمرو دياب في منتصف اليوم ومحمد فوزي ليلاً، وربما نكتفي بقطعة موسيقية رائقة ومجهولة النسب.

قبل أن نبدأ محادثتنا، أقلب بين صورها بحثاً عن صورتها بالبلوزة البيضاء الهفهافة اللامعة في ضوء الشمس، أتأملها وأتساءل، هل تفعل مثلي؟ هل تفتح الشباك وتترقب هي الأخرى؟ تروق لي تسمية صندوق المراسلة هذا بالشباك، فهو فعلاً أقرب ما يكون إلى ذلك، شباك يملك صاحبه فتحه وغلقه بوجه الزعابيب، لكنه لا يستطيع منع الرياح من الاصطدام به ليل نهار.

ولكني الآن لم أعد قادراً على تتبع حركتها كما اعتدت أن أفعل، هل تفتح شباكها الآن؟ أم أن شباكها مشغول مع شخص آخر؟ وماذا يقولون؟ هل تستند إلى طرف شباكها ويتدلى جسدها الصغير من فوق سوره؟ وهل تنظر إليه بعينيها البنيتين؟ هل هما بنيتان فعلاً؟

-5-

الخطوة التالية هي البحث عن الأصدقاء، ولمَ شملهم من جديد. كان لي ثلاثة آلاف صديق افتراضي في صفحتي المغلقة. أما في الحياة فلا يمكنني أن أعد ثلاثة أصدقاء حقيقيين. رحلة البحث عن ثلاثة آلاف رجل وفتاة، منهم المئات ممن لا يربطني بهم أي شيء على الإطلاق، هو أمر شبه مستحيل، لكنني سأبحث عن المعارف الحقيقيين، زملاء العمل، أصدقاء الطفولة، ضحية المقهى، الحسناوات اللواتي لا أنساهن، الفتاة ذات الجسد الملفوف، والسمراء المكتنزة، وأبحث في صفحة كل منهم عن المزيد من الأصدقاء. وهكذا أشيّد حياتي من جديد، ساكون قادراً هذه المرة على أن أستبعد كل من منعني الحياء من حذفهم في الماضي، وكذلك ستستبعد ذاكرتي كل من لا يروق لها.

صفحتي بيضاء الآن كمولود جديد وأستطيع أن أخطها بما أشاء.

كانت ريهام أول من بحثت عن اسمها في تلك المرة، سيكون إغلاق حسابي السابق وعودتي لحياتها بصورة جديدة مادة خصبة للحكي والحديث حتى أكمل خطتي المُعطلة.

-6-

مر أسبوع، لم يرد الموقع على رسائلي وشكواي، إلا أنني فقدت الأمل ولم أعاود المراسلة، ولم أصل إلا إلى أربعمائة من الأصدقاء. تاه الباقون من دون سبيل للوصول إليهم، كما أن ريهام لم تقبل طلب الإضافة. لا أعرف السبب، ألا يروق لها حسابي الجديد؟ ألا تعتقد أنني الشخص نفسه الذي حدثته من قبل؟ ألا تحب صورتي التي أبدو فيها أصغر سناً؟ هل تفضل شعري الأبيض؟ أم أنها أرادت التخلص مني منذ البداية وما أن واتتها الفرصة حتى تحينتها؟

أرسلت رسالة غاضبة إلى إدارة الموقع لما أفسدوه في حياتي بسبب خطأ غير مفهوم قام به موظف أحمق. بعثتها وانتظرت رداً على قدر ما بثثته من غضب في رسالتي الأخيرة. عدت للبحث عن أصدقائي القدامى في أثناء انتظاري. صادفت حساباً لفتاة شقراء بشعر ذهبي وبشرة لامعة، ترتدي فستاناً يكشف عن ساقيها ويبرز كتفيها المرمريين. لم تكن في قائمة أصدقائي الحالية أو السابقة، وللغرابة وافقت على طلب صداقتي فوراً. نسيت أمر رسالتي الغاضبة، انشغلت بأمر الشقراء، تخيلتها معي في السينما، تخيلت القبلة في نهاية الفيلم، فستان الفرح، جسدها العاري على السرير، ثم خالد وسلمى.

ظللت أتقلب في صفحتها حتى صباح اليوم التالي، ومع شروق الشمس، وصلتني رسالة جافة أخرى تخبرني بأسف الموقع لما حدث، إلا أن حسابي السابق قد أغلق إلى الأبد، عليّ أن أعامله كميت دُفن وواراه التراب، وأبحث لنفسي عن حياة جديدة، مع تحيات إدارة الموقع والموظف المسؤول.

* قاص مصري

قصائد

قمر ضائع

سامي سعد *

قمر ضائع
في تراب سماء بعيدة..
وعليّ أن أوقظكِ الآن
لنرقص على ظل ضوئه الباهت...

تقول أنجلينا:
إنهم في شوارع الهند
يبيعون الهة للسيطرة...
بينما في بالي
يعلمونك حرفة التوازن...
يعوزني عشرون إلهاً من هذا النوع
فضياعي شاسع،
وروحي تتارجح في فراغ.....

أتبع تعاليم الوقت:
أوقف المحركات برأسك ..
حدق في الداخل
أو لا تحدق في شيء البتة ..
البسمة على شفاهك..
ابتسم من قلبك
من كبدك
من عظامك ابتسم..

ستجري الأمور كما في الكتاب
دعها تجري...
وكلما حاول أحدهم
أن يجذبك للأمام، أو للخلف
قاومه...
وإذا طاب لك البكاء
ابكِ...ابكِ...
فكثيراً ما تفعل الآلهة ذلك.....

من أن لآخر
زين مائدتك بوردة..
بلل عظام ركبتيك
بريق امرأة سخية....
فقليل من الحب
هو نوع من التوازن ...
اذكرك:
واصل الابتسام ..
أنت لا تتذكر كيف نبتت أسنانك
لكن عند اقتلاع أحدها
تعرف معنى الألم.....

من الآن وصاعداً
لا تزرع شيئاً...
الفضاء،
لا يسرق من الفضاء شيئاً والعاري
لا تعوزه خزينة ملابس....

جرب أن تصمت...
سترتاح حنجرتك، وتصفو...
سيغادرك الذباب...
تذبل الحروف...
واصل الصمت بصبر
حتى تشرق في قلبك لغة أخرى
حينها فقط
ستجد لك رفاقاً من الطير والشجر
يفهمون ما تقول....

تتالم؟
لأنك هنا...
لكنهم هناك أيضاً
يتألمون...
هذه الأرض دائرة من أسى
اجلس بهدوء
وتناول حصتك.....

* شاعر مصري

جسدي مركبتي

منى كريم *

جسدي مركبتي
أقوده مثل مراهق مستهتر
يصطدم بالآخرين، بالأرصفة
يجتاز الإشارة الحمراء في الثانية الأخيرة
فيهرّ شرطي الموت رأسه
مستعدة لمواجهة الشارع
في الغرفة أدعها تحوم
كلما اختنقت الفكرة
تخدش أظافرها المهملة
خشب الأرض بانتظار
وخسرت قبعتي المتحركة
ثم يدي اليسرى
التي أرى من خلالها الآخرين
مثل رجل كندي في أيام الاثنين
أشغله بهدوء وأجرف الثلج من حوله
أدعه يسخن ويصصحح
يستعيد حواسه
فلا سيارة تنهش من السرير
أحياناً أفقد ملامح أو خصلة أو عضواً
ولا أجد قطع غيار في السكراب
خسرت شفاهي الفضية
وقلبي المغطى بالشحوم
اللغة تخرج والغصة تزول
ما الذي عليّ فعله بمركبتي هذي؟
لا يمكنني ركنها وهجرها في أي مكان!
حين أذهب للتسوق تحطم عجلاتي
السيراميك اللامع
وحين أنزل إلى البحر
تنغرس في الرمال!
صغيرة وسمراء ومحطمة
زجاجها سجل الريح
وصوتها بتداعى
في ساعة الزحام!

* شاعرة كويتية

المساهمات الابداعيّة في ملحق «كلمات»

يمكن ارسال المساهمات الإبداعيّة (من قصص وقصائد ونصوص حرّة وترجمات وصور فنيّة ورسوم) الى ملحق «كلمات» في جريدة «الأخبار». على العنوان الإلكتروني الآتي:
KALIMAT@al-akhbar.com
على ان يرفق كل ارسال بالاسم الكامل لصاحبه او صاحبته. وعنوان الإقامة. ورقم هاتفي لأي تواصل محتمل.
بالنسبة إلى الترجمات الأدبيّة، تعطى الأولويّة لنصوص خضعت لائتلاف مسبق مع التحرير ويستحسن ان يكون التعريف عن اللغة الأصليّة التي كتبت فيها النص. مع تعريف وافٍ بالكاتب (ة) والمترجم (ة).
تحتفظ إدارة التحرير لنفسها بقرار نشر المساهمات المقترحة او عدمه. من دون اي شرح او تبرير او مراجعة.

فكر

ويليام ت. كافانو مفككاً «أسطورة العنف الديني»

محمد مهدي عيسى

«لماذا يكرهوننا؟» سأل جورج بوش أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول. ولأن الأسطورة جاهزة دائماً لتقديم إجابات يصعب تفنيدها وإخضاعها للمساءلة، وبالتالي قادرة على التملص من مراجعة تاريخ السياسة الخارجية للنظام الأميركي، فقد وجد بوش الجواب فوراً: «إنهم يكرهون حرياتنا؛ حريتنا الدينية وحريتنا في التعبير عن آرائنا». تبرير بوش يجد مرجعيته في واحدة من أكثر الأساطير شيوعاً في الغرب، هي: «أسطورة العنف الديني» التي تقول إن الدين ذو نزعة أصيلة مشجعة على العنف، ينبغي الحد من تبعاتها وآثارها المدمرة بالحؤول دون وصول الدين إلى السلطة العامة. أما إن لم نفعل ـ أو لم يفعلوا ـ فإن حرياتنا بل وجودنا سيظل مهدداً وآيلاً إلى التلاشي في أي لحظة.

عليه، يمكن عد كتاب ويليام ت. كافانو، أستاذ الدراسات الكاثوليكية في «جامعة دو بول»: «أسطورة العنف الديني: الأيديولوجيا العلمانية وجذور الصراع الحديث» (2009) الذي نقلته «الشبكة العربية للأبحاث والنشر» أخيراً إلى المكتبة العربية (ترجمة أسامة غاوجي)، نوعاً من الفضح العلمي لالتباسات هذه الأسطورة وهشاشتها انطلاقاً من مساءلة ادعاءاتها التفسيرية. خلافاً لتوجهات باحثين آخرين سعوا إلى تبيان خطورة العنف المتولد عن المؤسسات العلمانية في محاولة لإعادة توزيع اللوم بين العلماني والديني، أو إلى نزع الصفة الدينية عن صانعي العنف باسم الدين، يتخذ كافانو طريقاً آخر أكثر جدية. يطرح إشكالاً تجاوزته البحوث المغلقة بالبداهة: كيف تم تأسيس ثنائية الديني والعلماني؟

في مقدم كتابه، أي بعد تحليله لآراء عدد من الأكاديميين حول منشأ العنف الديني، يخلص كافانو إلى أن اللبس الحاصل عند هؤلاء في التمييز بين ما هو ديني وما هو علماني، راجعٌ في أساسه إلى تشوش ظاهر في مساعاهم إلى تعريف الدين تعريفاً مقنعاً وقادراً، ومن ثمّ الفصل بين العنف الديني والعنف العلماني. فالتناقض الداخلي والتردد بين توسيع دائرة تعريف الدين، لتشمل أديانًا لا تؤمن بالمفارق كالكونفشيوسية أو البوذية مع ما يؤديه ذلك من إدخال لظواهر علمانية كالشيوعية والقومية في الدائرة نفسها، أو تضييقها وما يعنيه ذلك من إبعاد لعدد كبير مما يمكن أن يكون ديناً، هو العقبة الأولى التي عجز هؤلاء الأكاديميون عن تخطيها.

أما الثانية، فتقع في الفهم الجوهراني للدين حيث يُدرس الدين بوصفه مكوناً عابراً للتاريخ وللثقافة، وهو ما يثبت كافانو بطلانه. إذ يحاجج بأن مقولة الدين هي مقولة اخترعها الغرب كجزء من أيديولوجيته الناشئة إبان عصر الحداثة وتحت تأثير توزيع وترتيب جديد للسلطة انعكس في إقامة ثنائيات: العام/ الخاص، الكنيسة/ الدولة، الدين/ السياسة... واحتكار الدولة للعنف الداخلي وتدشين مشروعها الاستعماري. إن تأسيس هذه المقولة هو الذي سمح بالفصل بين العلماني والديني؛ فما دام الديني محدداً ومتميزاً، فإن عملية الفصل ممكنة. وبما أنها ممكنة، فإن الخلط بين المجالين، ما هو إلا تعصب وطائفية وعنف غير مبررين.

لقد أسهم اختراع هذه المقولة كذلك في تسهيل عملية نقل الولاء العمومي من المسيحية إلى الدولة القومية. من خلال قدرتها على الفصل والتخصيص، فقد جنبت المواطن المسيحي عيش صراع الولاء بين الدولة والكنيسة. ولهذا لم تكن مقولة الدين «وصفاً لواقع اجتماعي جديد، بل إنها ساهمت في جلبه إلى الوجود وتدعيمه». أما مفهوم الدين خارج الغرب، فلم يتأسس إلا تحت تأثير الاستعمار الغربي، على سبيل المثال، لم يكن في الهند ما قبل الاستعمار مصطلح مكافئ لمصطلح الدين؛ حتى إن مصطلح «هندوسي» لم يكن معروفاً في الهند الكلاسيكية. أما البوذية، فلم تكن . حسب فيليب ألموند . إلا ابتكاراً غربياً ظهر في مكتبات الاستشراق وفي المعاهد الغربية، والأمر نفسه ينطبق على الكونفشيوسية والشنتو. لكن ما الهدف من تأسيس مقولة الدين خارج الغرب؟ إن هذه المقولة التي تولدت بهدف التغريب والتحديث، تشكل بحسب كافانو أداة للعلمنة وتطويق العناصر المهمة في الثقافات غير الغربية، وتحويلها إلى شؤون فردية منفصلة عن الشأن السياسي العام. وهذا ما يضمن تطويع إرادة المستغفر وإحكام سيطرة المستعمِر عليه.

يصف كافانو أكثر القصص استحضاراً عند الحديث عن عنف الدين وهي قصة الحروب الدينية بين الكاثوليكية والبروتستانتية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بأنها أسطورة الخلق الخاصة بالحداثة. وصف هذه الحروب بالحروب الدينية هو أول ما يستوقف كافانو. فالحروب ـ كما يبين أكثر من مرجع تاريخي ـ لم تكن بين البروتستانت والكاثوليك حصراً كما يشاع. إذ نشبت حروب بين الكاثوليك بعضهم بعضاً وأخرى بين اللوثريين أنفسهم، في حين تحالف اللوثريون والكالفوليك في أكثر من موضع. فإن قلنا مستنتجين بأن عوامل غير دينية كانت مؤثرة في تسعير هذه الحروب والنزاعات، فإلى أي حد يمكن فصل العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها عن العامل الديني لنقيس أثر كل عامل في إشعال هذه الحروب؟ إن عزل الأسباب وقياس حجم تأثيرها أمر متعذر كما يعتقد كافانو، وبالتالي فإن تحديد المسبب الموضوعي لهذه الحروب ليس بالسهولة التي يظنها بعضهم. أما بخصوص الجزء المكمّل للأسطورة ـ القصة، الذي أقره فلاسفة الحداثة الأوائل كسبينوزا وهوبز ولوك ثم بناته الفلاسفة والمفكرون الليبراليون المعاصرون كرولز وفوكوياما والقائل بأن الدولة الحديثة هي التي وضعت حداً لهذه الحروب الدينية، فإن كافانو يتبنى رأياً راديكالياً مخالفاً يقول بأن نشوء الدولة الحديثة لم يكن حلاً لهذه الحروب كما يصور هؤلاء، وإنما كانت نفسها سبباً لإذكائها في صيرورة انتقال السلطة من الكنيسة إليها أو بمعنى آخر «هجرة المقدس» من الكنيسة «إلى الدولة المدنية» إله هوبز الفاني.

إن الدولة الصاعدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والساعية إلى حصر السلطة في يدها مع ما يعنيه ذلك من مواجهات داخلية من أجل دمج سلطة الإكليروس والمدن والإقطاعيات المستقلة تحت سلطتها، ومواجهات خارجية من أجل تعديل حدود أراضي هذه الدولة، لم تكن الخلاص من دوامة العنف وإنما هي متورطة في تسعيره وإطالة أمده.

هذه الأسطورة الخاضعة في نشأتها وازدهارها وشيوعها لترتيبات السلطة ومحدداتها بحسب كافانو، هي خاضعة للمنطق نفسه في استعمالاتها. فهي إذ تمنح الشرعية المطلقة للدولة العلمانية في ضبط المكون الديني وفي تحديد ما هو ديني وما هو غير ديني، تعمل في الوقت عينه على نزع الشرعية عن بعض العنف المسمى دينياً، وعلى منح الشرعية للعنف الذي تنتجه العلمانية. هكذا يصبح عنف الدين عنفاً غير مبرر لأنه ينشأ عن أسباب غير موضوعية ولأهداف تقع في العالم الآخر. أما عنف المؤسسات العلمانية المحسوب والعقلاني الذي لا يحمل طابعاً رمزياً ومقدساً، فيصبح عنفاً مطلوباً، وخاصة إن كان في مواجهة شعوب البلاد التي لم تتعلم بعد كيف تتخلص من عنف الدين. وفق ترتيبات هذا المنطق، يصبح التخلص من المتشددين والمعادين للنموذج العلماني خياراً مشروعاً، فما دام هؤلاء مصرين على المحافظة على عقائدهم اللاعقلانية والخطرة، فإنه . ولا حرج . من «المبرر للبشر المتسامحين أن يقتلوهم» كما يصرّح سام هارس. إن تحديد دراسة سياسة الغرب الاستعمارية تجاه العالم غير العلماني والبحث عن أسباب «أكثر عمقاً» كامنة في المكون الديني والثقافي لهذا العالم، هو واحدة من الاستراتيجيات الكثيرة الهادفة إلى تبرئة الذات الغربية وتأبيد العنف الشرعي للدولة العلمانية.

يحاجج بأن مقولة الدين اخترعها الغرب كجزء من أيديولوجيته الناشئة

شعر

«الأرض الخراب»: ترجمة توفيق صايغ ولو بعد عقود

دعد ديب

ليس هناك في الترجمات الأدبية، ما هو أصعب من نقل الشعر من لغة إلى أخرى. لا شيء أصعب من نقل تشكيل لغوي لشاعر ما عن حالة شعورية معينة، خصوصاً إذا تعذر إيجاد مرادفات لغوية شبيهة لها، أو إذا لم تسعفها معاجم المعاني المنقولة إليها. تعددت الترجمات العربية لقصيدة «الأرض الخراب» لت. س. إليوت. وقد احتاجت تكراراً في المحاولة مرات عدة، إذ لم يسبق لشاعر أن ترجمها باستثناء الترجمة الأولى على يد أدونيس ويوسف الخال عام 1958. لعل ترجمة توفيق صايغ كان يمكن أن تكون الأولى لو تيسر نشرها وقتها، أي قبل عقود من أن تصدرها «منشورات الجمل» عام 2016 في نسخة «الأرض الخراب/ مع التفسيرات النقدية الجديدة»، مرفقة بمقدمة ودراسة نقديّة للشاعر والباحث العراقي محمد مظلوم. لقد حال موت الشاعر الفلسطيني المبكر دون الكشف عن أولى الترجمات غير المنشورة وأكثرها جمالاً لأنه لا يمكن إلا لشاعر أن يبلغ روح النص المترجم. لعلّ الظهور المتأخر لترجمة توفيق صايغ يوازي في أهميته ظهور النسخة الأصلية من قصيدة إليوت التي ضاعت بدورها لفترة طويلة.

وذلك لما في الترجمة من قراءة جديدة لعوالم القصيدة الغامضة. ما كان لتغيرات المناهج النقدية في الغرب والابتكارات التحديثية في التفكيك والتحليل والغوص في معانيها التي تناولت «الأرض الخراب» أن تجد صداها في القراءات العربية. من هنا تأتي أهمية هذه الترجمة المجهولة ودورها في الحفاظ على البناء الخاص لجملة إليوت، والإمساك بكثافتها من دون تمدد زائد أو استفاضة تخرج عن السياق في الجملة الأصلية.

يدرس محمد مظلوم في «الزمن التائه والمكان الأعمى» قدرة نص إليوت على مجاراة المعاصرة والعصور القديمة كأول إرهاصات الحداثة، حيث الكثافة الزمنية تجمع بين التداخل الآني مع اللحظة الممتدة عبر الماضي باشتباك زمني متناوب التأثير. وعبر تناص مع عوالم أوفيد إلى أجواء دانتي إلى نصوص من الكتاب المقدس نفسه، ينعكس عالم الفوضى الذي يحيط بالإنسان، والموت الروحي وتجسيد خراب العالم القديم. وفي «خريطة الأرض المقفرة» يتقصى معالم الخراب في القصيدة التي تصور أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى متماهيةً مع واقعه الشخصي. لذا جاءت متداخلة بين الأسطوري الوثني والديني اللاهوتي واليومي الحياتي، وتناوب الجفاف والعقم في مزاوجة لأحوال الإنسان والطبيعة.

في مقطع «دفن الموتى»، يستلهم إليوت الطقوس الجنائزية والصلاة الكنسية، إذ يعيد صياغة فهمه للفصول عبر هجاء للربيع الذي يحمّله معاني مزدوجة بين الموت والانبعاث، كما ينتقل إلى مشهد أوراق التارو لما فيه من انتقال إلى القدرية التي تنتعش إبان الحروب والكوارث، معبرة عن حيرة الإنسان وقلقه تجاه مصيره. ثمة استدعاء لأسطورة الغريق الفينيقي في مقطع «الموت عن طريق الماء» التي هي في الوقت نفسه مرثية لصديقه الغريق، وتبدو معاكسة للقص القرآني «وجعلنا من الماء كل شيء حي» وللإنجيل: «لو كنت تعلمين عطية الله، ومن هو الذي يقول لك أعطيني لأشرب، لطلبت أنت منه فأعطاك ماءً حياً». هنا تناظر معكوس حيث الماء مدفن مائي لآلهة، هو مصدر لموت رفيقه وحبيبه كصورة معاكسة للانبعاث.

كشفت علاقته بصديقه عن ميول مثلية تظهر في تضمين رمزي لأسطورة السوسن التي ترتبط زهرتها أسطورياً بقصة الحب المثلي. تقول الأسطورة إن «أبولو عشق فتى وسيماً، ونازعه زفيروس، ولكن الفتى لم يعره اهتماماً، وعندما كان أبولو يلعب مع الفتى لعبة رمي القرص، تدخل زفيروس إليه الريح في اتجاه الريح وانقلب القرص إلى رأس الفتى فقتله، فحلف أبولو ليمنحه الخلود قائلاً: من دمك ستخرج زهرة السوسن». يُعرف عن غادة السوسن أنها صوت المذكر، نزعة اشتهاء المثيل كنزعة مشفرة، تتوجب جهداً بالغاً في الكشف عن مضامينها. من هنا تأتي أهمية الإشارة إلى حياة إليوت الشخصية، بما فيها هويته الجنسية التي كانت ظلالها تنعكس على أعماله الحافلة بالقضايا الكبيرة، وذلك لضرورة لحظ الشخصي منها والنفسي الدقيق، وملاحظة النزعة «الكويرية» التي تحطم التناقض العلاقة بين الاثنين. وحين يتوارى الفتى عن أنظارها، تستجوبه حول تفاصيل دقيقة وطبيعة تواصله مع عفاف التي تتصف بالجرأة، وتانيب صديقها كونه بعيداً من النشاطات السياسية في الوسط الجامعي، وما برحت تسعى لمعرفة مشاعره المكتومة تجاهها. ولا تحجب هذه الشخصيات الثلاث الأساسية في دعم قوام الرواية، الأضواء عن غيرها. فإنّ ضُمد، حارس الآثار في منطقة أور الغنية بالقطع الثمينة حيث ترقد رفات الملوك السومريين، يُبدّل هدوء البيت وحالته السكونية إلى أجواء مشحونة بالترقب والتوتر بتَكْهناته المُعْتَمِدة على قراءة الرَّقم السومرية. وبينما احتفل بتراخي سلطة النظام وحملات إزالة آثار الحزب المُتنفذ عقب كارثة الحرب، أسر ضُمَد للراوي بأنّ الجيش سيعود إلى المدينة وأخبره بنزول العمالقة في أور. ويُضيفُ الدكتور رياض بدوره مزيداً من التشويق إلى سلسلة السرد حين يسردُ قصة حبه للراقصة منيرة. إذ هام بها وتبعها في المدن التي حلت فيها قبل أن تغادر العراق من ميناء البصرة عائدة إلى الاسكندرية. وهنا لا يمكن تجاهل شخصية نانسي التي تَقع أسيرةً بيد المُناهضين للاحتلال. وما تنطوِّ به هذه المُجدة الأميركية يكشفُ وقوعها في شرك الخطاب السياسي التجهيلي، وتدخّلها لإطلاق سراح عفاف يُمثِّل وجهاً إنسانياً مُتضامناً مع الرافضين للاحتلال. يُذكر أنّ رؤية مشروع الاحتلال من وجهة نظر الطرف المُحتل لم تعالجْ إلا قليلاً في الأعمال السردية، وما يلفتُ النظر في لأوامر صاحبةُ البيت. وهذا الجانب من شخصيتها يُحيلك إلى شخصية جبلاوي في رواية «أولاد حارتنا». كما أنّ العنوان «بيت السودان» يُذكرك بما وُصف بالبيت الكبير في رواية نجيب محفوظ حيثُ لا يتمتعُ بالإقامة في كنفه إلا من رهن نفسه بإرادة جبلاوي. غير أنَّ مؤلف «خان الشابندر» ينحتُ شخصية ياقوت التي كان الجميع يعشقها ويخاف منها وفقاً لمواصفات إنانا السومرية.

أشرنا في ما سبق إلى أنَّ شخصيات محمد حياوي الوافدة إلى البيت، لجأت إلى هذه البقعة خوفاً من الفضيحة. وبذلك، فتاريخ هؤلاء النسوة خارج مساحة «بيت السودان» يظلّ غائماً ومجهولاً، ما يعني أن الهوية في صيرورة دائمة بفعل تحولات الأمكنة وشبكة العلاقات التي تتباين بتباين البيئة. يُذكر أن الشخصيات التي تتحرك على مسرح الرواية تتفاوتُ أدوارُها. يدفع المؤلف بعدد من شخصياته نحو الواجهة، ويصف تكوينها الاجتماعي على لسان علي الذي يُسند إليه مهمة تقديم الرجال الذين يرتادون «بيت السودان». في المقابل، يتأخر ظهور بعضها الآخر، وهذا ما يخدم البناء الدرامي للعمل. تحتلّ شخصية ياقوت وعلي حيزاً واسعاً من المشهد، إضافة إلى عفاف وهي شخصية فاعلة إلى جانب ما تُمثله من اتجاه فكري معين بحيث تتصرفُ بوحي المبدأ. بخلاف شخصية السيد محسن المعمم الذي تتقلبُ انتماءاته، فإنّ ابنة زيدان الحوذي تتكفلُ برعاية علي عندما تغيبُ ياقوت. فالأخيرة راقبت تطور العلاقة الفتاة التي انتحرت بعدما خاب أملها بحبه وطردتها ياقوت من البيت عندما تنبهت لمحاولاتها لغواية علي. فلا يجوز القيام بما يدنس المكان وفقًا لأوامر صاحبةُ البيت. وهذا الجانب من شخصيتها يُحيلك إلى شخصية جبلاوي في رواية «أولاد حارتنا». كما أنّ العنوان «بيت السودان» يُذكرك بما وُصف بالبيت الكبير في رواية نجيب محفوظ حيثُ لا يتمتعُ بالإقامة في كنفه إلا من رهن نفسه بإرادة جبلاوي. غير أنَّ مؤلف «خان الشابندر» ينحتُ شخصية ياقوت التي كان الجميع يعشقها ويخاف منها وفقًا لمواصفات إنانا السومرية.

أشرنا في ما سبق إلى أنَّ شخصيات محمد حياوي الوافدة إلى البيت، لجأت إلى هذه البقعة خوفاً من الفضيحة. وبذلك، فتاريخ هؤلاء النسوة خارج مساحة «بيت السودان» يظلّ غائماً ومجهولاً، ما يعني أن الهوية في صيرورة دائمة بفعل تحولات الأمكنة وشبكة العلاقات التي تتباين بتباين البيئة. يُذكر أن الشخصيات التي تتحرك على مسرح الرواية تتفاوتُ أدوارُها. يدفع المؤلف بعدد من شخصياته نحو الواجهة، ويصف تكوينها الاجتماعي على لسان علي الذي يُسند إليه مهمة تقديم الرجال الذين يرتادون «بيت السودان». في المقابل، يتأخر ظهور بعضها الآخر، وهذا ما يخدم البناء الدرامي للعمل. تحتلّ شخصية ياقوت وعلي حيزاً واسعاً من المشهد، إضافة إلى عفاف وهي شخصية فاعلة إلى جانب ما تُمثله من اتجاه فكري معين بحيث تتصرفُ بوحي المبدأ. بخلاف شخصية السيد محسن المعمم الذي تتقلبُ انتماءاته، فإنّ ابنة زيدان الحوذي تتكفلُ برعاية علي عندما تغيبُ ياقوت. فالأخيرة راقبت تطور العلاقة الفتاة التي انتحرت بعدما خاب أملها بحبه وطردتها ياقوت من البيت عندما تنبهت لمحاولاتها لغواية علي. فلا يجوز القيام بما يدنس المكان وفقًا

روايات

9

محمد حياوي: السلطة كما تمثلها الأنثى

كه يلان محمد

تكتسب البنية المكانية في رواية «بيت السودان» (دار الآداب) للكاتب العراقي محمد حياوي وظيفة المُحرك لدفة السرد من خلال ثنائية العالم بين محورين. الأولُ يتجسدُ في بيت السودان الذي يُعد ملاذاً للنساء اللواتي يهربن من الأهل ويحتمينَ بالبيت الواقع في الطرف القصي من المدينة حيثُ تقامُ ليالي الجمعات، وحفلات رقص يتوافدُ إليها الكسبة والكادحون كأنهم يجدون في ذلك عزاءً من قساوة الحياة. وما المحور المُقابل سوى عبارة عن كل ما يقع خارج أسوار البيت. ومن المعلوم أنَّ الأمكنة تعبّر عن طبائع أصحابها، وتنعكس في مناخها ظلال سلوكياتهم وطقوسهم. كما يشكل المكان خلفية للشخصيات الروائية، ويحدّد رؤاها والمديات التي تتحركُ فيها. أمرٌ تراه بوضوح في علاقة ياقوت بالبيت الذي سنّت قوانينه من جانب، ودور بيت السودان في نشأة شخصية علي ومستوياته النفسية من جانب آخر. إذ لا ينفصل البعد المكاني المتمثل بالبيت عن شخصية المربية في ذهنية الطفل الفتاة بحيث يُصبح شخصية إنطوائية ولا مبالية تعجزُ عن التواصل مع الأوساط المختلفة عن بيئة البيت. ولا ينسلّ علي في كل أطواره عن عالم ياقوت المرأة الناضجة التي تنضج بفتنة الأنثى، كما تطارده روح تقية الفتاة التي انتحرت بعدما خاب أملها بحبه وطردتها ياقوت من البيت عندما تنبهت لمحاولاتها لغواية علي. فلا يجوز القيام بما يدنس المكان وفقًا

استحضار شخصيات أنثوية ذات بعد أسطوري مثل أنخيدوانا

هذا السياق أنَّ مقاربة محمد حياوي لهذا الموضوع جاءت من خلال الصوت الأنثوي المهيمن على الرواية.

العلاقة الإشكالية القائمة بين الشخصيتين الأساسيتين ياقوت وعلي تشحن جسد النص على امتداد الرواية بالتوتر، وتُضمرُ إشارات إلى الحب المُحرم. إذ تنقلب العاطفة الجياشة إلى ورطة بالنسبة للجانبين. وعليه، فإنّ روايات متعددة حول أصل الفتى المغاير بلون بشرته البيضاء عن النساء الغامقات، تثيرُ أسئلة عن دور شخصية تبدو متأزمة وتعاني العطب والغموض الذي يميز ثنائيات الذكر والأنثى المتعارضة، والتي تنسجم مع فكره بهوية متعددة أو جمعية إلى حد ما.

ربما تكون هذه المسألة التي أغفلها غالبية النقاد نافذة لإعادة قراءته باحتمال جديد، يلقي بالضوء على الجذور النفسية للقصيدة. إذ إن هذه النزعة تشير إلى قلق الهوية الجنسية عنده، وربما كانت هذه مرحلة فاصلة في حياته غير موسومة بها.

إذاً كان باختين قد فتح الباب لتقنية الأصوات المتعددة، أو ما سمي بالبوليفونية في النصوص الروائية، فإن الأمر ينسحب كذلك على النصوص الشعرية. «الأرض الخراب» هي كرنفال احتفالي لأصوات الموتى في كون يعيش خرابه الروحي والمادي. وإن كانت برمتها إدانة لزمن ما بعد الحرب، إلا أنها لا تعبر عن تذمر شخصي أو مناجاة للآخر، بل هي نوع من تعدد الأصوات، تتراجح ما بين شخوص أسطورية؛ وأبطال أعمال أدبية؛ ولا يخلو الأمر من أشخاص واقعيين. الأصوات غير البشرية في قصيدة إليوت مثل صوت الريح والماء مع جلجلة الأجراس، تتداخل مع الزمن وامتداداته المجازية البعيدة باعتبارها إشارة مبكرة للزمن الفني داخل الزمن الفيزيائي ضمن تناوب للأسطورة، والتاريخ، والواقع، والنصوص الدينية، والأعمال الأدبية الأخرى وتفاصيل الحياة اليومية للبشر ما بعد الحرب العالمية الأولى. يقول إليوت إن العمل الفني لا يمكن تفسيره، إنما يمكن توضيح الحقائق التاريخية المتعلقة بالموضوع. لعل أبرز ما يميز هذه الترجمة هو توثيقها لنصوصه كشواهد على زمانها، والاطلاع على نواح نفسية في شخصيته من خلال لحظ التدفق الشعوري الدقيق والمعقد في جل أعماله، لتبقى جذوة الكشف والاكتشاف دائمة التوقد على رغم عبثية الوصول لننتهي عند قوله: «لا يمكننا أن نوقف استكشافاتنا/ وفي نهاية بحثنا كله/ سيكون الوصول إلى حيث بدأنا/ ونعرف المكان لأول مرة».

القصيدة مرفقة بمقدمة ودراسة نقدية لمحمد مظلوم

بعيداً عن سيدة «بيت السودان». فالأخيرة أيضاً تفتقدُ إلى صيغة لتوصيف العلاقة مع علي. تنهره عندما يصارحها برغبته في التواصل الحسي. كما لا تريد أن يعقد علاقة جسدية مع الإناث الأخريات. لذا، لا مُفاجأة في اعتراف علي أمام صديقته بأنّه معطوب من دون ياقوت. وهذه الحالة قريبة مما تمرُ به شخصية كامل في رواية «السراب» لنجيب محفوظ. يذكر أنَّ المؤلف يتناولُ هذه الثيمة الحساسة من دون تدنّي اللغة إلى مستويات مُبتذلة ومتهتكة على رغم الإسهاب في وصف الجسد. فضلاً عن ذلك، فإنَّ محمد حياوي يُمررُ عبارات مُكثفة على لسان شخصياته. ما تقوله ياقوت عن وقع الحب لدى الأنثى، يسمو إلى مرتبة كلام من نذر نفسه للعشق: «أعرف أرواح النساء عندما يتعلقن برجل ما يبقى عالقاً في شغاف أرواحهنّ حتى بعد أن يَمُتنّ». يستحضرُ الكاتبُ في تضاعيف السرد شخصيات أنثوية ذات بعد أسطوري مثل أنخيدوانا التي تعد مثالاً لأدوار المرأة المتعددة في التاريخ، الشاعرة، ابنة الملك، الكاهنة. ضف إلى ذلك ما يوحي بوجود تناسخ للأرواح وتقاليد الكهنة السومريين في الملبس. أما بالنسبة للمستوى الزمني، فإنه تم تحديده عبر الإشارة إلى الحرب الخليج الأولى والاحتلال الأميركي للعراق. إذ يحترق بيت السودان إبان مد التدين الزائف. ما يجب الإشارة إليه أن السرد يتميزُ بانسيابية ورشاقة في التنقل بين فقرات الرواية من دون حشو وإسراف في الوصف.

لمحات

بول بيتي

بعد عامين على فوز «الخائن» لبول بيتي بـ «مان بوكر»، انتقلت الرواية إلى لغة الضاد أخيراً عن «منشورات الجمل» (ترجمة: عهد صبيحة). يتخذ الكاتب الأميركي من السخرية والبذاءة أسلوباً لخرق تابوهات العنصرية والسياسة في المجتمع الأميركي المعاصر. تجري أحداث «الخائن» في غيتو زراعي خيالي يدعى «ديكينز» في جنوب لوس أنجلوس، سيظهر مع الوقت كاستعارة عن الممارسات العنصرية تجاه السود حيث يكتشف البطل بون بون أن هذا الغيتو قد محي عن الخريطة لأنه يسبب إجراجاً لولاية كليفورنيا.

جاك دريدا

يقلّب جاد دريدا (1930 ـ 2004) الجذور والتجليات السياسية والأخلاقية والدينية والقانونية للهولوكوست في كتاب «الصَّفح، ما لا يقبل الصفح وما لا يتقادم» ـ أبدع وأروع القصص الأميركية الحديثة» (المركز الثقافي العربي). جمع المترجم والروائي العراقي عدداً من القصص الأميركية الحديثة ونقلها إلى اللغة العربية. يعطي المؤلّف لمحة شاملة عن الحكاية الأميركية منذ بدايات القرن العشرين وصولاً إلى الوقت الحالي، إلى جانب تعريف بالكتاب، والمدارس الأدبية التي ينتمون إليها.

علي القاسمي

بعد ترجماته لأشهر الروايات من بينها «الشيخ والبحر»، و«باريس عيد» لهمنغواي، يواصل علي القاسمي بحثه في الأدب الأميركي تحت عنوان «مشاعل على الطريق ـ أبدع وأروع القصص الأميركية الحديثة» (المركز الثقافي العربي). جمع المترجم والروائي العراقي عدداً من القصص الأميركية الحديثة ونقلها إلى اللغة العربية. يعطي المؤلّف لمحة شاملة عن الحكاية الأميركية منذ بدايات القرن العشرين وصولاً إلى الوقت الحالي، إلى جانب تعريف بالكتاب، والمدارس الأدبية التي ينتمون إليها.

محمد حباشة

«رجل شارع روما» (نوفل ـ هاشيت أنطوان) هو عنوان الرواية التي وقعها محمد حباشة قبل أيام في «معرض تونس الدولي للكتاب». تسيطر الأجواء الكابوسية على الرواية وتقود أحداثها، حيث يحمّل الروائي التونسي أبطاله هواجس كثيرة. شخصياته عالقة في الماضي، أو الخوف من الموت، فيما تسعى أخرى إلى الانتقام. لكن الرابط الأساسي بينها هو الصدفة أو العبث الذي يتحكّم بمصائر الإخوة والأصدقاء، وحيوات آخرين ممن تدور حولهم «رجل شارع روما».

محمد شحرور

يستكمل محمد شحرور أبحاثه في العلوم القرآنية في أحدث إصداراته «الدولة والمجتمع، هلاك القرى وازدهار المدن» (دار الساقي). يقدّم الباحث والمفكر السوري، لمحة تاريخية عن قوانين سير الدول وتطوّر المجتمعات كما وردت في القرآن، متوصلاً إلى أن الكتاب لا يدعو إلى إلغاء التعددية والملكية الخاصة. يتوقّف شحرور أيضاً عند مراحل مسيرة تطور الإنسانية منذ عصر الأمومة وصولاً إلى الأبوة ثم عصر المساواة والتعددية، ويتناول بالشرح بذور الهلاك التي تحملها في ذاتها المجتمعات الأحادية.

فارس الشتي

تحت عنوان «التشكل النقابي لأساتذة الجامعة اللبنانية ـ حدود الربط والحل» (رابطة الأساتذة المتفرغين ـ توزيع مكتبة بيسان)، يستعيد الأستاذ المتقاعد من الجامعة اللبنانية فارس حمود الشتي، دور الأساتذة الأساسي في الجامعة ونهضتها، منذ أن كان طالباً وناشطاً في حراكها الطلابي ثم في أطرها النقابية. هكذا، يبدأ بإرهاصات التشكل النقابي الذي مضى على تشكله خمسون عاماً. يتوقف الباحث في الإخفاقات والنجاحات على السواء، عبر بحث في «الراهن من الأمور بقدر ما هو بحث في التاريخ».

أوراق

خروف امرئ القيس

زكريا محمد *

كلّنا يعرف المثل الشهير المنسوب لامرئ القيس: «اليوم خمر، وغداً أمر»، فهو علامة في الوعي العربي المثقف.
وقد فهم تاريخياً هكذا: «اليوم استرسالٌ ولهوٌ، وغداً الجد والتشمير» (العسكري، الأمثال)، أي إنه قول للحزم في وقت الحزم. وقول لاكتمال أزمنة الأشياء. فلكل أمر وقت؛ للهو وقت، وللجد وقت. وعلى الأمور أن تتم ما دام حائناً وقتها، إذ لا يمكن العبور من زمن إلى زمن قبل أن يستنفد الزمن القديم وقته، وقبل أن ينضج الزمن الجديد شرطه. وحسب الرواية الشائعة، فإن امرأ القيس نطق بهذا القول حين سمع بمقتل والده حجر: فلما سمع أبناؤه الخبر عند مقتل أبيهم جزعوا كلهم، إلا امرأ القيس، الذي يروى أنه كان في مجلس شرب مع نديم له يلاعبه النرد. وقال له الناعي: يا امرأ القيس: قتل أبوك. فلم يلتفت إلى قوله، وأمسك نديمه عن اللعب. فقال له امرؤ القيس: اضرب. فضرب نديمه النرد، حتى إذا فرغ، قال له امرؤ القيس: ما كنت لأفسد عليك لعبك. ثم التفت إلى الناعي، وسأله عن أمر أبيه، فأخبره الخبر، فقال امرؤ القيس: اليوم خمر وغداً أمر، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، فأرسلها مثلاً يضرب لمن كان مشغولاً بشيء وأتاه أمر جلل، فلا يستجيب له حتى يكمل ما في يده.
وثمة صيغة أخرى للمثل لفظها مختلف تماماً، لكنها تحمل المعنى ذاته، إذ يُزعم أن امرأ القيس قال عند سماع خبر مقتل أبيه: «اليوم قِحافٌ، وغدا نِقافٌ» (الجوهري، الصحاح). ويقال لنا إن القحاف هو الشرب، أو الشرب الشديد: «القَحْف والقِحاف: شدة الشُّرْب» (لسان العرب). أما النقاف فهو المضاربة بالسيف على الرؤوس بالسيوف في الحرب. بالتالي، فأمر امرئ القيس مقسوم إلى خمر وأمر، هزل وجد، شرب وحرب.
هكذا فهم قول امرئ القيس، وهكذا رسخ في الوعي.

الدهر يومان

لكنني راغب هنا في أن اقترح فهماً مختلفاً لهذا القول ـ المثل. ويقوم هذا المقترح على أن الفهم السائد منبثق عن تصحيف محدد في كلمة «أمر»، سأتحدث عنه تالياً. ويضيف المقترح أن هذا القول يجب أن يدرج في سياق أسطورة اليومين الشهيرين: يوم السعد ويوم البؤس، أو يوم النعيم ويوم النحس. وهي أسطورة تعمّ الجزيرة العربية كلها، وتنسب بطولتها للعديد من الأبطال الأسطوريين. فهي تنسب لـ: النعمان بن المنذر، أو لوالده المنذر، كما تنسب لعمرو بن هند، ولجذيمة الأبرش، وللمنذر بن امرئ القيس بن النعمان أيضاً. فلكل واحدة من هذه الشخصيات يومان: يوم سعد ويوم نحس. كما أن الشعر العربي كله متورط في هذه الأسطورة تقريباً. فهي على علاقة ما بـ: عبيد الأبرص، والنابغة، وطرفة، والمتلمس، وامرئ القيس كما سنرى. كل واحد من هؤلاء له شأن مع الأسطورة ومع صاحبها، أياً كان اسم هذا الصاحب.
والفارق بين يومي الأسطورة ويومي امرئ القيس يتعلق باللفظ لا بالمعنى. فبدل يوم السعد ويوم البؤس، نحصل عند امرئ القيس على يوم الخمر ويوم الأمر. واختلاف اللفظ هذا أسهم في عزل قول امرئ القيس عن سياقه، سياق أسطورة اليومين، وأدى إلى أن يبدو كقول فريد، ومختلف جذرياً. بذا، فاقتراحنا يساوي بين يومي امرئ القيس واليومين الأسطوريين:

يوم سعد	يوم بؤس
يوم نعيم	يوم نحس
يوم خمر	يوم أمر
يوم قحاف	يوم نقاف

وهذا يعني أن يوم النعيم والسعد هو يوم الخمر، وأن يوم النحس والبؤس هو يوم الأمر. بذا، فكلمة «الأمر» يجب أن تكون على علاقة بالنحس والبؤس بشكل ما، مع أن لا أحد فسرها هكذا. وسوف نعود إلى هذه الكلمة تالياً لنكشف ارتباطها بالبؤس والنحس.
ولعل قصة عبيد بن الأبرص مع يومي النعمان هي الأفضل لعرض أسطورة اليومين، إضافة إلى أنها الأشهر والأمتع. وهي قصة تتطور عبر الأمثال، مشكلة كتلة من الأمثال العنقودية. وتقول لنا القصة إن: «المنذر بن ماء السماء، أو النعمان، على خلاف بينهم، كان قسّم دهره يومين: يوم نعيم ويوم بؤس. فكان كل من لقيه في يوم النعيم أجزل صلته، ومن لقيه يوم البؤس قتله. فبينما هو في أيام بؤسه، إذ طلع عليه عبيد بن الأبرص. فقال له الملك: ألا كان الذبح لغيرك؟ فقال عبيد: أتتك بحائن رجلاه. قال الملك: أو أجلٌ بلغ أناه. ثم قال له: أنشدني يا عبيد، فقد كان يعجبنا شعرك. فقال عبيد: حال الجريض، دون القريض، وبلغ الحزام الطبيين. قال: أنشدني: أقفر من أهله ملحوب/ فالقطبيات فالذنوب... فقال عبيد: أقفر من أهله عبيد/ فاليوم لا يبدي ولا يعيد... فقال له الملك: لا بد من الموت، ولو لقيني أبي في هذا اليوم لم أجد بداً من أن أذبحه» (اليوسي، زهر الأكم). ثم ذبحه.
إذن، فعالم المنذر مقسوم إلى يومين: يوم نعيم ويوم بؤس. ويوم البؤس هو يوم القتل والذبح. وقد أتى عبيد إلى المنذر، أو النعمان، في يوم البؤس، فقتل. ويبدو أن الثيمة المركزية في الأسطورة أن يأتي الذبيح برجليه إلى موته«أتتك بحائن رجلاه». عليه، فاليوم الثاني بين اليومين هو دوماً يوم القتل والذبح. «وسمى أحد اليومين يوم البؤس وهو اليوم الذي يَقتل فيه ما ظهر له من إنسان وغيره، وسمى الآخر يوم النعيم يُحسن فيه إلى كل مَنْ يلقى من الناس» (ياقوت الحموي، معجم البلدان). وثمة نسخة للقصة يكون جذيمة الأبرش، نديم الفرقدين، بطلها.
أما «مضرط الحجارة» الشهير، أي عمرو بن هند بن المنذر، فكان له يوماه أيضاً: «زعموا أنه كان له يوم بؤس ويوم نعيم، فيوم يركب في صيده يقتل أول من لقي، ويوم يقف الناس ببابه فإن اشتهى حديث رجل أذن له، فكان هذا دهره» (جواد علي، المفصل في تاريخ العرب). وقد علِق طرفة بن العبد، مثله مثل عبيد الأبرص، مع هذين اليومين. لكن بطل قصته كان قابوس بن مضرط الحجارة. وقد أشار طرفة إلى هذين اليومين في شعره: لنا يوم وللكروان يوم/ تطير البائسات ولا نطير/ فأما يومهن فيوم سوء/ يطاردهن بالحدب الصقور. يوم الكِروان هو يوم البائسات، ويومهن يوم سوء. أما اليوم الآخر فهو الشراب والمنادمة. لكن الأبيات لا تحدثنا مباشرة عن مصير طرفة. بيد أن يومه كان يوم السوء في ما يبدو، إذ نعلم أنه ذهب برجليه إلى عامل النعمان على البحرين (أتتك بحائن رجلاه). أما خاله المتلمس، فلم يذهب برجليه فنجا. ومصير طرفة والمتلمس، يشبه مصير سعد وسعيد في المثل: «أنج سعد، فقد هلك سعيد». سعيد هو طرفة، أي هو يوم البؤس، وسعد هو المتلمس، أي يوم السعد والنعيم.

الخروف أم الحرب؟

وإذا كان الامر كذلك، أي إذا كنا دوماً مع يوم خمر وبهجة ويوم قتل ويوم ذبح، فلماذا جرى تخفيف الصيغة عند امرئ القيس من البؤس إلى «الأمر»، أي الجد؟ أو لماذا استبدل القتل بالحرب إذا كان «الأمر» يعني الحرب؟ لماذا جرى تجنب الذبح المحتوم في اليوم الثاني، يوم البؤس؟ فالحرب قضية احتمالات. وقد تنتهي بالهزيمة والقتل أو بالانتصار والنجاة، بينما النماذج الأخرى التي بين أيدينا تتحدث عن يوم للموت والقتل لا مفر منه؟
نظن أن هذا ناتج من قراءة خاطئة ومصحّفة لكلمة «أمر» في جملة امرئ القيس، إذ يبدو أن علينا قراءتها على أنها «إمَرّ»، بكسر الهمزة، وفتح الميم، وتشديد الراء، أي إن المثل هكذا في الأصل: اليومَ خمرٌ وغدا إمَرّ. والإمَرّ هو الخروف أو الجدي: «الإِمَّرُ: الصغير من الحملان أَوْلادِ الضَّأْنِ، والأُنثى إِمَّرَةٌ. وقيل: هما الصغيران من أَولادِ المعز.. والإِمَّرُ الخروف» (لسان العرب). وإذا صحت هذه القراءة، فإن اللغز يحل، ويصبح القول متماسكاً. فامرؤ القيس يتحدث في القسم الثاني من قوله عن الخروف، أي عن الأضحية، عن القتل، ويوم البؤس والنحس. بالتالي، فهناك يوم للخمر والطرب واللهو والنعيم، ويوم آخر للبؤس والنحس، يكون فيه المرء ذبيحاً قتيلاً كالخروف- الإمرّ. وبهذا يتوافق قول امرئ القيس مع السياق العام لأسطورة يومي النعيم والبؤس.
يؤيد فرضنا أن مضرط الحجارة أرسل مرة خروفاً وحمّله سكيناً وزناداً، أي حمله أداة ذبحه، وأداة حرقه كأضحية، وذهب الكبش إلى حتفه برجليه. وفي هذا الكبش يقول المثل: كالكبش يحمل شفرة وزناداً: «سمّن عمرو بن هند الملك كبشاً وعلق في عنقه شفرة وزناداً ثم سرحه لينظر هل يجترئ أحد على ذبحه» (الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب). وفي نهاية القصة، يذبحه أحد ما فيذبح به. بذا يتضح أن الكبش يساوي في الواقع الرجل الذبيح.
إذا صح هذا، نصل إلى أنه يصعب جداً ربط القول بمقتل والد امرئ القيس. فقول امرئ القيس قول عمومي، ذو طابع كوني، يقال في قصص تكرر الأسطورة، أسطورة اليومين المتعاكسين، وليس قولاً يتعلق بحادثة مقتل الأب كما تقول القصة. بذا، يمكن افتراض أن قصة مقتل والد امرئ القيس موضوعة، وأنها وضعت بناءً على القراءة المصحفة.
وإذا ما كان قول امرئ القيس يتحدث فعلاً عن إمَرّ، أي خروف، فهذا يعني أن قوله يأخذ شكل شطر بيت شعري. فهو موزون تماماً: «اليوم خمرٌ وغدا إمَرٌّ». وهذا ما يتوافق مع الوضع. فالشاعر يزن كلامه.
وثمة بيت شعري يلعب فيه صاحبه على قول امرئ القيس يدعم استخلاصنا:

اليوم خمر، ويبدو في غد خبر
والدهر ما بين إنعام وإبئاس

وهكذا فالخمر يساوي الإنعام، أي يوم النعيم، والخبر، أي الأمر، يساوي الإيئاس، أي يوم اليأس والبؤس.
لكن عليّ أن أقول في النهاية، إن هذا التصحيح لقول امرئ القيس لن يؤدي إلى تغيير معنى المثل. سيظل المثل يملك المعنى ذاته، كما أنه سيظل يضرب في الوضع ذاته. لكنه سيؤدي إلى أن ندرك أن سوء الفهم يمكن له أيضاً أن ينتج أكثف المعاني، وأشدها أصالة، في ثقافة ما.

* شاعر فلسطيني

«الا أيها الليل الطويل الا انجلي» للفنان السوري منير الشعراني